



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الافتتاحية: آن الأوان أن يدع البارتي هذا النمط من العمل الحزبي والحكومي

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الاحد

2023/01/15

No. : 7748

مع الجماهير وخدمة الصالح العام

سنعمل على تصحيح المسار الخاطئ للحكم



الاتحاد الوطني: هذه كابينه الازمات وليست الحلول

رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي

عبدالله علي سعيد

في هذا العدد ...

○ العراق واقليم كردستان ..

■ الافتتاحية : أطلقوا سراح رفيقينا في بادينان

- آسايش البارتي تختطف كادرين بارزين للاتحاد الوطني في بادينان
- تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش يضع حرية التعبير في دائرة الخطر
- الرئيس بافل: سنعمل على تصحيح المسار الخاطئ للحكم
- سنقف بوجه العقوبات السياسية والاقتصادية على السليمانية
- كوردستاني نوى ساهمت في اتساع الفضاء الديمقراطي والفكر الحر
- الاتحاد الوطني أولى منذ بداية تأسيسه اهتماما خاصا بالاعلام
- الاتحاد الوطني يعزي أسرة آل الحكيم بوفاة عقيلة شهيد المحراب
- ستران عبدالله: هذه كابينة الازمات و لم تنجح في أداء مهامها
- بغداد مستعدة لإرسال الموازنة وحكومة الاقليم تماطل
- البارتي منهمك بتشكيل أفواج عسكرية شخصية
- مكافحة الارهاب تساعد نظيرتها الاتحادية في اعتقال 3 مطلوبين
- رئيس الجمهورية: نفتخر بضيافة البصرة وأهلها لبطولة خليجي (25)
- رئيس الجمهورية: ضرورة الاهتمام بالأهوار
- التركيز على القوانين المهمة التي لها تماس مباشر بحياة المواطنين
- تقرير موسع..السوداني في المانيا...محادثات و اتفاقات

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- العراق واقليم كردستان في تقرير هيومن رايتس ووتش 2022
- الآليات الدستورية والقانونية لتطبيق المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي
- “المانيا أولاً.. لهذا إختارها محمد شيع السوداني

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- أحداث تركيا عام 2022 في تقرير هيومن راتس ووتش
- الانتخابات الأهم في العالم.. والغرب يتمنى خسارة أردوغان
- حسني محلي: حسابات تركيا المعقّدة.. ما هي مهمة داوود أوغلو؟

○ المرصد السوري و الملف الكردي

- المبعوث الأمريكي يلتقي بمسؤولي الإدارة الذاتية
- سوريا 2022 في تقرير هيومن راتس ووتش
- محلل: التطبيع بين دمشق وأنقرة، لن تكون مصالحة بل خصومة جديدة

○ رؤى وقضايا عالمية

- المؤشر العربي 2022 ... الاقتصاد أسوأ ولا ديمقراطية حقيقية
- بؤر الصراع العالمية في 2023
- بحر الصين الجنوبي والصراع الجيواستراتيجي



أطلقوا سراح رفيقينا في بادينان

المقال الافتتاحي لـ PUKMEDIA

* قامت قوات آسايش دهوك، التي ترضخ لسلطة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، باعتقال كادرين في لجنة تنظيمات دينارته للاتحاد الوطني الكوردستاني، بدون أي أوراق أو موافقة قانونية وقضائية.

الرفيقان (عاصف حسين حمو، ومحمد أمين خضر) عضوان عاملان في لجنة التنظيمات، وبحسب تصريح الرفيق محمد أمين شيرواني مسؤول مركز تنظيمات دهوك للاتحاد الوطني لـ PUKMEDIA، فإن «قوات آسايش البارتى قامت بدون أمر قضائي وخارج منزله، باختطاف كادري الاتحاد الوطني، فقط لأن انتماءهما السياسي لايتوافق معهم».

* هذه ليست المرة الأولى التي يقوم فيها آسايش البارتى بهذا التصرف اللاديمقراطي واللامسؤول مع كوادر الأحزاب الأخرى وخاصة كوادر الاتحاد الوطني الكوردستاني، بدون أي ذريعة قانونية، بل فقط للترهيب والتضييق السياسي للأحزاب الأخرى في مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي.

»» أن الأوان أن يدع البارتي هذا النمط من العمل الحزبي والحكومي »»

للأسف، فإن مثل هذه الأخبار تكاد تكون أخبارا عادية في منطقة بادينان، مثلها مثل أخبار الطقس وهطول الأمطار، لماذا؟ لأن آسايش الحزب الديمقراطي كررت هذا الأمر لدرجة أنه يكاد يفقد قيمته الخبرية، إلا أن آسايش البارتي الذي اعتاد على الاضطهاد والاختطاف، يعجبه الأمر ولن يرتاح إلا بهذا النوع من الغطرسة والتسلط!

* السيناريو دائما قديم ومجرب، التهم معدة بحيث أن استمارات الاعتقال وأوراق الآسايش بشكلها الرسمي حاضرة، ولا ينقصها الا أن يتم تسجيل الأسماء والعناوين عليها ومن ثم الاعاز بالتنفيذ. مرة بحق الاتحاد الوطني، وأخرى بحق الاتحاد الاسلامي، وحركة التغيير، ومن ثم العودة الى الاتحاد الوطني، فلا ريب إن استمر الوضع على هذه الشاكلة أن يأتي الدور على كوادر الحزب الديمقراطي أيضا، بذريعة أنهم ليسوا بارتيين أقحاحا، وقد لا يسعفهم الاشتراك في اللون الأصفر.

* لقد آن الأوان أن يدع الحزب الديمقراطي الكوردستاني هذا النمط من العمل الحزبي والحكومي، وهذه الطريقة في التعامل مع ظاهرة التعددية الحزبية، لأن الأمر واضح وليس هناك من لا يشهد على نقدنا هذا.

* نداؤنا للبارتي هو إيجاد أسلوب أكثر حداثة للتنافس السياسي، إذ إن هذا الزمن ليس زمن السبعينيات، ليقوم بالتعامل مع المختلفين عنه بالعنف والإكراه، فهذا النمط من التعامل معيب لدرجة أن أحزابا أخرى، مع قدرتها على اتباعه، فإنها تستحي وتناى بنفسها عنه.

كان المفروض أننا نتحدث عن كوردستان والدولة والحكم في القرن الواحد والعشرين، وليس النفوذ في كنف قرية من قرى الزمن البعيد.

* أيها السادة.. أطلقوا فورا سراح رفيقينا ولا تجعلوا منهما ورقة على مائدة المفاوضات والحوار القادم، لأن لا أحد يتفاوض على الحرية وحق ممارسة السياسة! وقد أخبرتكم منظمة (هيومن رايتس ووتش) الشيء نفس، كما أن الكوردايتي الأصيل والحكم الديمقراطي المعاصر سيخبركم بهذا الأمر أيضا.



آسايش البارتى تختطف كادرين بارزين للاتحاد الوطنى فى بادىنان

اختطفت قوات آسايش الحزب الديمقراطى الكوردستانى عضوين عاملين فى لجنة تنظيمات دىنارته التابعة لمركز تنظيمات دهوك للاتحاد الوطنى الكوردستانى، ولا تسمح لمحاميها زيارتهما فى المعتقل، فى حين أن أحد المعتقلين مصاب بمرض قلبى مزمن.

وهذه ليست المرة الأولى التى تعتقل فيها آسايش البارتى كوادرات الاتحاد الوطنى فى أربيل ودهوك، حيث يتم اختطافهم واعتقالهم والتضييق عليهم بحجج مختلفة، وقد تكررت هذه الحالات خلال السنوات الماضية، إلا أنه ازدادت بشكل ملحوظ منذ تشكيل الكابينة التاسعة لحكومة إقليم كوردستان.

آسايش دهوك تمنع زيارتهما

وحول هذا الموضوع صرح محمد أمين شىروانى مسؤول مركز تنظيمات دهوك للاتحاد الوطنى الكوردستانى، للموقع الرسمى للاتحاد الوطنى الكوردستانى PUKMEDI.AK، قائلاً: «قبل حوالى أسبوعين قامت قوات آسايش البارتى

باختطاف عضوين عاملين في لجنة تنظيمات دينارته للاتحاد الوطني التابعة لمركز تنظيمات دهوك واقتادتهم الى جهة مجهولة»، مضيفا «ما نعرفه فقط هو أن الكادرين معتقلان لدى آسايش الحزب الديمقراطي في دهوك، وقد حاول محامونا مرارا زيارتهما لكن الآسايش منعتهم من ذلك». ويؤكد شيرواني أن «آسايش البارتي في دهوك قامت باختطاف الكادرين خارج منزلهما دون قرار الحاكم، وهذه ليست المرة الأولى، حيث يتم بين فينة وأخرى اختطاف واعتقال وتعذيب كوادرنا في تلك المناطق بحجج وذرائع مختلفة، فقط لأن انتماءهم السياسي لا يتفق مع الحزب الحاكم هناك».

ازدياد حالات الاعتقال بدون أمر قضائي في بادينان وأربيل

من جهته يقول دارا عبدالجليل المستشار في مكتب الشؤون الاجتماعية للاتحاد الوطني الكوردستاني لـ PUKMEDIA: «تم اختطاف كادرين في لجنة تنظيمات دينارته للاتحاد الوطني الكوردستاني باسم (عاصف حسين حمو، ومحمد أمين خدر) قبل اسبوعين، من قبل آسايش البارتي في دهوك، وفي حين أن عاصف حسين مصاب بمرض قلبي مزمن إلا أنهم لا يسمحون لنا بإيصال الادوية اليه، لذا نخشى أن حالته الصحية قد تدهورت الآن»، ويضيف «يكفي الحزب الديمقراطي أن انتماءك السياسي لا يتوافق معه حتى يعتقلك ويعاقبك بحجج مختلفة».

ما جاء في تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش حول إقليم كوردستان

«في إقليم كوردستان العراق، استخدمت السلطات الكردية في ٢٠٢٢ قوانين غامضة الصياغة لاستهداف المنتقدين لتعبيرهم عن آرائهم ونقدتهم لأمر يعترضون عليها». وقالت «وبالمثل في ٢٠٢١، حكمت محكمة جنائيات أربيل على ثلاثة صحفيين ونشطاء بالسجن ست سنوات بعد إدانتهم في إجراءات قضائية شابتها انتهاكات خطيرة للمحاكمة العادلة والتدخل السياسي- وهو توجه في إقليم كردستان العراق يعود إلى سنوات».

وتتكرر عمليات الاختطاف والاعتقال والتعذيب في محافظتي أربيل ودهوك، بسبب حرية التعبير والآراء السياسية والمطالبة بالحقوق الطبيعية للمواطنين.

PUKmedia*



تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش يضع حرية التعبير في دائرة الخطر

أكدت الدكتورة بسمة محمد المفوضة السابقة في المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، ان تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش مبعث قلق كبير لانه يظهر بان حرية التعبير في اقليم كردستان في مستوى مخيف وخاصة الاحداث التي وقعت في العام ٢٠٢٢.

واضافت الدكتور بسمة محمد خلال تصريح لقناة شعب كردستان: ان بعض الاحداث تتعلق بمعتقلي منطقة بادينان ومعاقبتهم وعدم السماح لذويهم بزيارتهم كما جرت محاكمتهم بصورة غامضة وغير شفافة. ووضحت الدكتورة بسمة محمد: على حكومة اقليم كردستان اخذ هذا التقرير بمحمل الجد والعمل عليه بشكل كامل لان هذا التقرير يضع حرية التعبير في اقليم كردستان في دائرة الخطر والاشخاص والصحفيين الذين يعملون في هذا المجال سيتخوفون من ممارسة عملهم بحرية.

ونشرت منظمة حقوق الانسان (هيومن رايتس ووتش)، تقريرها حول أوضاع حقوق الانسان في العالم للعام الفائت ٢٠٢٢. وانتقد التقرير وضع حقوق الانسان في العراق و اقليم كردستان، حيث جاء فيه: «في إقليم كردستان العراق، استخدمت السلطات الكوردية في ٢٠٢٢ قوانين غامضة الصياغة لاستهداف المنتقدين لتعبيرهم عن آرائهم ونقدهم لأمر يعترضون عليها».

وقالت «وبالمثل في ٢٠٢١، حكمت محكمة جنائيات أربيل على ثلاثة صحفيين ونشطاء بالسجن ست سنوات بعد إدانتهم في إجراءات قضائية شابتها انتهاكات خطيرة للمحاكمة العادلة والتدخل السياسي- وهو توجه في إقليم كردستان العراق يعود إلى سنوات».

PUKmedia



الرئيس بافل: سنعمل على تصحيح المسار الخاطئ للحكم

عقد رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني اجتماعا يوم السبت ٢٠٢٣/١/١٤ في مقر المكتب السياسي مع المجلس الاعلى لجمعية البيشمركة القدامى للاتحاد الوطني الكوردستاني. وخلال الاجتماع الذي حضره برهان سعيد صوفي مسؤول مكتب الشهداء وعبدالله كاني بردي مسؤول بورد المناضلين، تم التباحث حول مهام ومسؤوليات الجمعية لخدمة البيشمركة القدامى والعراقيل التي توضع في طريقهم وبسببها لاتصل خدماتهم الى مستوى تضحيات ونضال البيشمركة القدامى، وفي هذا الصدد قدم وستا فاروق رئيس جمعية البيشمركة القدامى تقريرا طالب فيه رئيس الاتحاد الوطني بمتابعة جدية وفعلية للمشاكل والعمل على معالجتها. وبالمقابل اشاد الرئيس بافل جلال طالباني بدور وموقع البيشمركة القدامى في مراحل النضال المختلفة، وقال: انتم مبعث فخر لنا ولكوردستان، سيبقى تاريخكم النضالي مشرقا الى الابد ونحن نعتبر انفسنا مدينين لكم. وحول مطالب ومستلزمات البيشمركة القدامى، قرر الرئيس بافل جلال طالباني تشكيل لجنة لمعالجة المشاكل، وقال: انتم الركيزة الاساسية للاتحاد الوطني، كوردستان مدينة لنبلكم وشجاعتكم وبدمائكم اشعلتم الثورة الجديدة، لذا خدمتكم مهمة تقع على عاتقنا وسنكون في خدمتكم بجميع الاشكال، تجربة اقليم كوردستان هذه مدينة لنضالكم انتم، لكن مع الاسف اللامبالاة وصلت الى درجة اهمال المنضالين القدامى ومن بنى التجربة وعدم الالتفات الى حياتكم ومعيشتكم، والاتحاد الوطني الكوردستاني يعتذر لكم عن هذا التمييز والاجحاف، ويعاهدكم على تصحيح المسار الخاطئ للحكم.

في جانب آخر من الاجتماع، سلط الرئيس بافل جلال طالباني الضوء على المستجدات السياسية وسوء اوضاع الحكم في اقليم كوردستان وطمانتهم باننا سنستمر بسياسة تطالب بها الجماهير وتكون في خدمة الصالح العام وتضحياتكم انتم الابطال، وقال: اطمئنوا لن نسمح لاي شخص او طرف ان يستولي على جهودكم ونضالكم لنفسه، وان يقوم باغناء نفسه على حساب نضالكم، فخر واعتزاز هذا الشعب مقدس لدينا ولن نسمح بالتلاعب بمصيره.



ملتزمون بتقديم الخدمات ومواجهة الفساد وترسيخ سيادة القانون

بحضور بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، جرت يوم السبت ٢٠٢٣/١١/١٤ مراسيم إعادة توحيد جمعيتي (التنظيمات القدامى في كوردستان) و(هئية الدفاع عن التنظيمات القدامى للاتحاد الوطني الكوردستاني)، في قاعة شازاد صائب بمقر المكتب السياسي للاتحاد الوطني بالسليمانية.

وخلال المراسيم التي حضرها عدد من أعضاء الهيئة العاملة والمكتب السياسي والمجلس القيادي، أشاد الرئيس بافل جلال طالباني في كلمة له، بالجمعيتين اللتين كونتا عن طريق إعادة توحيدهما جبهة أكثر قوة وتأثيراً للدفاع عن حقوق وحيوة ومعيشة التنظيمات العتيدة، وهذا محل تقدير.

كما تحدث الرئيس بافل باهتمام عن دور السجناء السياسيين ومناضلي طريق الكفاح، حيث قال: «أنتم ركيزة قوية ورسينة للنضال والثورة الجديدة، فتاريخكم سيدون بفخر واعتزاز، لم ولن ننسى جهودكم وتضحياتكم، ونعتبر حل مشكلاتكم من مهامنا، فالاتحاد الوطني الكوردستاني هو حزبكم وسيبقى كذلك».

وأطلع رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الحضور على أوضاع اقليم كوردستان، سياسة الاتحاد الوطني والعمل التنظيمي، قائلا: «نحن ملتزمون بالوعد الذي قطعناه لشعبنا، والمتمثل بتقديم الخدمات، مواجهة الفساد وترسيخ سيادة القانون، وسنواصل جهودنا بهذا الصدد، وبالاعتماد على قوتكم اللامتناهية سنواصل انتهاج السياسة الحكيمة والوطنية للرئيس مام جلال، ونصون وحدة الصف داخل الاتحاد الوطني مثل بؤبؤة أعيننا».



الرئيس بافل لمعوقي الخنادق:

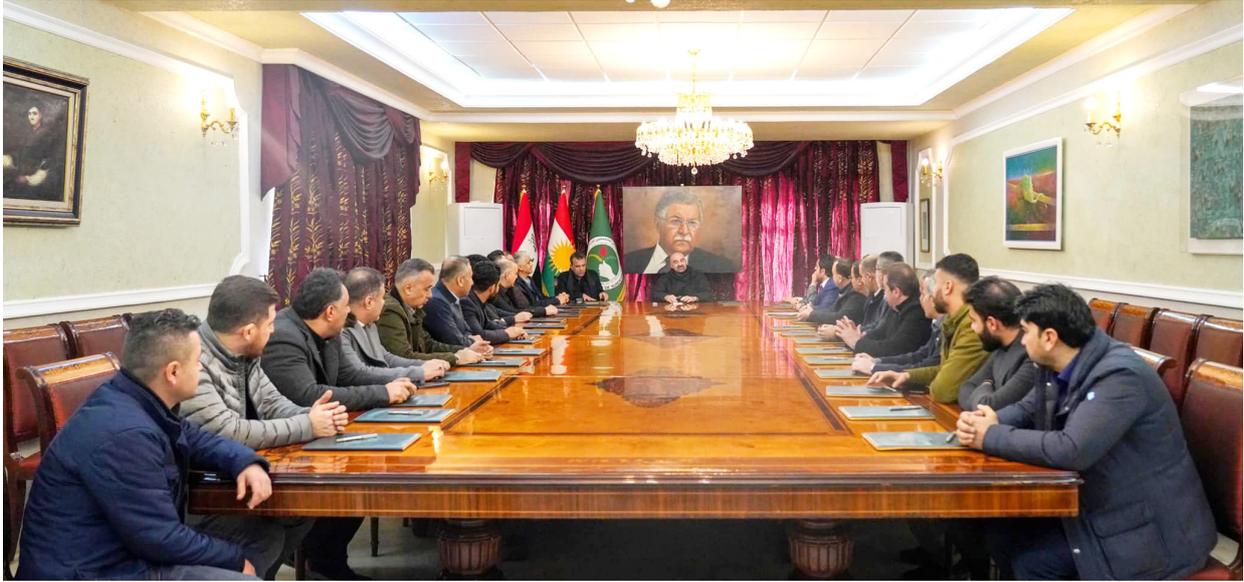
لن ننتظر لامبالاة الحكومة وسنعمل على تنفيذ مطالبكم

عقد رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني اجتماعاً يوم السبت ٢٠٢٣/١/١٤ في مقر المكتب السياسي مع سكرتارية جمعية البيشمركة من معوقي الخنادق.

وخلال الاجتماع الذي حضره شالو علي عسكري عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي وبرهان سعيد صوفي مسؤول مكتب الشهداء وعبدالله كاني بردي مسؤول بورد المناضلين، جرى التباحث حول المهام والاعمال المنظماتية ومطالب البيشمركة من معوقي الخنادق، وطرح فؤاد اباكر رئيس جمعية البيشمركة معوقي الخنادق مطالب واحتياجات الجمعية.

وفي جانب آخر من الاجتماع اشاد الرئيس بافل جلال طالباني بالنضال المستمر والتضحيات التي قدمتها الجمعية في تاريخ نضال شعبنا، وقال: انتم فديتم ارض وابناء كوردستان بدمائكم، واتقدم اليكم بالشكر والعرفان بقدر كبر تضحياتكم، انتم لديكم حق كبير على الاتحاد الوطني الكوردستاني وشعبنا ويجب ان تكون خدماتنا ووفائنا بمستوى تضحياتكم وكما قال فقيده الامة الرئيس مام جلال: انتم شهداء احياء.

وحول مطالبهم ومستلزماتهم، وعد الرئيس بافل جلال طالباني ببذل كل الجهود من اجل تنفيذها، وقال: فخر كبير لي ان اكون في خدمتكم وان اعمل على تحقيق مطالبكم، مع الاسف لحد الان لم تقم الحكومة والجهات ذات العلاقة بالرد على مطالبكم بشكل مناسب، لذا سنعمل عن طريق ممثلينا في برلمان كوردستان ومجلس النواب وسنكون مدافعين لترسيخ حقوقكم، وكالاتحاد الوطني الكوردستاني لن ننتظر لامبالاة الحكومة وسنعمل على تنفيذ مطالبكم بعدة مراحل وسنكون في خدمتكم انتم الشهداء الاحياء.



دعم تام للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال والعمل

سنقف بوجه العقوبات السياسية والاقتصادية على السليمانية

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني في دباشان يوم الخميس ٢٠٢٣/١/١٢ ممثلي سوق البورصة والصاغة وسوق السجائر في السليمانية وجمع من التجار، لبحث وضع السوق وإزالة العقوبات أمام التبادل التجاري وسوق العمل في السليمانية وعقد اجتماعا معهم .

وخلال الاجتماع الذي حضره الشيخ أحمد حمه كريم عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، استمع الرئيس بافل جلال طالباني لمطالب وملاحظات الحضور، حيث أوضحوا أن هناك أيدي سياسية تقف خلف إرباك السوق في السليمانية، وتخلق عبر أخبار مضللة زوبعة إعلامية هدفها رسم صورة زائفة عن المدينة وإظهار الأوضاع فيها على أنها حرجة، ونشر دعايات حول تهريب العملة الأمريكية إلى الخارج وممارسة تبييض الأموال، مؤكدين أنها إدعاءات لا صحة لها ومساع عقيمة هدفها إضعاف حركة السوق.

من جهته قدم الرئيس بافل جلال طالباني الشكر الى التجار وأصحاب العمل والمستثمرين في السليمانية الذين أدوا مهامهم بإخلاص وكانوا جزءا من الحل ولم يسمحوا أن يؤثر أي طارئ على أعمالهم.

وفيما يخص المشكلات والعقبات التي تواجه السوق، خاطب رئيس الاتحاد الوطني الحضور بالقول: أطمئنكم بعدم السماح لأي كان بالتدخل في شؤون الأسواق بالسليمانية، والعمل على تحقيق بيئة ملائمة للتجار وأصحاب رؤوس الأموال للعمل بحرية، مشددا «سنزيل أي عقبة أو اجراء روتيني يتسبب في إضعاف حركة السوق، وسنقدم لكم كل الدعم من أجل إنعاش كوردستان وتعزيز البنى التحتية الاقتصادية في الإقليم».

وجدد الرئيس بافل جلال طالباني دعم الاتحاد الوطني للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وأصحاب العمل بالقول: «لايمكن لأي جهة أو قوة التجروء على التلاعب بمعيشة ومقدرات المواطنين وخلق عقبات ومشاكل لهم. فنحن نعهدنا لأهل السليمانية الأعزاء بخدمتهم والوقوف في وجه العقوبات السياسية والاقتصادية، لذا عليكم مواصلة أعمالكم والاتحاد الوطني سيكون داعما لكم.



كوردستاني نوى ساهمت في اتساع الفضاء الديمقراطي والفكر الحر

«السادة رئيس التحرير والعاملون في صحيفة كوردستاني نوى

نبارك لكم ذكرى صدور العدد الاول من صحيفة كوردستاني نوى نستذكر اليوم باعتزاز ذكرى صدور الصحيفة اليومية الاولى بعد انتفاضة كوردستان والمحرك المهم في حركة الصحافة الكوردية التي هي من إنجازات الاتحاد الوطني الكوردستاني في تلك المرحلة الحساسة. طوال الثلاثة عقود الماضية كانت كوردستاني نوى مركزا مهما لنشر المعلومات وتوعية المجتمع الكوردستاني وكان لها دور فعال في اتساع الفضاء الديمقراطي والفكر الحر. نأمل ان تكون نتاجاتكم الصحفية في السنة الجديدة في مستوى التأريخ الذهبي الناصع للصحيفة وموزايا للتطورات الاعلامية، في مواصلة مهامكم كصحافة صادقة ومنتزعة للمجتمع الكوردستاني».

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني



الاتحاد الوطني أولى منذ بداية تأسيسه اهتماما خاصا بالاعلام

السادة رئيس التحرير وهيئة التحرير والكوادر العاملة في صحيفة كوردستاني نوى

في ذكرى صدور صحيفة كوردستاني نوى، أول صحيفة يومية كردية، أتقدم اليكم والى قراء الصحيفة، بأرق التهاني والتبريكات، آملا لكم دوام النجاح.

لقد أولى الاتحاد الوطني الكوردستاني، منذ بداية تأسيسه والى اليوم، اهتماما خاصا بالاعلام، حيث آمن دوما بضرورة اتساع رقعة حرية التعبير، وخدمة المجتمع عن طريق وسائل الاعلام، ولتحقيق هذا الهدف وبعد انتفاضة 1991، تمكنا من تأسيس صحيفة كوردستاني نوى في العاصمة أربيل، بدعم الكتاب والمثقفين، منذ ذلك الحين والى اليوم تستمر مسيرة كوردستاني نوى، وتتحف قراءها يوميا كصحيفة رصينة ولسان حال الاتحاد الوطني الكوردستاني، آملا لكم مواصلة مهامكم بمهنية.

أنتهز مناسبة ذكرى صدور صحيفة كوردستاني نوى، لأدعو الوسائل الاعلامية كافة وجميع الاعلاميين، الى الابتعاد عن استخدام اللغة الخشنة وألا يكونوا عاملا لتعميق الخلافات، وذلك للحفاظ على وحدة البيت الكوردي وتحقيق أهداف شعبنا غير المتحققة وحل المشكلات عن طريق الحوار، والعمل بمهنية لخدمة شعبنا.

كوسرت رسول علي

رئيس المجلس الأعلى لسياسات ومصالح

الاتحاد الوطني الكوردستاني



الاتحاد الوطني يعزي أسرة آل الحكيم بوفاة عقيلة شهيد المحراب

بعث بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، ببرقية تعزية الى السيد عمار الحكيم وأسرة آل الحكيم، بوفاة عقيلة شهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم، فيما يأتي نصها:

أسرة آل الحكيم الكرام

السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني

ببالغ الحزن والأسى تلقينا نبأ وفاة عقيلة شهيد المحراب آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم (رحمهما الله). وبهذا المصاب الجلل نتقدم باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني إلى أسرة آل الحكيم الكرام، بتعازينا القلبية الصادقة ونشارككم حزنكم، داعين الباري عز وجل أن يلهمنا وإياكم الصبر والسلوان ويتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته.

إننا لله وإننا إليه راجعون

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

١٢ كانون الثاني ٢٠٢٣

الأخ العزيز سماحة السيد عمار الحكيم

السيدات والسادة الأعزاء من أسرة آل الحكيم الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ببالغ الحزن و الأسى تلقينا نبأ وفاة الحاجة (أم صادق) عقيلة شهيد المحراب آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم (رحمهما الله).

بهذه الفاجعة الأليمة نتقدم الى آل الفقيدة والى حضرتكم بأحر التعازي، راجين المولى عز وجل أن يتغمدها برحمته ويسكنها فسيح جناته ويلهمكم الصبر والسلوان.

رحمها الله وإننا لله وإننا إليه راجعون..

قوباد طالباني

نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان



ستران عبدالله: الحكومة الحالية لم تنجح في أداء مهامها

أكد ستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ان الحكومة الحالية لم تنجح في أداء مهامها.

وقال ستران عبدالله لـ PUKMEDIA: ان الكابينة التاسعة لحكومة اقليم كوردستان مع الاسف اصبحت كابينة الازمات ولم تتمكن من تنفيذ البرنامج الذي اعدته، ولم تنفذ ايضا الاصلاح كما لم تتمكن من توحيد جوانب الحكم في اقليم كوردستان.

واضاف: ان الحكومة الحالية لم تتمكن ايضا من تنفيذ مهامها الوظيفية تجاه شعب كوردستان من جوانب الحياة والمعيشة ولم تتمكن ايضا من ارضاء شركائها في الحكومة.

وقال عضو المكتب السياسي: ان مسرور بارزاني لم ينجح ولم يتمكن من تنفيذ برنامجه الحكومي ولم يوحد الحكومة وحتى لم ينجح في قيادة الفريق الحكومي.

واشار عضو المكتب السياسي الى انه اذا قارنا بين رئيس الوزراء الحالي مع رؤساء الحكومات الماضية فإن التاريخ يستطيع حسم هذه المقارنة لكن الحزب الديمقراطي لم ينجح في اختيار رئيس الوزراء الحالي.

PUKmedia



بغداد مستعدة لإرسال النفط والموازنة لكوردستان وحكومة الاقليم تماطل

يؤكد الاتحاد الوطني الكوردستاني باستمرار، ضرورة إبعاد قوت ورواتب الموظفين عن الصراعات والخلافات السياسية لكي لا يدفع المواطن ضريبة تلك الخلافات، وبالمقابل تقوم حكومة اقليم كوردستان، التي يهيمن عليها حاليا فريق الحزب الديمقراطي الكوردستاني، بالمماطلة وعدم الاكتراث بينود الاتفاقات السياسية الى ابرمت وخاصة عند تشكيل الحكومة الاتحادية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني.

وفي آخر التطورات المتعلقة بهذا الموضوع كشف عضو مجلس النواب العراقي عن كتلة الاتحاد الوطني، د. بريار رشيد، أن الحكومة الاتحادية مستعدة لدفع رواتب موظفي إقليم كوردستان وتأمين برميلين من النفط الأبيض لكل عائلة في الإقليم بمبلغ ٤٠ ألف دينار فقط، لقاء تسليم الأخير نفطه لبغداد، لكن أربيل ترفض الفكرة.

وقال رشيد في تصريح صحفي، إنه تم « عقد لقاءات عديدة مع وكيل وزارة النفط العراقية لبحث حصة مواطني الإقليم من النفط الأبيض، إذ أكد الوكيل أن بغداد مساعدة لإرسال برميلين من النفط الأبيض للإقليم سنويا وبسعر ٤٠ ألف دينار فقط لو سلمت أربيل النفط للحكومة الاتحادية، إلا أن حكومة إقليم كوردستان غير مستعدة لذلك وليست مستعدة كذلك لحسم ملف رواتب موظفيها مع الحكومة العراقية».

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيhood قد صرح للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «ان الحكومة الاتحادية اوفت بجميع التزاماتها كبادرة حسن نية وبالمقابل على حكومة اقليم كوردستان الايفاء بالتزاماتها». مشيرا لاي أن «العلاقات بين الحكومتين متعثرة وسيئة منذ فترة طويلة لذا يجب معالجة المشاكل المالية لان حكومة اقليم كوردستان هي جزء من العراق والمواطن الكوردي هو مواطن عراقي وله ما على العراقيين والدستور هو الحكم وعلى حكومة اقليم كوردستان الايفاء بالتزاماتها وخاصة ملف النفط والحسابات الختامية وانهاء عمل ديوان الرقابة المالية، ومع الاسف لم تف حكومة اقليم كوردستان باي التزام تجاه حكومة الاتحادية».

وأكد الصيhood قائلا: «الآن المواطن الكوردي هو الذي يدفع ضريبة تصرفات حكومة اقليم كوردستان، ومثلا عندما نتحدث عن رواتب الموظفين هي تتأخر بسبب عدم الايفاء بالتزامات اقليم كوردستان تجاه الحكومة الاتحادية وسيدفع الموظفون ضريبة هذه الافعال».

PUKmedia



بخلاف رغبة التحالف الدولي..

البارتي منهمك بتشكيل أفواج عسكرية شخصية

بخلاف رغبة ودعوة التحالف الدولي في العراق وكذلك الأحزاب الكوردستانية، لتشكيل قوة كوردستانية نظامية موحدة، ينهمك الحزب الديمقراطي الكوردستاني منذ مدة بتشكيل أفواج عسكرية لأشخاص معينين لا يستحقون ذلك. ومع أنه وفق القانون رقم ٣ لعام ٢٠٠٦ في اقليم كوردستان، فإن أي قوة تشكل بشكل غير قانوني في الاقليم، تعامل كقوة ارهابية، إلا أن الحزب الديمقراطي وعن طريق فريقه في الحكومة، يقوم بتشكيل أفواج وقوات عسكرية ويمنحها كهبه لهذا وذلك، دون الاكترتات بالقوانين والأنظمة.

فريق البارتي في الحكومة ينتهك القانون

وبهذا الخصوص صرح بالامبو محمد نائب رئيس لجنة الداخلية والأمن والمجالس المحلية في برلمان كوردستان، للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «قوات التحالف الدولي تدعونا باستمرار الى تشكيل قوة موحدة في اقليم كوردستان سواء على صعيد وزارة البيشمركة أم وزارة الداخلية، ولكن ما يقوم به الحزب الديمقراطي الآن، مخالف تماما لموقف التحالف وكذلك القوانين النافذة في الاقليم»، مضيفا أنه «كان من المفروض للحزب الديمقراطي أن يكون أشد التزاما بقوانين اقليم كوردستان، لأنه يتبوأ رئاسة الحكومة والجزء الأكبر من الوزارات والمناصب العليا في الحكومة، إلا أنه بعكس ذلك ينتهك القوانين ويقوم بتشكيل قوات عسكرية لأشخاص مطرودين من أحزابهم أو أنهم متهمون وهاربون من العدالة فأوهم الحزب الديمقراطي، دون مراعاة للقوانين».

ويضيف عضو برلمان كوردستان عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني: «هناك هيمنة تامة لسياسة الحزب على الحكومة، حيث إنها تعمل لمصلحة الحزب أكثر من إهتمامها بالمصلحة العامة، وهذه السياسة ولدت انزعاجا لدى الأحزاب الكوردستانية من مواقف البارتي داخل الحكومة، وتأزم علاقاته مع تلك الأحزاب»، مشيرا الى أن «إيواء كوادر الأحزاب الأخرى ومنحهم المناصب والمسؤوليات، أدى الى انزعاج ورفض أعضاء الحزب الديمقراطي لهذه السياسة،

البارتي يواصل إيواء وحماية المتهمين والفارين من القانون، ويشكل لعدد كبير مهم أفواجا

لأنهم يشعرون بتهميشهم من قبل الحزب ومنح الامتيازات لآخرين لا يستحقونها».

ويوضح قائلاً: «أصدر برلمان كوردستان قانون مكافحة الارهاب الرقم ٣ لسنة ٢٠٠٦، حيث جاء في هذا القانون صراحة، أن أية قوة عسكرية تشكل في الاقليم خارج إطار القانون تعامل كقوة إرهابية»، آملاً أن «يترك الحزب الديمقراطي هذه السياسة الخاطئة ويراعي المصلحة الوطنية العامة، بدل المصالح الحزبية والشخصية الضيقة».

البارتي يستهدف السليمانية عن طريق فريقه في الحكومة

وعلى سعيد متصل، يرى روند غريب هلدني، عضو مكتب علاقات الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن «الحزب الديمقراطي يؤوي الكوادر والقادة العسكريين المطرودين من الأحزاب الأخرى ويشكل لهم الأفواج العسكرية ويمولهم من الدخل العام في الاقليم، ما أدى الى تدمير وانزعاج الأطراف السياسية وجماهير شعب كوردستان عامة من هذه السياسة».

ويقول هلدني لـ PUKMEDIA: «رئيس حكومة الاقليم، وبهدف تخريب الأوضاع في السليمانية، مستعد لانتهاك القانون وتشكيل قوات عسكرية لأشخاص لا يستحقونها، ولكنه لا يسمح لأحد في مناطق نفوذه أن يكون له قوة خاصة به، وهذا يظهر الازدواجية التي يتبعها فريق البارتي في الحكومة، لذا يطالب الاتحاد الوطني الكوردستاني بتصحيح هذا المسار الخاطئ في الحكم، الذي تسلكه حكومة الاقليم بحق منطقة السليمانية»، وأضاف «الحزب الديمقراطي يعتبر نفسه صاحب الأكثرية والطرف الرئيس في الحكومة، ولكنه مع ذلك يخرق القانون لمصلحته، عن طريق تشكيل قوات مسلحة لأشخاص يعتبرون تهديداً لأمن واستقرار اقليم كوردستان عامة وحدود محافظة السليمانية على وجه الخصوص».

يواصل الحزب الديمقراطي الكوردستاني إيواء وحماية المتهمين والفارين من القانون، ويشكل لعدد كبير مهم أفواجا وقوات مسلحة عن قصد، فضلا عن تدخلاته العلنية في شؤون القضاء والمحاكم، أو يخلق سيناريوهات وهمية للملفات القانونية ويحرفها عن مسارها، كل ذلك أدى الى رفض واحتجاج الأحزاب والقوى الكوردستانية الأخرى، مطالبين بتصحيح هذا المسار الخاطئ في الحكم، الذي يتبعه فريق البارتي في حكومة اقليم كوردستان.

PUKmedia*



مكافحة الإرهاب في السليمانية تساعد نظيرتها الاتحادية في اعتقال 3 مطلوبين

أعلن جهاز مكافحة الإرهاب في العراق ICTS، أن قوات المديرية العامة لمكافحة الإرهاب CTG في السليمانية، ساعدت في عملية مشتركة، قواتهم لاعتقال ثلاثة ارهابيين مطلوبين في حدود محافظتي كركوك والسليمانية وإدارة كرميان.

وأفاد بيان صادر عن جهاز مكافحة الإرهاب، أن أحد الارهابيين المطلوبين اعتقل في قضاء بازيان التابع لمحافظة السليمانية، فيما اعتقل آخر في قضاء كلار، أما الارهابي الأخير فتم إلقاء القبض عليه خلال عملية مشتركة خاصة في كركوك.

وأضاف البيان أن هؤلاء الارهابيين المعتقلين هاربون من قبضة العدالة وسيتم تسليمهم الى القضاء لينالوا عقابهم العادل.

من جهة أخرى أعلنت قوات المديرية العامة لجهاز مكافحة الإرهاب CTG، أن قواتهم قامت، بناء على معلومات استخبارية، باعتقال الهارب (م.ي.ا) في عملية بمنطقة جمجمال، وتم تسليمه إلى القانون للتحقيق معه ومعاقبته بموجب المادة ٤ من قانون الإرهاب.

رئيس الجمهورية: نفتخر بضيافة البصرة وأهلها لبطولة خليجي (٢٥)



حضر فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٣ مباراة منتخبنا العراقي مع شقيقه المنتخب اليمني، والتي أقيمت ضمن بطولة كأس الخليج لكرة القدم في محافظة البصرة. وكان في استقبال السيد الرئيس عند وصوله مطار البصرة المحافظ السيد أسعد العيداني.

وثنم الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد الجهود الكبيرة التي بذلتها الجهات الحكومية ومحافظة البصرة بكل دوائرها، ونجاحها بتنظيم أول بطولة يستضيفها العراق بعد أكثر من أربعين عاما.

كما أشاد السيد الرئيس بكرم وضيافة أهالي البصرة للوفود المشاركة والجمهور الخليجي الزائر إلى المحافظة، مؤكدا أننا نفتخر بذلك الكرم الذي ليس غريبا على أهالي البصرة الطيبين، معرباً عن تمنياته بالازدهار والتطور للبصرة وأهلها، وأن تكون البطولة فاتحة خير لها ولكل العراق لتعزيز علاقاته وترسيخ أمنه واستقراره. وهنا فخامته المنتخب الوطني وشعبنا العراقي بمناسبة الفوز على منتخب اليمن الشقيق وتأهله أولاً على مجموعته إلى نصف نهائي البطولة، متمنياً دوام الموفقية والنجاح للمنتخب الوطني ولباقي منتخبات الدول الشقيقة المشاركة في البطولة، مؤكداً أهمية أن تقدم الرياضة المثال على التآلف وحسن التعايش واحترام الآخر.

و يلتقي لاعبي منتخبنا الوطني لكرة القدم ويوعز بتكريمهم

هذا والتقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، بلاعبي منتخبنا الوطني والكادر التدريبي والإداري، وهنأهم بفوزهم المستحق وتأهلهم أولاً في مجموعتهم ضمن بطولة كأس الخليج بنسختها الخامسة والعشرين. جاء ذلك في أعقاب المباراة الأخيرة لمنتخبنا الوطني مع نظيره اليمني، حيث أوعز رئيس الجمهورية بتكريم أعضاء منتخبنا تقديراً لجهودهم ولأدائهم الرائع، ولفوزهم الذي رسم الفرحة على وجوه العراقيين.

وحث السيد الرئيس اللاعبين على بذل المزيد من العطاء والمثابرة داخل الملعب وأثناء التدريب لتحقيق النتائج الطيبة التي ينتظرها العراقيون والتي من شأنها أن تعزز مكانة العراق رياضياً على الصعيد العالمي.

وأعرب لاعبو المنتخب والكادر التدريبي والإداريون عن شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس على هذه المبادرة الكريمة التي تعكس اهتمام فخامته بالمنتخب الوطني والحركة الرياضية بصورة عامة، والحرص على تحقيق أفضل النتائج ورفع اسم العراق في المحافل الدولية.



رئيس الجمهورية: ضرورة الاهتمام بالأهوار

أكد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد ضرورة الاهتمام بالأهوار واستثمار كل جهد ممكن لتوفير الحد المطلوب من المياه لإدامة عمل النظام البيئي فيها، موضحاً أن تجفيف الأهوار كان جريمة بكل المقاييس لايزال العراق يدفع آثارها السلبية.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، في قصر بغداد، وفد اللجنة الوطنية لإنقاذ الأهوار.

وأكد السيد الرئيس أهمية التركيز على ترشيد استهلاك المياه، والاستعانة بطرق الري الحديثة، كون استعمال الطرق القديمة تؤثر بشكل سلبي على معدل المياه في البلاد، والعمل على رفع التجاوزات على الأنهر والتشديد على الحد من ظاهرة انتشار أحواض تربية الأسماك التي تستهلك كميات هائلة من المياه.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن هناك عملاً دؤوباً يجري الآن يهدف إلى تشكيل مجلس أعلى للمياه يأخذ على عاتقه مسؤولية الملف المائي، مبيناً أن رئاسة الجمهورية ستشكل لجنة للمياه ستتخذ قراراتها بالتنسيق مع وزارتي الزراعة والموارد المائية والجهات ذات العلاقة.

وركز فخامته على ضرورة الاستفادة من الخطة الاستراتيجية الموضوعية لإدارة الموارد المائية في العراق حتى عام ٢٠٣٥ لإدارة المياه في جميع أنحاء العراق، وهي خطة طموحة تشمل أيضاً عملية إدارة الجفاف.

وأشار السيد الرئيس إلى أن المناخ ليس تحت سيطرة الإنسان، ولكن يجب العمل على الاستفادة من كل قطرة مطر ومن تساقط الثلوج، كما حث فخامته على ضرورة العمل على بناء السدود والحفاظ على المياه الجوفية.

وتطرق رئيس الجمهورية إلى أهمية تطوير العلاقات مع دول الجوار بشكل عام، وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع المياه، مؤكداً أهمية الحوار والوصول إلى اتفاقات ترضي الجميع على أساس المصالح المشتركة.

بدورهم أكد أعضاء وفد اللجنة الوطنية لإنقاذ الأهوار، ضرورة حماية الأهوار وإعادة الحياة إلى المسطحات المائية التي جفت كونها رئة العالم وحماتها يساهم في الحفاظ على التنوع البيئي.

كما استعرضوا المخاطر التي سوف تواجه العراق في الصيف المقبل نتيجة شحة المياه رغم هطول المطر هذا الموسم، مشيرين إلى أنهم يعملون على تشكيل لجنة تهدف إلى التنسيق مع الوزارات للضغط باتجاه تحسين إدارة الموارد المائية وتوجيه المياه إلى الأهوار وتعويض المتضررين من الجفاف.



التركيز على القوانين المهمة التي لها تماس مباشر بحياة المواطنين

أكد رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد، والنائب الأول لرئيس مجلس النواب محسن المندلاوي أهمية دعم الاستقرار الاقتصادي.

وذكر بيان لمكتب نائب رئيس البرلمان أن « النائب الأول لرئيس مجلس النواب محسن المندلاوي، التقى برئيس الجمهورية عبد الطيف جمال رشيد، في قصر السلام بالعاصمة بغداد، وناقش اللقاء أبرز التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية ودعم جهود مجلس النواب في الفصل التشريعي الجديد، والتركيز على القوانين المهمة التي لها تماس مباشر في حياة المواطنين».

وأضاف، «كما جرى استعراض الوضع الاقتصادي الراهن، وحيثيات القلق الحاصل في السوق العراقي نتيجة ارتفاع أسعار الدولار مقابل الدينار، حيث جرى الاتفاق على أهمية قيام الحكومة الاتحادية باتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لعودة الاستقرار الاقتصادي لسعر الصرف بما يتواءم مع توفير المتطلبات الأساسية للمواطنين».



السوداني في المانيا...مبادرات و اتفاقات

*المرصد

وصل رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني العاصمة الالمانية برلين يوم الخميس ١٢/١/٢٠٢٣، في زيارة رسمية على رأس وفد حكومي رفيع، تلبيةً لدعوة رسمية من المستشار الألماني، وضمن سياق العلاقة المتميزة بين البلدين، حيث ستسهم الزيارة في تعزيزها.

وقد اكد السوداني :ان الزيارة تتضمن بنوداً مهمة تتعلق بالكهرباء، حيث سيتم توقيع مذكرة تفاهم تنطوي على فقرات تمثل خطة واعدة للنهوض بقطاع الكهرباء مع شركة سيمنس، في مجال الإنتاج والنقل والتوزيع.

أوضحنا أن المذكرة ستضمن عقداً طويل الأمد لأعمال التأهيل والصيانة، متجاوزةً العقبات التي كانت تواجه هذا الجانب، وستوفر كلاً بحدود ٢٠٪ وتضمن انسيابيةً في أعمال الصيانة وبقاء المحطات بكامل طاقتها التصميمية.

ستعرض خلال الزيارة فرص مهمة في مجال الغاز المصاحب والطبيعي، وفرص أخرى في قطاع البتروكيمياويات، كما سيحظى محور التغيرات المناخية باهتمام هو الآخر، فضلاً عن مبادرات وبرامج في مجال التنمية البشرية والتدريب المهني والتعليم العالي، إلى جانب التعاون المالي والمصرفي، بما يسهم في تطوير الاقتصاد ويوفر البيئة الجاذبة للشركات وقطاع الأعمال.

مباحثات مع الرئيس الألماني

والتقى رئيس مجلس الوزراء العراقي صباح الجمعة، رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية فرانك فالتر شتاينماير، وتناول اللقاء مجمل العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل توطيدها، فضلاً عن مناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وشهد اللقاء البحث في آليات التعاون المتبادل بين البلدين الصديقين، وسبل تطويره وتوسعته في مختلف مجالات الاقتصاد والطاقة، بما يسهم في تعزيز مصالح البلدين وازدهار شعبيهما.

جولة من المباحثات مع المستشار الألماني

هذا وترأس رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، والمستشار الألماني أولاف شولتس، جولة مباحثات بين العراق وألمانيا. وتناولت المباحثات أوجه التعاون المشترك وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية،

والشراكة الاستراتيجية بين العراق وألمانيا، والخطوات اللازمة لتفعيل وتوسعة الاتفاقات في مجال الطاقة والطاقة البديلة والمتجددة، وتعزيز مشاركة الشركات الألمانية في قطاع الاستثمار بالعراق. وضم الوفد الرسمي العراقي في جولة المباحثات؛ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فؤاد حسين، ووزير الكهرباء زياد علي فاضل، ووزير الصناعة خالد بتال، ووزيرة الهجرة والمهجرين السيدة إيفان فائق يعقوب، وأيضا مستشار رئيس الوزراء والسفير العراقي لدى ألمانيا. ومثل الحضور من الجانب الألماني؛ مستشار الاقتصاد والسياسة المالية ستيفن ماير، والممثل عن المجلس الحكومي دانيال كريبير، ومستشار المجلس الوزاري للسياسة الخارجية والأمنية ينس بلوتنر، والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، وعدد من وزراء الدولة الألمان.

اهم ماجاء في حديث السوداني خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع المستشار الألماني

- العلاقة بين العراق وألمانيا متميزة وشهدت دعماً للعملية الديمقراطية في العراق، فضلاً عن الدعم العسكري والأمني أثناء الحرب على داعش.
- وجود الفريق الاستشاري التدريبي الألماني الذي يعمل مع القوات الأمنية العراقية، محط تقدير، ولا ننسى الدعم الإنساني والتنموي الذي قدمته ألمانيا في المناطق المحررة.
- أوضحنا رؤية الحكومة العراقية وأولوياتها باتجاه الخدمات وتخفيف نسب الفقر وتوفير فرص العمل ومكافحة الفساد وإصلاح الاقتصاد.
- جادون في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي، وجانب مهم منه يتعلق بتنويع مصادر الدخل.
- ناقشنا طرح فرص استثمار الغاز المصاحب لإنتاج النفط، والغاز الطبيعي والاستثمار في قطاع البتروكيماويات، وهي مهمة لتأمين فرص العمل وتأمين احتياجات العراق.
- هناك مجالات أخرى تتعلق بالتعاون في مجال استرداد المظلوبين والأموال، في حملة الحكومة لمكافحة الفساد، واسترداد الآثار، وهناك دعم واضح من ألمانيا.
- تطرقنا إلى الاستفادة من التجربة الألمانية الرائدة في مجال الطاقة المتجددة ومواجهة التغيرات المناخية التي يعاني منها العراق، بسبب شحة المياه، وأثرها في الزراعة والبيئة وزيادة نسبة التصحر.
- معالجتنا باستثمار الغاز المصاحب تدرج ضمن جهود معالجة الآثار البيئية والمناخية.
- أكدنا حرص الحكومة على منهج علاقاتنا المتوازنة خارجياً وإقليمياً، ودور العراق الريادي في تقريب وجهات النظر، ونثمن دعم الحكومة الألمانية لحكومتنا في هذا الإطار.
- العراق دولة مهمة في مجال الطاقة، على صعيد إنتاج النفط أو في تخزين النفط والغاز. نسعى ضمن منظمة أوبك لتلبية احتياجات السوق العالمية بما يؤمن مصالح المنتجين والمستهلكين.
- هناك شركات تنفذ أكبر ميناء في الشرق الأوسط وهو ميناء الفاو الكبير. وهناك شركات تفاوضنا معها لمد سكك الحديد وأنابيب نقل الغاز من الميناء إلى تركيا وأوروبا.
- هناك تفاهم مع سيمنز في مجال التدريب ورفع كفاءة العاملين، من أجل خلق صناعة قادرة على تأمين مستلزمات عمليات ومشاريع نقل الطاقة الكهربائية، وتوفير فرص العمل.
- في قطاع الصحة، لدينا مستشفيات قيد الافتتاح، وبعضها قيد الإتمام قريباً. ستكون باكورة أعمال شركات عالمية تدخل القطاع الصحي.
- ننتظر قدوم شركات إلى بغداد، والاطلاع ميدانياً على الفرص في قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم.
- نثمن الدعم العسكري والأمني الألماني للعراق في حربه على داعش، ونؤكد أن أجهزتها الأمنية بكامل صنوفها

قادرة على ردع الارهاب، ووصلت إلى مرحلة من الجهوزية لحفظ الأمن في عموم البلاد.
□ العراق اليوم لا يحتاج إلى قوات قتالية، ما موجود هو فريق استشاري للتدريب والدعم المعلوماتي.
□ وجود فرق المستشارين للتحالف الدولي يخضع حالياً للمراجعة من قبل الأجهزة الأمنية، لتحديد بشكل مهني وفني حجم البعثات التدريبية ونوعية المهام، والمدة التي تحتاجها القوات الأمنية حتى تتمكن من تطوير قدراتها.

محادثات مع وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية

واستقبل السوداني، في مقر إقامته بالعاصمة برلين، وزيرة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية سفينيا شولتسه. وشهد اللقاء البحث في عدد من ملفات التعاون في مجال التنمية والاقتصاد والاستثمار، وتعزيز الشراكة بين الجانبين بهذا الصدد، فضلاً عن تأكيد التعاون مع ألمانيا في مجال التدريب المهني، الذي يعد أحد توجهات الحكومة نحو تطوير القدرات والمهارات واكتساب الخبرات بما يعزز سوق العمل وتنمية القطاع الخاص.
وأكد السوداني رغبة العراق في التعاون مع ألمانيا، بالشكل الذي يصب في تحقيق الأولويات التي تتبناها الحكومة في مجال تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل، عبر تفعيل قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها من القطاعات الحيوية في العراق.

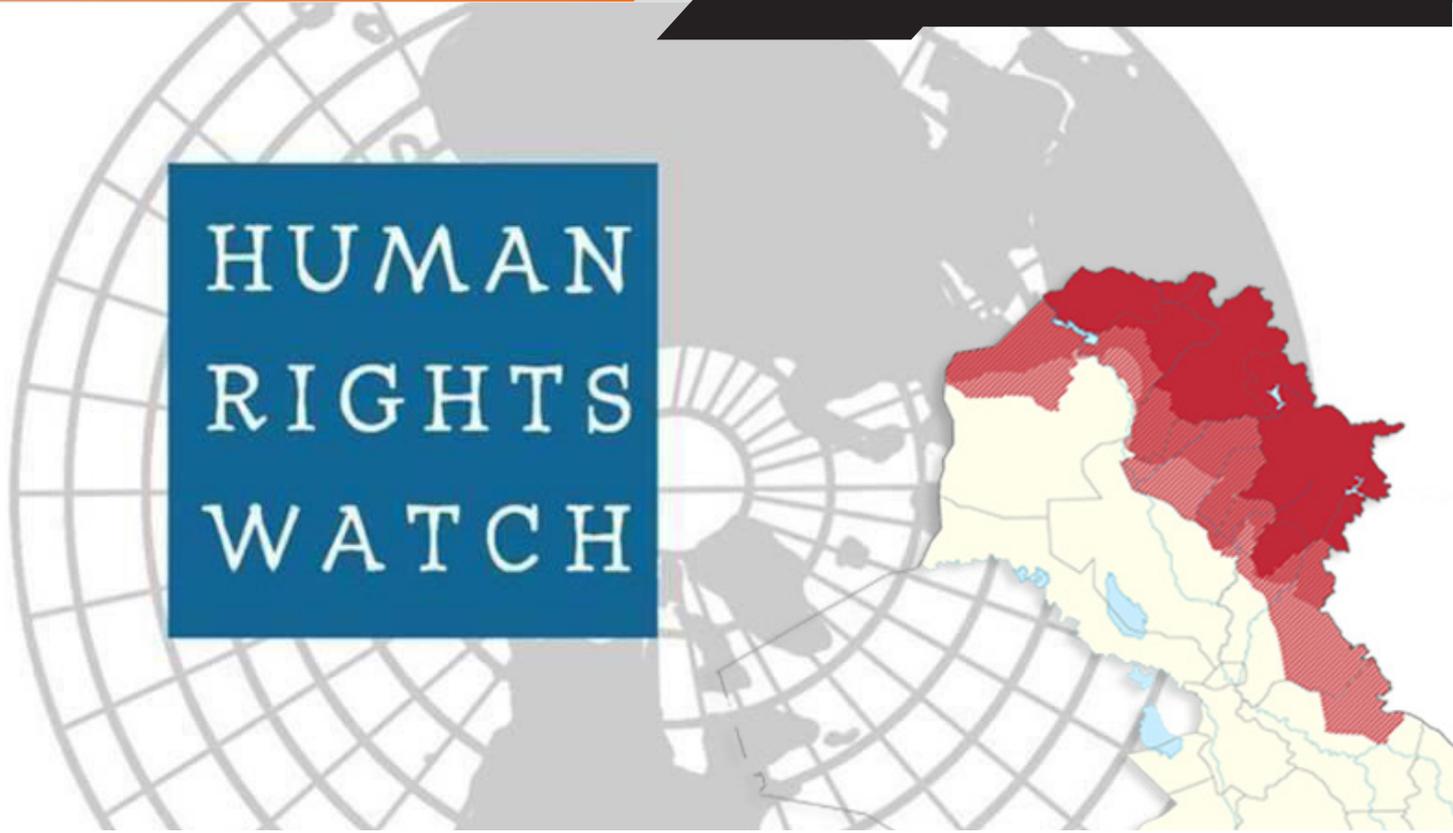
مذكرة تفاهم مع شركة سيمنز الألمانية

واستقبل السوداني، مساء الجمعة، في مقر إقامته بالعاصمة برلين، الرئيس التنفيذي لشركة سيمنز الألمانية للطاقة كرستيان بروخ. وجرى خلال اللقاء بحث آليات التعاون مع شركة سيمنز في تطوير قطاع الكهرباء، وإزالة كل العقبات التي كانت تواجه عملها في العراق. وأكد رئيس مجلس الوزراء عزم الحكومة على توفير الأموال اللازمة لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع شركة سيمنز على الأرض.
وحضر اللقاء وزير الكهرباء ومستشار رئيس الوزراء، ونائب رئيس ومسؤول الشرق الأوسط لشركة سيمنز، ومدير الفرع التنفيذي للشركة في العراق.
هذا ووقعت وزارة الكهرباء، يوم الجمعة، مذكرة تفاهم مشتركة مع شركة سيمنز، في مراسم جرت بالعاصمة الألمانية برلين، وذلك في إطار الزيارة الرسمية لرئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني إلى العاصمة الألمانية برلين التي وصلها يوم أمس.
ووقع المذكرة من الجانب العراقي وزير الكهرباء السيد زياد علي فاضل، فيما وقعها من جانب شركة سيمنز، الرئيس التنفيذي للشركة السيد كرستيان بروخ.

خارطة عمل لتطوير منظومة الكهرباء في العراق

وتنطوي مذكرة التفاهم على جملة من الفقرات الأساسية التي تشكل خارطة عمل لتطوير منظومة الكهرباء في العراق. وفي ضوء المذكرة، تعمل شركة سيمنز بالتنسيق مع وزارة الكهرباء، على وضع خطة متكاملة لمنظومة الكهرباء بشكل عام، تتضمن حلولاً للمشاكل، كما تقوم الشركة بإنشاء محطات توليد جديدة.
وتضمنت مذكرة التفاهم تقديم شركة سيمنز دراسة متكاملة للعراق، تتضمن الكيفية التي يتم فيها الاستفادة من الغاز المصاحب، في دعم وزيادة انتاج الطاقة الكهربائية.
كما تضمنت توقيع اتفاقية طويلة الأمد، لصيانة وتأهيل الوحدات العاملة في العراق التي أنشأتها شركة سيمنز، فضلاً عن تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، وهي الطاقة الشمسية وحركة الرياح، وإنشاء محطات تحويل في عموم مناطق العراق، إلى جانب تطوير وتأهيل كوادر وزارة الكهرباء ونقل الخبرات.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



العراق واقليم كردستان في تقرير هيومن رايتس وتش 2022

حكومة الإقليم تواصل تهديد حقوق الإنسان انتهاكات خطيرة للمحاكمة العادلة والتدخل السياسي

*تيرانا حسن:المديرة التنفيذية للمنظمة بالإنابة

بعد إجراء الانتخابات الاتحادية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، علق العراق في عملية مطولة لتشكيل الحكومة لأكثر من عام. كانت الانتخابات المبكرة مطلباً رئيسياً للمتظاهرين في انتفاضة شعبية في وسط العراق وجنوبه أجبرت الحكومة العراقية على الاستقالة في نهاية ٢٠١٩.

انقطع الحوار السياسي وحالة الجمود بين الحين والآخر بسبب النزاع العنيف بين أقوى الشخصيات والكتل السياسية المشاركة في المفاوضات، وعلى وجه التحديد مقتدى الصدر وحركته، وأحزاب «الإطار التنسيقي». اشتبكت

هذه الجماعات بعنف في بغداد في قتال في أغسطس/آب الماضي خُلف ٣٠ قتيلًا وعشرات الجرحى. في أكتوبر/تشرين الأول، بعد أكثر من عام بقليل على الانتخابات الاتحادية لعام ٢٠٢١، وافقت النخب السياسية أخيرا على تعيين محمد شياع السوداني رئيسا للوزراء، الذي قام بعد ذلك بتشكيل الحكومة.

في ٢٠٢٢، لم تتمكن الحكومة العراقية بقيادة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي من تلبية المطالب الرئيسية التي طرحها المحتجون، مما أدى إلى ما وصفه «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» بأنه انهيار إضافي في العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين. في أربيل، واصلت سلطات حكومة إقليم كردستان تهديد حقوق الإنسان الأساسية واستهدفت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني رغم إعلانها عن خطة خمسية جديدة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان في إقليم كردستان العراق.

الانتفاضة، والعنف، والمحاسبة

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، خرج مئات آلاف المتظاهرين إلى الشوارع وسط العراق وجنوبه مطالبين بتحسينات أساسية في الحياة اليومية، بما يشمل الخدمات العامة وفرص العمل، لا سيما في صفوف شريحة الشباب المتنامية. القوات الأمنية التابعة للدولة والجماعات المسلحة المرتبطة بالدولة (بما فيها تلك التي تدخل في عداد قوات الحشد الشعبي)، فتحت النار على المتظاهرين وقتلت ٤٨٧ متظاهرا على الأقل خلال الانتفاضة.

تولّى الكاظمي السلطة في مايو/أيار ٢٠٢٠ واعدًا بالمحاسبة القانونية عن العنف. في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠، شكّل الكاظمي لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق بشأن أعمال العنف التي حصلت والمسؤولين عنها. لكن في الشكاوى القانونية التي قدمتها الأسر والأفراد في قضايا القتل، والاعتقال، والختف، والإصابات التي حققت فيها «هيومن رايتس ووتش»، بالكاد تحقق أي تقدم نحو العدالة بين ٢٠٢٠ وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

في حالات قتل وتشويه واختفاء المتظاهرين التي حققت فيها هيومن رايتس ووتش، لم تتحقق أية مساءلة قانونية، حتى بالنسبة للاعتقالات البارزة لنشطاء مثل ربهام يعقوب في البصرة في أغسطس/آب ٢٠٢٠. في ٢٠٢١، روج رئيس الوزراء السابق الكاظمي لاعتقال القاتل المزعوم للمحلل الأمني المعروف هشام الهاشمي، لكن القضاة في القضية قاموا في مناسبات عديدة بتأجيل المحاكمة دون محاكمة المشتبه به.

وعدت الحكومة العراقية أيضا بتعويض أولئك الذين قُتل أفراد أسرهم وأولئك الذين جُرحوا خلال الاحتجاجات. وجدت هيومن رايتس ووتش أن الحكومة نجحت في تقديم تعويضات مالية عن قتل الأشخاص بشكل دفعات لمرة واحدة، بالإضافة إلى دفعات شهرية لعائلات المحتجين الذين قُتلوا أثناء المظاهرات وبعض الذين جُرحوا. إلا أن عملية التعويض كانت بطيئة ومرهقة لمعظم الذين سعوا إلى الحصول على تعويضات، مع اضطرار بعض الجرحى إلى الانتظار أكثر من عامين ونصف للحصول على التعويض المالي، و فقط بعد تعيين محامين بتكلفة باهظة للمساعدة في تسريع الطلبات. هذا التعويض ليس له أي تأثير على الإقرار بالذنب من قبل الحكومة أو أي من أفراد أمن التابعين للدولة الضالعين في أعمال العنف.

استهداف منتقدي الحكومة

في ٣ فبراير/شباط، تم تقديم شكوى قانونية ضد الدكتور علي البياتي، عضو «المفوضية العليا لحقوق الإنسان» في العراق، لأنه سعى إلى التحقيق في مزاعم تعذيب المحتجزين - وهي جزء من التفويض المؤسسي للمفوضية العليا لحقوق الإنسان. تُعد قضية البياتي القانونية واحدة من قضايا عديدة استُهدفت فيها منتقدي الحكومة والمدافعون عن حقوق الإنسان بقوانين تشهير فضفاضة.

في إقليم كردستان العراق، استخدمت السلطات الكردية في ٢٠٢٢ قوانين غامضة الصياغة لاستهداف المنتقدين لتعبيرهم عن آرائهم ونقدهم لأمر يعترضون عليها. في أغسطس/آب، اعتقلت السلطات الكردية عشرات الصحفيين والنشطاء قبل المظاهرات المخطط لها التي دعا إليها منتقدو حكومة إقليم كردستان. كان ثلاثة من المعتقلين والمحتجزين لفترة وجيزة أعضاء في البرلمان العراقي. بالمثل، في ٢٠٢١، حكمت محكمة جنابات أربيل على ثلاثة صحفيين ونشطاء بالسجن ست سنوات بعد إدانتهم في إجراءات قضائية شابهها انتهاكات خطيرة للمحاكمة العادلة والتدخل السياسي - وهو توجه في إقليم كردستان العراق يعود إلى سنوات.

حقوق المرأة

بالإضافة إلى استهدافهن لاضطلاعهن بدور محوري في حركة الاحتجاج ٢٠١٩-٢٠٢٠، تستمر النساء في النضال ضد الأعراف الذكورية المتأصلة في النظام القانوني العراقي. تتم محاكمة بعض ضحايا الاتجار بالبشر وإدانتهم بتهمة الدعارة. بشكل عام، ليس لدى النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وصول كافٍ إلى المأوى أو العدالة. في حين أن هناك عددا قليلا من الملاجئ السرية للنساء في العراق، والتي تديرها منظمات غير حكومية محلية، إلا أنها لا تحظى بدعم واسع، وغالبا ما يتم انتقادها، وفي بعض الأحيان مهاجمتها من قبل العائلات والسلطات لأنها لا تعتبرها قانونية.

لا تزال جماعات حقوق المرأة ملتزمة بإصدار قانون مناهض للعنف الأسري، لكن هذه الجهود توقفت جزئيا بسبب عملية تشكيل الحكومة المطولة التي تم تسويتها في أكتوبر/تشرين الأول. يسمح قانون العقوبات العراقي بالإفلات من العقاب للذكور مرتكبي العنف ضد المرأة، بما في ذلك الأحكام التي تسمح للزوج بمعاينة زوجته، والوالدين بتأديب أطفالهم، والعقوبات المخففة على أعمال العنف بما في ذلك القتل لما يسمى «دوافع شريفة»، أو إذا قبض الزوج على زوجته أو قريبة له في فعل الزنا/الجنس خارج الزواج. يسمح قانون العقوبات أيضا لمرتكبي جرائم الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي بالإفلات من الملاحقة القضائية أو إلغاء الأحكام التي صدرت بحقهم إذا تزوجوا ضحيتهم.

التوجه الجنسي والهوية الجندرية

يتعرض الأشخاص المثليون/ات، ومزدوجو/ات التوجه الجنسي، ومتغيرو/ات النوع الاجتماعي (مجتمع الميم) في العراق للاستهداف العنيف المنهجي بسبب توجهاتهم الجنسية. يشمل هذا العنف القتل والاختطاف والتعذيب والعنف الجنسي. تسلط الطبيعة الممنهجة والدورية لهذا العنف الضوء على مناخ الإفلات من العقاب الذي يستفيد منه مرتكبو العنف.

يساعد هذا الإفلات من العقاب السياق السياسي الذي سمحت فيه النخب السياسية التي تسيطر على الجماعات المسلحة - وبعضها مرتبط بقوات الحشد الشعبي، التي تتبع شكليا لرئيس الوزراء - بشن هجمات عنيفة ضد أفراد مجتمع الميم. لكن السلطات العراقية استهدفت أيضا أفراد مجتمع الميم باستخدام مجموعة من الأحكام الغامضة في قانون العقوبات العراقي بهدف ضبط الأخلاق والإخلال بالآداب العلني والحد من حرية التعبير.

في ٤ سبتمبر/أيلول، اقترح أعضاء في حكومة إقليم كردستان على البرلمان الكردي مشروع قانون لمعاينة أي فرد أو جماعة تدافع عن حقوق مجتمع الميم.

وقع غالبية المشرعين الكورد على مشروع القانون، والذي، إذا أصبح قانونا، سيُعاقب أولئك الذين «يروجون» لحقوق مجتمع الميم بالسجن والغرامات.

الوثائق المدنية

في سبتمبر/أيلول، وجدت سبع منظمات إغاثة أنه بعد ما يقرب من خمس سنوات على إعلان الحكومة الانتصار على «تنظيم الدولة الإسلامية» المتطرف (المعروف أيضا بـ«داعش»)، لا زال نحو مليون عراقي – ممن نزحوا بسبب استيلاء الجماعة المسلحة على مساحات من الأراضي العراقية والمعركة لاستعادتها – غير قادرين على الحصول على الوثائق المدنية الأساسية. تشمل الوثائق التي لا يمكنهم الحصول عليها شهادات الميلاد والزواج والوفاة، بالإضافة إلى بطاقة الهوية الوطنية الموحدة الجديدة نسبيا في العراق.

هذه الوثائق ضرورية للحصول على الخدمات العامة الضرورية للمواطنين النازحين، بما في ذلك الدفعات الغذائية الشهرية وحصول الأطفال على التعليم. ترتبط صعوبة الحصول على الوثائق المدنية ارتباطا وثيقا بالتصورات المستمرة لدى السلطات العراقية وشرائح من الجمهور بأن النازحين كانوا أو لا زالوا ينتمون إلى داعش. غالبا ما تتجاهل هذه التصورات حقيقة أن معظم النازحين فروا من منازلهم لتجنب حكم الجماعة المسلحة أو الهروب منه.

إعادة المواطنين من شمال شرق سوريا

يشكل العراقيون غالبية المحتجزين السوريين والأجانب، البالغ عددهم ٦٦ ألف، والمحتجزين إلى أجل غير مسمى وبشكل تعسفي باعتبارهم من المشتبه بانتمائهم إلى داعش وأفراد عائلاتهم في المخيمات والسجون في شمال شرق سوريا. حتى سبتمبر/أيلول، كان ما يقدر بنحو ٢٨ ألف عراقي، معظمهم من النساء والأطفال، محتجزين في المخيمات، بينما كان ثلاثة آلاف آخرين محتجزين في السجون، وجميعهم في ظروف تهدد حياتهم وغالبا ما تكون غير إنسانية. يواصل العراق إعادة العراقيين ببطء من سوريا، بعد أن قبل أو ساعد في إعادة حوالي ٣,١٠٠ مواطن في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. مثلا، أعلنت الحكومة في يونيو/حزيران أنها أعادت ما يقرب من ٥٠٠ عائلة إلى مخيم الجدعة جنوب الموصل، وبعد شهر قالت إنها على وشك إعادة ١٥٠ أسرة أخرى. قال عمال إغاثة لـ هيومن رايتس ووتش إن من بين الأطفال العائدين أكثر من ٢٥٠ فتى كانوا محتجزين في سجن للذكور البالغين، وجميعهم أو معظمهم لديهم مرض السل.

المجتمع الإيزدي

وثقت هيومن رايتس ووتش ومنظمات أخرى نظام الاغتصاب المنظم والاسترقاق الجنسي والزواج القسري من قبل قوات داعش للنساء والفتيات الإيزديات. مع ذلك، لم تجد هيومن رايتس ووتش أي حالات تمت فيها محاكمة أو إدانة أحد أعضاء داعش على تلك الجرائم المحددة، بما في ذلك الجرائم ضد الإيزيديين التي ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية. لا يزال ما يقرب من ثلاثة آلاف طفل وامرأة إيزيديين في عداد المفقودين بعد عمليات الاختطاف التي قام بها داعش، لكن لم تكن هناك جهود منهجية من قبل السلطات العراقية لإنقاذهم أو ضمان عودتهم. بدلا من ذلك، وقفت العائلات والمتطوعون الإيزيديون إلى حد كبير وراء جهود الإنقاذ هذه.

في مارس/آذار ٢٠٢١، أقرّ البرلمان العراقي «قانون الناجيات الإيزديات». اعتبر القانون العديد من الجرائم التي ارتكبتها داعش إبادة جماعية، بما في ذلك الخطف والاسترقاق الجنسي والزواج القسري والحمل والإجهاض القسري الذي وقع على النساء والفتيات الإيزديات والتركان والمسيحيات والشبك. ينص القانون على تعويض الضحايا، فضلا عن تدابير لإعادة تأهيلهن وإدماجهن في المجتمع.

مع ذلك، فإن التنفيذ الفعال لهذا القانون لم يتحقق بعد، ويرجع ذلك جزئيا إلى الجمود بخصوص تشكيل حكومة جديدة إضافة إلى عدم كفاية التمويل. في أغسطس/آب، ذكرت «المنظمة الدولية للهجرة» التابعة للأمم المتحدة أن أكثر من ٢٠٠ ألف من الناجين الإيزيديين ما زالوا نازحين من منازلهم.

الخطر على البيئة والصحة

يُعتبر العراق بحسب تقارير خامس أكثر الدول تأثراً بالاحتباس الحراري وتغير المناخ. تُفاقم الظروف السياسية من آثار ارتفاع درجات الحرارة، وتفاقم الجفاف، وتزايد أعداد العواصف الرملية. ساهم سوء الإدارة، بما في ذلك سوء إدارة المياه، في مفاغمة آثار الجفاف.

في غضون ذلك، تعتمد ميزانية العراق بشكل شبه كامل على عائدات النفط. تشير توقعات إنتاج النفط إلى أن العراق سيعمق هذا الاعتماد في وقت يتزايد فيه النشاط العالمي حول تغير المناخ والابتعاد عن الوقود الأحفوري. زيادة إنتاج النفط تثير أيضاً مخاوف بشأن حرق الغاز [في إطار عمليات استخراج النفط] في العراق، وحرق المنتجات الثانوية الغازية التي تحدث أثناء عملية إنتاج النفط. تثير الظروف الصحية المتدهورة للسكان الذين يعيشون حول مواقع حرق الغاز تساؤلات للحكومة العراقية وشركات النفط الشريكة لها حول استمرار هذه الممارسة ومن أو ما يمكن أن يكون مسؤولاً.

الأطراف الدولية الرئيسية

بعد عقدين من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعراق في مارس/آذار ٢٠٠٣، استمرت الأطراف الدولية الرئيسية في التورط في انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، وجدت «نيويورك تايمز»، التي فحصت سجلات «البنتاغون»، أن قصف الجيش الأمريكي للعراق في حربه ضد داعش أدى إلى «مقتل آلاف المدنيين، العديد منهم أطفال». تطابق التقرير مع نتائج سابقة لـ هيومن رايتس ووتش تفيد بأن الولايات المتحدة تقاعست عن اتخاذ الاحتياطات الكافية لتجنيب المدنيين أثناء قصف أهداف مزعومة لداعش.

بالمثل، أظهر تقرير لمنظمة «باكس فور بيس» الذي نُشر في أبريل/نيسان كيف أن سكان الحويجة، شمال العراق، استمروا في المعاناة من قصف هولندي في يونيو/حزيران ٢٠١٥ لمصنع ذخائر أسفر عن مقتل ٨٥ مدنياً على الأقل وإصابة العشرات. يطالب السكان باعتذار وتعويض وتفسير حقيقي لما حدث.

في مايو/أيار، سعت حكومة المملكة المتحدة إلى ترحيل ما يصل إلى ٣٠ طالب لجوء ولاجئ كردي إلى إقليم كردستان العراق بطائرة مستأجرة، وكان بعضهم يقيم في المملكة المتحدة منذ أكثر من ٢٠ عاماً. لا تزال حكومة المملكة المتحدة تعتبر العراق في غاية الخطورة لدرجة أنها تنصح بعدم السفر إلى هناك، بما في ذلك إقليم كردستان العراق. اضطرت حكومة المملكة المتحدة في نهاية المطاف إلى التخلي عن جهودها في آخر لحظة في مواجهة مخاوف تتعلق بالسلامة واحتجاجات واسعة النطاق من الجماعات الحقوقية في المملكة المتحدة والعراق، ومقاومة السلطات العراقية الاتحادية في بغداد.

في يوليو/تموز، أدى هجوم مدفعي على منتجع مائي في محافظة دهوك إلى مقتل تسعة سياح وإصابة ما لا يقل عن ٢٠ آخرين. نُسب الهجوم على نطاق واسع إلى تركيا، المشتبه بأنها تستهدف أعضاء في «حزب العمال الكردستاني» الذي تصفه أنقرة بأنه جماعة إرهابية. لكن تركيا نفت مسؤوليتها عن الحادث، وألقت باللوم على حزب العمال الكردستاني. في سبتمبر/أيلول، قتلت هجمات صاروخية وطائرات مسيرة إيرانية استهدفت جماعات معارضة كردية إيرانية متمركزة داخل العراق ١٣ شخصاً وأصابت كثيرين آخرين.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن بعض الغارات، كما حدث في كوية شرق أربيل، قتلت مدنيين. وقعت الهجمات بعد أسابيع من الاحتجاجات الجماهيرية داخل إيران مدفوعة بوفاة مهسا أميني في ١٦ سبتمبر/أيلول، بعد يومين من اعتقال «شرطة الآداب» الإيرانية لها بسبب ارتدائها الحجاب «بشكل غير لائق».



جميل عودة ابراهيم:

الآليات الدستورية والقانونية لتطبيق المنهاج الوزاري والبرنامج الحكومي

شهرين من موافقة مجلس النواب على الكابينة الوزارية؟ وما هو الأساس الدستوري والقانوني لهما؟ وكيف يمكن متابعتهما؟ وماهي الجزاءات السياسية والإدارية والقضائية في حال عدم تطبيق بنودهما؟ جرى العرف الدستوري والقانوني في بعض الدول أن يقدم رئيس الجمهورية المنتخب في النظام الرئاسي، أو رئيس الوزراء المكلف في النظام البرلماني رؤيته لمستقبل إدارة البلاد، في الأربيع أو الخمس سنوات القادمة، من خلال وثيقة، تُعرف غالبا باسم (البرنامج الحكومي) في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والمجتمعية والصحية والتعليمية والبنى التحتية وغيرها إلى السلطة

*مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات

عرض رئيس مجلس الوزراء المكلف محمد السوداني (المنهاج الحكومي) أمام مجلس النواب العراقي، يوم الخميس (٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٢) بينما صوت مجلس الوزراء بالإجماع على إقرار (البرنامج الحكومي) يوم الاثنين (١٢ كانون الأول ٢٠٢٢) في جلسة خاصة عقدها لهذا الغرض. في أثناء ذلك؛ يتساءل الكثير من المواطنين والمتابعين لأداء الحكومة الجديدة عن الفرق ما بين (المنهاج الوزاري) الذي عُرض على مجلس النواب و(البرنامج الحكومي) الذي أقرته الحكومة، بعد نحو

الوزراء المكلف محمد السوداني أنه (تم إعداد هذا المنهاج الوزاري على أساس ما تم الاتفاق عليه بين الكتل السياسية بـ«ورقة المنهاج الوزاري» المدرجة في أدناه، والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من هذا المنهاج) ولا يوجد نص دستوري أو قانوني يتيح للمجلس النواب مناقشة المنهاج الوزاري أو تعديله، فإما الموافقة عليه وإما عدم الموافقة.

وإذا ما حاز رئيس مجلس الوزراء على ثقة مجلس النواب على الوزراء منفردين، وعلى المنهاج الوزاري بالغالبية المطلقة، كما جاء في النص المادة (٧٦) من الدستور العراقي، فإنه يتعين على رئيس مجلس الوزراء وأعضاء حكومته ترجمة المنهاج الوزاري إلى ما يُعرف

بـ(البرنامج الحكومي) وهو (قاعدة عمل تُبنى عليها خطط وبرامج الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة) أو هو (خارطة الطريق للحكومة والوثيقة الرسمية التي تعبر عن توجهاتها وسياساتها ويحدد أولويتها في ضوء المحددات السياسية والاقتصادية والمالية) كما جاء في البرنامج الحكومي لحكومة عادل عبد المهدي.

وقد جرت العادة، أن يوعد رئيس مجلس الوزراء إلى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات أن تضع الخطط والبرامج والمشروعات اللازمة لتنفيذ محاور المنهاج الوزاري، كل بحسب تخصصه، ثم تعرض هذه الخطط والبرامج والمشروعات على كل من وزارة التخطيط ووزارة المالية، للتأكد من انسجامها مع الرؤية الاستراتيجية للدولة، وخطط التنمية الخمسية من جهة، ولضمان التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذها من جهة ثانية.

التشريعية، لغرض مناقشتها وإقرارها ومراقبتها. في العراق يقدم رئيس الوزراء برنامجه الحكومي على مرحلتين: المرحلة الأولى يقدمه بعنوان (المنهاج الوزاري) ويمكن تعريف المنهاج الوزاري بأنه (مجموعة من الوعود السياسية التي يتعهد رئيس الوزراء المكلف بتنفيذها، ووفق الصلاحيات المخول بها دستوريا، إذا ما تم تمرير وزارته في البرلمان.) أو هو (وثيقة سياسات عامة تعتمدها الحكومة الجديدة كروية لما تريد تحقيقه خلال فترة توليها الحكم) أو هو (المرتكز الذي تؤدي فيه الحكومة دورها، وتلتزم بأداء واجباتها، وتنفيذ بنود برنامجها، ويمثل ذلك المعيار الأساس في تقييم أداء الحكومة.) كما جاء في المنهاج الوزاري لرئيس الوزراء المكلف محمد السوداني.

ويُلزم رئيس مجلس الوزراء بتقديم منهاجه الوزاري لمجلس النواب استنادا لنص المادة (٧٦- رابعا) من الدستور العراقي (يعرض رئيس مجلس الوزراء المكلف أسماء أعضاء وزارته

والمنهاج الوزاري على مجلس النواب، ويعد حائزا ثققتها عند الموافقة على الوزراء منفردين والمنهاج الوزاري، بالأغلبية المطلقة)

وفي الواقع؛ يمثل (المنهاج الوزاري) رؤية رئيس مجلس الوزراء المكلف لإدارة الدولة ومؤسساتها في المرحلة المقبلة. سواء كانت رؤيته الخاصة، أم رؤيته بعد التشاور مع الكتل النيابية. فمنح الثقة للمنهاج الوزاري على وفق المادة (٧٦) من الدستور، يتطلب من رئيس الوزراء المكلف أن يراعي رؤية الكتل النيابية للمرحلة المقبلة، وسياساتها ومشروعاتها، لاسيما الكتلة الأكبر التي رشحته للمنصب.

فعلى سبيل المثال؛ جاء في كلمة رئيس مجلس

في العراق يقدم رئيس الوزراء برنامجه الحكومي على مرحلتين

ومحاسبته فيما لو أخلت بما ألزمت به نفسها. في الواقع، أن التحدي الأكبر دائماً هو مدى تنفيذ البرامج والمشروعات التي جرى تدوينها في البرنامج الحكومي، من قبل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، فلا شك أن الحكومات المتعاقبة لم تلتزم بشكل جيد بما قدمته من خطط ومشروعات، وليس هناك تقييم حقيقي مدعم بالأدلة والبراهين للخطط والمشروعات المنفذة، ولم تستطع تلك الحكومات أن تعطي رؤية واضحة ومقنعة عن نسب الإنجاز للبرنامج الحكومي، وظل هذا الموضوع محل جدل واسع بين الوزارات ورئاسة مجلس الوزراء من جهة، وبين الشعب والحكومة ومجلس النواب من جهة ثانية، وثالثة.

فعلى سبيل المثال؛ فقد أكد التقرير النصف السنوي الأول الصادر عن رئاسة الوزراء فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي للفترة (٢٠١٨ - ٢٠٢٢) لغاية ٣٠ نيسان ٢٠١٩،

أن هناك (١١) سببا هي أهم أسباب الحيود عن تنفيذ المشروعات، وأهمها (عدم إطلاق أو تأخر التخصيصات المالية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، ومناقلة التخصيصات المالية من موازنات الوزارات إلى المحافظات، وعدم إقرار خطط الوزارات من قبل وزارة التخطيط أو تأخرها، وعدم أو تأخر المصادقة على مشاريع القوانين من قبل السلطة التشريعية، بالإضافة إلى الوضع الأمني)

كما بينت لجنة مراقبة تنفيذ البرنامج الحكومي والتخطيط الاستراتيجي في تقريرها النصف السنوي الأول عن متابعة تنفيذ المنهاج الوزاري لحكومة السيد مصطفى الكاظمي أن نسبة الإنجاز الحكومي لفصل السنوي من

وتتولى دائرة التنسيق الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء دورا محوريا في تنظيم البرامج والمشروعات التي تقرها الجهات الحكومية وتنسيقها، ثم تقدمها وثيقة متكاملة باسم (وثيقة البرنامج الحكومي) إلى مجلس الوزراء لغرض مناقشتها واعتمادها عن طريق صدور قرار عن مجلس الوزراء.

إذن يمكن القول إن الفرق بين (المنهاج الوزاري) و (البرنامج الحكومي) هو أن المنهاج الوزاري هو وعد دستوري وسياسي يتضمن المبادئ العامة لرؤية رئيس الحكومة لإدارة الدولة في المرحلة المقبلة، والأساس الدستوري لهذا الوعد هو نص المادة (٧٦) من الدستور العراقي. بينما البرنامج الحكومي هو الخطط والبرامج

والمشروعات التي تضعها الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارات والمحافظات لترجمة المبادئ العامة في المنهاج الوزاري، بتوقيعات زمنية، ومؤشرات أداء واضحة، والأساس القانوني للبرنامج الحكومي هو صدور قرار عن مجلس الوزراء.

والسؤال الآتي هو كيف يمكن متابعة الأداء الحكومي في إطار البرنامج الحكومي، ما تحقق منه، وما لم يتحقق؟ وكيف يمكن مساءلة الحكومة أو إحدى الوزارات ومحاسبته في حال تلكؤها في تنفيذ تلك المشروعات التي اعتمدها وثيقة البرنامج الحكومي؟

في الحقيقة ليست الغاية كتابة منهاج وزاري وتقديمه إلى السلطة التشريعية للفوز بثقتها فقط، إنما الغاية الحقيقية من اشتراط ذلك على الحكومة هي أن يكون أعضاء السلطة التشريعية والشعب على علم بخطط الحكومة وأهدافها وآلية تنفيذ تلك الخطط على أرض الواقع بمدد زمنية محددة، ليتسنى لهم مراقبتها

يتعهد رئيس الوزراء المكلف بتنفيذ المنهاج الوزاري

*المتابعة من داخل الوزارات:

حيث جرى تأليف لجان في داخل كل وزارة أو جهة، تتولى هذه اللجان متابعة مشروعات البرنامج الحكومي التي ينبغي للوزارة تنفيذها. وتقدم هذه اللجان -للووزير أو رئيس الجهة- تقريرا دوريا عن نسبة الإنجاز، وأسباب التلكؤ، أو عدم الإنجاز، كما تقدم الحلول التي تساعد على التنفيذ.

٢٠٢٠/٥/٧ إلى ١١/٧ /٢٠٢٠، هي (١٧%) ومعدل الحيويد (٨٢%).

وفي كل الأحوال، فعند تتبع آليات تطبيق (المنهاج الوزاري) أو (البرنامج الحكومي) نجد أن هناك ثلاثة مستويات من المتابعة والرقابة لمدى تنفيذ الخطط والبرامج والمشروعات التي نص عليها في المنهاج الوزاري أو البرنامج الحكومي وهي:

المتابعة من داخل مكتب رئيس الوزراء:

هناك فريق ميداني من داخل مكتب رئيس الوزراء مكلف بمتابعة المشروعات مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات، من خلال القيام بزيارات ميدانية للمشروعات المنفذة وتقديم تقرير بشأنها.

١. المتابعة في إطار العمل الحكومي: وهي تتوزع على الآتي:

**المتابعة من داخل مجلس الوزراء:

حيث قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة من داخل المجلس لمتابعة تنفيذ البرنامج الحكومي. المتابعة من داخل الأمانة العامة لمجلس الوزراء:

يمثل (المنهاج الوزاري) رؤية رئيس مجلس الوزراء المكلف لإدارة الدولة

٢. المتابعة في إطار العمل البرلماني: وهي

تتوزع على الآتي:

المتابعة من خلال لجنة التخطيط الاستراتيجي والبرنامج الحكومي:

حيث توجد لجنة لمتابعة البرنامج الحكومي في مجلس النواب، ومهمتها متابعة مشروعات البرنامج الحكومي مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات مباشرة، أو من خلال المتابعة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء أو مكتب السيد رئيس الوزراء.

تتحقق متابعة البرنامج الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء إما من خلال قسم تنمية السياسات العامة في دائرة التنسيق الحكومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء الذي يتولى متابعة نسبة الإنجاز مع جهات التنفيذ في كل وزارة بالتنسيق مع وزارة التخطيط، ووزارة المالية. ويقدم القسم تقريرا دوريا -يعرض على مجلس الوزراء- عن نسبة الإنجاز في كل الوزارة مع ذكر المشكلات والمعوقات. وإما عن طريق فريق الزيارات الميدانية في دائرة التنسيق الحكومي، وهو فريق مكلف بمتابعة مشروعات البرنامج الحكومي ميدانيا، ويقدم تقريرا عمليا ومصورا عن نسبة الإنجاز، ويرفع للأمين العام بشكل دوري.

المتابعة من خلال لجان مجلس النواب:

تستطيع لجان مجلس النواب، كل لجنة بحسب

إحدى الجزاءات الآتية في حال فشل أو تلكئ في تنفيذ المشروعات وهي:

١. الجزاء السياسي:

يمكن أن تتعرض الحكومة إلى مساءلة من مجلس النواب أو يتعرض أحد وزراءها إلى مساءلة من اللجنة المختصة، ويترتب على هذه المساءلة طرح الثقة بالحكومة ككل، أو إقالة الوزير أو أحد المسؤولين في حال ثبت تقصيره. ويمكن أن يخرج المجتمع من خلال المظاهرات والاعتصامات للمطالبة بتنحي الحكومة ورئيسها، كما حدث مع حكومة عادل عبد المهدي.

٢. الجزاء

الإداري:

يمكن أن يتعرض الوزير أو رئيس الجهة أو المسؤولين الآخرين إلى الاستبدال أو إلى مطالبتهم بالاستقالة أو إقالتهم من قبل رئيس الوزراء، بسبب عدم

انسجامهم أو تنفيذهم المشروعات الحكومية. فعلى سبيل المثال أعطى رئيس الوزراء محمد السوداني مهلة (٣) أشهر للمدراء العامين لتطبيق مشروعات البرنامج الحكومي، تبدأ من يوم التصويت على الموازنة العامة، فيما سيمنح الوزراء والوكلاء والمحافظين والمستشارين مهلة (٦) أشهر ليتّم بعدها تقييم عملهم في ضوء تنفيذ البرنامج الحكومي والتزامهم بمحاوره الأساسية وأولوياته.

٣. الجزاء الجنائي:

يمكن أن يتعرض الوزير أو أحد المسؤولين إلى جزاء جنائي في حال ثبت أن عدم تنفيذ للمشروعات المذكورة في البرنامج الحكومي كان بسبب فساد مالي أو سوء إدارة.

تخصصها، متابعة المشروعات البرنامج الحكومي، بالإضافة إلى المشروعات غير المذكورة في البرنامج الحكومي.

٣. المتابعة في إطار العمل

المجتمعي: وهي تتوزع على الآتي:

المتابعة من داخل المحافظات:

يمكن لسكان المحافظة الواحدة متابعة مشروعات البرنامج الحكومي مع المحافظين كونهم المسؤولين المباشرين عن الإشراف على تنفيذ مشروعات المحافظة، أو مع أعضاء مجلس النواب كونهم الممثلين الشرعيين المنتخبين عن سكان المحافظة، أو مع الجهات التنفيذية الموكل لها تنفيذ هذه المشروعات مباشرة.

المتابعة من

خلال المنظمات

المجتمعية:

يمكن للمنظمات المجتمعية المتعددة ومراكز البحوث والدراسات ذات العلاقة أن تتولى متابعة هذه المشروعات مع الجهات الحكومية المحلية والاتحادية، ومع مجلس النواب، وتقديم الاستطلاعات والدراسات والبحوث بشأن مدى تنفيذ مشروعات البرنامج الحكومي. والسؤال الآتي ماذا لو ثبت بالدليل القطعي أن الحكومة، سواء كانت ممثلة برئيس وزراءها، أو أحد وزراءها أو أحد مسؤوليها لم ينفذ البرنامج الحكومي كله أو جزء منه، أو أحد المشروعات التي جاءت في البرنامج الحكومي، هل سيتعرض للمساءلة والمحاسبة أم يبقى الموضوع في إطار المتابعة فقط؟

الجواب من خلال الاستقراء يمكن القول إن الحكومة أو أحد وزراءها أو أحد مسؤوليها يمكن يتعرضوا إلى



خليل حرب:

”المانيا أولاً“.. لهذا إختارها محمد شياع السوداني

وستكون ألمانيا بذلك، النافذة التي سيُطل بها السوداني، بصفته رئيساً للحكومة، على الإتحاد الأوروبي والعالم، حتى قبل زيارته الرسميتين المتوقعتين الى كل من باريس وواشنطن، علماً أن إيطاليا كانت أول دولة أوروبية تبادر، مع بدء ولاية السوداني، من خلال زيارة رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني إلى بغداد قبل نهاية السنة الماضية. ومن الضفة المقابلة، تبدو ألمانيا تواقفة لإستقبال ضيفها العراقي الإستثنائي، الخارج لتوه من أنون الأزمة السياسية الأقسى التي تشهدها بلاده في السنوات الماضية، حاملاً الثقة السياسية الكافية

ينقل رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني حركته الخارجية، إلى الساحة الأوروبية للمرة الأولى، فيدخلها من البوابة الألمانية، حيث سيجد في برلين آذاناً صاغية حول رؤيته لإخراج العراق من «طوق الأزمات».

تُمثل برلين العاصمة الأولى خارج الإقليم التي يزورها محمد شياع السوداني منذ توليه منصبه في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إذ سبق له أن حطّ في عدد من عواصم دول الجوار العراقي، وتحديداً في إيران والسعودية والكويت والأردن وقطر (نهائي موندリアル قطر).

السوداني: العراق بمقدوره أن يلبي احتياجات ألمانيا في قطاع النفط والغاز

تمنح الألمان اليد الطولى في رسم السياسات الأوروبية وتحديد أولوياتها.

يعني ذلك في ما يعنيه، أن السوداني يأتي إلى أوروبا من بابها العريض.

وفي ذاكرته وذاكرة العراقيين أيضاً، أن ألمانيا، ليست ملطخة بالدم في العراق، وهي كانت وفي سياق جهودها الدؤوبة من أجل صياغة هوية أوروبية مشتركة ومستقلة عن التجاذبات الدولية، واضحة في اعتراضها على ما أسمته "المغامرة" الأمريكية-البريطانية لغزو العراق في العام ٢٠٠٣، وقال المستشار الألماني وقتها جيرهارد شرودر إن "دبلوماسية التوقيع على شيك أبيض ولّت بلا رجعة"، مؤكداً بذلك أن برلين لن تساهم في الحرب، لا بالجنود ولا بالأموال.

ولهذا، يبدو أنه سيكون من الملائم بالنسبة إلى محمد شياع السوداني، وهو يحاول السير بالعراق آمناً من حقول الألغام الاقليمية والدولية، أن يستهل اطلالته الأوروبية-الدولية الأولى، من العاصمة الألمانية، التي لم تتخل عن العراقيين عندما اجتاحتهم موجة الإرهاب الداعشي قبل نحو

من القوى البرلمانية، ليخوض معركة استعادة هبة الدولة واستقرارها، وإصلاحها أيضاً، بعد سنوات الارهاب الدموية واضطرابات التناحر السياسي.

وهي ألمانيا أولاً، برغم أن الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون كان سباقاً في دعوة السوداني في ٤ ديسمبر/كانون الأول الماضي إلى زيارة باريس، بينما وُجّهت الدعوة الألمانية بعدها بعشرة أيام، ما يشير إلى أن رئيس الحكومة العراقية يُدرك أهمية الدخول إلى الإتحاد الأوروبي عبر البوابة الألمانية، إذ لطالما كانت برلين، سواء في عهد أنجيلا ميركل أو جيرهارد شرودر، وما قبلهما، هي الرافعة الفعلية للتكتل الأوروبي، سياسياً واقتصادياً، بل إن البعض يتهمها بأنها المُتحكم الرئيسي بالإتحاد الأوروبي وتوجهاته.

ولهذا، ربما، يذهب السوداني إليها أولاً، مدركاً أن هذه البلاد الأكبر سكانياً داخل الإتحاد الأوروبي (٢٧ دولة)، والمساهم الأكبر في ميزانيته، والأقوى اقتصادياً داخله حيث تحقق وحدها ٢٠٪ من الناتج القومي لدول الإتحاد مجتمعة، وتستند على قاعدة صناعية قلّ نظيرها في العالم، وهي كلها عوامل

المباحثات في برلين لن تقتصر على قضية الإستثمار في قطاع الغاز

الزيارة الأولى إلى الخارج التي قادت السوداني إلى العاصمة الأردنية عمان في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حيث تتواصل خطط الربط مع الشبكات الكهربائية للأردن.

توحي هذه الحركة باتجاه المانيا، كما مشاركته في القمة العربية-الصينية في الرياض، ومؤتمر "بغداد-٢" في الاردن، ان السوداني يعول على الورقة الإقتصادية، إدراكاً منه أن الحاجة لتخفيف الآلام العراقية، صارت أكثر من ملحة. للزيارة الألمانية للسوداني دلالات رمزية، ذلك أن برلين كانت ساحة لتجاذبات صراع الحرب الباردة طوال عشرات السنين، وانتهى بها الأمر موحدة، وفي الريادة أوروبياً وعالمياً. السوداني في مقابله مع "بيلد" كمن يستعيد شيئاً من هذا التاريخ، ويختصر أهداف زيارته بالقول "العراق لن يكون طرفاً في سياسة المحاور في المنطقة والعالم، ويعتمد مبدأ العلاقات المتوازنة مع دول الجوار، ويطرح أفكاراً لتحقيق شراكات اقتصادية ليكون نقطة التقاء لدول المنطقة".

* POST-180

* خليل حرب صحفي وكاتب لبناني

٩ أعوام.

ينعكس ذلك بوضوح في حضور الشركات الألمانية في الاقتصاد العراقي، حيث تشير التقديرات الألمانية إلى أن هناك نحو ٤٠ شركة ألمانية عاملة بشكل مباشر في العراق، وبالاجمال هناك نحو ٢٥٠ شركة ألمانية ممثلة بشكل أو بآخر في السوق العراقية.

وفي رده على سؤال من صحيفة "بيلد" الألمانية قبل بدء زيارته للقاء المستشار الألماني أولاف شولتس، وما إذا كان من الممكن للعراق أن يكون شريكاً لألمانيا في الغاز مستقبلاً، قال السوداني إن العراق بمقدوره أن يلبي احتياجات ألمانيا والسوق العالمية بسبب قدراته وخطته المستمرة لزيادة الاستثمارات في قطاع النفط والغاز.

ويقول السوداني أيضاً إن مباحثاته الألمانية لن تقتصر على قضية الإستثمار في قطاع الغاز، وستطال أيضاً تعزيز حضور الشركات الألمانية، وخصوصاً شركة "سيمنز" في قطاع الكهرباء في العراق.

ومعلوم أن معاناة العراقيين من العجز الكهربائي هائلة، ولهذا فإن إعادة تمهيد الطريق أمام "سيمنز" الألمانية من برلين نفسها، لاقتحام هذا الملف المستعصي على الحلول الحاسمة، يتناغم تماماً مع

المرصد التركي و الملف الكردي



أحداث تركيا عام 2022 في تقرير هيومن راتس وتش

*تقرير: تيرانا حسن-المديرة التنفيذية بالإنابة للمنظمة الدولية

استهدفت حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان الاستبدادية بانتظام منتقدي الحكومة والمعارضين السياسيين المتصوّرين، وفرضت سيطرة قوية على وسائل الإعلام والقضاء تمهيدا للانتخابات البرلمانية والرئاسية التي ستُجرى في النصف الأول من 2023. شهدت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ارتفاع معدل التضخم السنوي الرسمي إلى 85% في أكتوبر/تشرين الأول. في أكتوبر/تشرين الأول، دخل قانون تدعمه الحكومة حيز التنفيذ والذي يُجرم نشر «معلومات كاذبة»، ويُشدد الرقابة على شركات وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية الإلكترونية، ويمنح السلطات مزيدا من الصلاحيات لفرض رقابة على الصحافة المستقلة وتقييد الحق في الحصول على المعلومات.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع

وسائل الإعلام المطبوعة والقنوات التلفزيونية الخاصة مملوكة في الغالب لشركات لها صلات حكومية وثيقة، وهو ما ينعكس على محتوى تغطيتها الإخبارية. تعمل وسائل الإعلام المستقلة في تركيا بشكل أساسي من خلال منصات إلكترونية، حيث تأمر السلطات المنصات بانتظام بإزالة المحتوى الناقد وتُحاكم الصحفيين، بموجب عدة قوانين أشدها صرامة قانون مكافحة الإرهاب التركي. حتى كتابة هذا الملخص، كان ما لا يقل عن 65 صحفياً وعاملاً في مجال الإعلام رهن الحبس الاحتياطي أو يقضون عقوبات بالسجن بتهم ارتكاب جرائم إرهابية بسبب عملهم الصحفي أو ارتباطهم بوسائل الإعلام.

بعد اعتقالهم في يونيو/حزيران في ديار بكر، وُضع 16 صحفياً كردياً يعملون في منصات إعلامية كردية مختلفة رهن الحبس الاحتياطي للاشتباه في «انتمائهم إلى منظمة إرهابية»، وهي تهمة يُساء استخدامها على نطاق واسع. في أكتوبر/تشرين الأول، قُبض على تسعة صحفيين كرد ووضِعوا رهن الاحتجاز الاحتياطي في مدن مختلفة. حتى كتابة هذا الملخص، كانوا لا يزالون يحتجزون.

فرضت الحكومة تعليمات في أغسطس/آب 2019 تطالب الشركات الإعلامية التي تبث تغطية إخبارية عبر الإنترنت ومنصات البث الرقمي بالحصول على تراخيص من هيئة مراقبة البث الموالية للحكومة، «المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون». فرض المجلس بانتظام غرامات تعسفية وتعليق مؤقت للبث على القنوات التلفزيونية القليلة التي تنتقد الحكومة. اختارت منصات الإعلام الإلكتروني «صوت أمريكا» و«دويتشه فيله» عدم التقدم بطلبات للحصول على تراخيص من المجلس على أساس أن ذلك سيؤدي إلى تعرضهما لعقوبات ورقابة غير متناسبة. في 30 يونيو/حزيران، حُجبت محكمة في أنقرة المنصتين في تركيا بناء على طلب المجلس. حتى كتابة هذا الملخص، كانت المنصتان لا تزالان محجوبتين بأمر من المحكمة.

من دواعي القلق بشكل خاص في الفترة التي تسبق انتخابات 2023، حزمة التعديلات القانونية التي أصدرتها الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول، والتي شددت الرقابة على المواقع الإخبارية الإلكترونية وشركات التواصل الاجتماعي من خلال إجبارها على الامتثال لطلبات إزالة المحتوى الحكومية أو مواجهة خفض النطاق الترددي (خفض سرعة الإنترنت)، واستحدثت جريمة ذات صياغة غامضة وفضفاضة تتمثل في «نشر معلومات كاذبة»، والتي يُعاقب عليها بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات. يواجه آلاف الأشخاص كل عام أصلاً الاعتقال والمحاكمة بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، ويُتهمون عادة بالتشهير، أو إهانة الرئيس، أو إثارة الكراهية، أو نشر دعاية إرهابية. تحظر السلطات الإقليمية بانتظام الاحتجاجات وتجمعات الدوائر الانتخابية التي تنتقد الحكومة. مثلاً، حظرت السلطات مسيرة لحقوق المرأة في إسطنبول في 8 مارس/آذار. تم حظر إقامة أطول تجمع سلمي دائم في تركيا، «أمهات السبت»، وهم أقارب الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري من قبل جهات حكومية منذ الثمانينيات، لأكثر من أربع سنوات في وسط إسطنبول حيث كان يُقام منذ 1990.

حقوق المرأة

انسحاب تركيا في 2021 من «اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف الأسري ومكافحتهما»، المعروفة باسم «اتفاقية إسطنبول»، ما يزال يواجهه معارضة صريحة من قبل جماعات حقوق المرأة في تركيا. في يوليو/

تموز، ردا على الطعون القانونية المتعددة التي قدمتها الجماعات النسائية والأحزاب السياسية المعارضة، أصدرت أعلى محكمة إدارية في تركيا قرارا مثيرا للجدل خلص إلى أن الانسحاب من الاتفاقية بموجب مرسوم رئاسي كان قانونيا. في يوليو/تموز، دعت «لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (سيداو) الحكومة إلى التراجع عن قرارها، مشيرة إلى أن انسحابها «يزيد من إضعاف الحماية للنساء». بعد زيارة إلى تركيا، قالت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة إنه بالإضافة إلى الحماية الآخذة في التقلص، فإن الانسحاب من الاتفاقية «شجع الجناة» وزاد من خطر تعرّض النساء للعنف.

تنعكس التحديات في توفير الحماية الفعالة للنساء في تركيا اللواتي يُبلغن عن العنف الأسري في ارتفاع عدد جرائم قتل النساء، حيث أفادت وزارة الداخلية أنه من بين ٣٠٧ نساء قُتلن في ٢٠٢١، تلقت ٣٨ منهن أوامر حماية من الشرطة والمحاكم. دعت لجنة سيداو تركيا إلى ضمان الالتزام بأوامر الحماية، بما في ذلك من خلال محاسبة السلطات على عدم تنفيذ الأوامر أو تسجيل شكاوى العنف الأسري.

المدافعون عن حقوق الإنسان

في ٢٥ أبريل/نيسان، حكمت محكمة في إسطنبول على المدافع عن حقوق الإنسان عثمان كافالا بالسجن المؤبد بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، وحكمت على سبعة متهمين آخرين بالسجن ١٨ عاما بزعم المساعدة والتحريض. تمحورت القضية حول تهمة لا أساس لها بأن كافالا نظم احتجاجات حذيقة «غيزي بارك» المشروعة والسلمية بشكل كبير في إسطنبول عام ٢٠١٣ والتي انتشرت في جميع أنحاء تركيا. اعتُقل كافالا تعسفا منذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٧، وأمرت المحكمة، عند صدور الحكم، بالقبض الفوري على المتهمين الآخرين، وكان ستة منهم محتجزين حتى كتابة هذا الملخص. ألقى الرئيس أردوغان خطابات عامة متكررة ضد كافالا طوال المحاكمة، وتوضح القضية المستوى الكبير للسيطرة السياسية على المحاكم التركية.

تجاهل إدانات كافالا والآخرين، وهي قيد الاستئناف، بشكل صارخ قرار «مجلس أوروبا» في فبراير/شباط ٢٠٢٢ ببدء إجراءات انتهاك ضد تركيا لخرقها حكم «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان» لعام ٢٠١٩ الذي أمر بالإفراج الفوري عن كافالا على أساس عدم كفاية الأدلة. في يوليو/تموز، ردا على عملية الانتهاك، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن تركيا انتهكت «الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان» من خلال عدم امتثالها للأحكام.

واصلت السلطات استخدام تهمة الإرهاب والتشهير لمضايقة المدافعين الحقوقيين، وانتهاك حقهم في التجمع. في أكتوبر/تشرين الأول، وضعت محكمة في أنقرة شبنم كورور فنجانجي، رئيسة «الجمعية الطبية التركية» والمدافعة الحقوقية، قيد الاحتجاز الاحتياطي على ذمة التحقيق للاشتباه في نشر دعاية إرهابية بسبب تعليقات أدلت بها في بث تلفزيوني تدعو إلى إجراء تحقيق في مزاعم أن الجيش التركي استخدم أسلحة كيماوية ضد «حزب العمال الكردستاني» المسلح.

في نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت محكمة النقض قرارها بإلغاء أحكام ٢٠٢٠ الصادرة بحق تانر كيليتش، الرئيس السابق لـ«منظمة العفو الدولية» في تركيا، وثلاثة آخرين. أدين كيليتش بتهمة زائفة بالانتماء إلى منظمة إرهابية وثلاثة آخرين بتهمة المساعدة والتحريض على الإرهاب بسبب مشاركتهم في ورشة عمل للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مايو/أيار ٢٠٢٢ بأن احتجاج كيليتش كان تعسفا وانتهاك لحريته في التعبير.

التعذيب وسوء المعاملة في الحجز

نادرا ما أدت مزاعم التعذيب وسوء المعاملة في حجز الشرطة والسجون على مدى السنوات الستة الماضية إلى تحقيقات فعالة أو مقاضاة الجناة. هناك أيضا تقارير منتظمة عن سوء المعاملة، بما في ذلك الضرب المبرح والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، والاحتجاز في مراكز الترحيل حيث يخضع الأجانب، بمن فيهم طالبي اللجوء والمهاجرين، للاحتجاز الإداري في انتظار إجراءات الترحيل.

لا يوجد ما يشير إلى أن السلطات فتحت أي تحقيق مع عسكريين بتهمة تعذيب عثمان شيبان وسيرفت تورغوت، وهما رجلان كرديان اعتقلهما الجيش في قريتهما في جنوب شرق البلاد في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠، وأخذهما في مروحية، وعثرت أسرتيهما عليهما لاحقا وقد أصيبا بجروح خطيرة في المستشفى. توفي تورغوت متأثرا بجراحه، أما شيبان فيواجه المحاكمة بتهمة «الانتماء إلى منظمة إرهابية» بزعم مساعدة أعضاء حزب العمال الكردستاني في قريته. في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢، تمت تبرئة أربعة صحفيين في مدينة فان الواقعة في جنوب شرق البلاد، والذين اعتقلوا بعد الإبلاغ عن اعتقال الرجلين وتعذيبهما، من تهمة «العضوية في منظمة إرهابية» بعد أن أمضوا ستة أشهر رهن الاحتجاز الاحتياطي.

بعد زيارة لتركيا، أشارت «اللجنة الفرعية لمنع التعذيب» التابعة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول إلى بواغث القلق بشأن ممارسة الحقوق والضمانات الأساسية خلال الساعات الأولى من الاعتقال، والتي تكتسب أهمية قصوى في منع التعذيب وسوء المعاملة، وحول وضع المهاجرين في مراكز الترحيل.

النزاع الكردي وقمع المعارضة

مع أن الاشتباكات بين الجيش وحزب العمال الكردستاني قد تراجعت بشكل كبير في المناطق الريفية الواقعة في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية لتركيا، ركزت تركيا حملتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، بما في ذلك ضربات بطائرات مسيّرة في إقليم كردستان العراق، حيث توجد قواعد حزب العمال الكردستاني، وبشكل متزايد في شمال شرق سوريا ضد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) التي يقودها الكرد والمدعومة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. في مايو/أيار، هدد الرئيس أردوغان بشنّ ما سيكون توغلا عسكريا تركيا رابعا في شمال شرق سوريا ضد قسد التي تسيطر على المنطقة منذ ٢٠١٦. حتى كتابة هذا الملخص، لم يحدث غزو شامل للمناطق المستهدفة. واصلت تركيا ووكلائها السوريون المحليون انتهاك حقوق المدنيين وتقييد حرياتهم مع الإفلات من العقاب في الأراضي التي تحتلها تركيا في شمال شرق سوريا.

بينما ألقت تركيا باللوم على حزب العمال الكردستاني في هجوم ٢٠ يوليو/تموز على منتجع سيحي في زاخو في إقليم كردستان العراق والذي أسفر عن مقتل تسعة سياح عراقيين، ألقت حكومتا إقليم كردستان وبغداد باللوم على الجيش التركي. اتهمت السلطات التركية أيضا حزب العمال الكردستاني بالوقوف خلف تفجير وقع في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني في وسط إسطنبول أسفر عن مقتل ستة مدنيين وإصابة العشرات، رغم أن الجماعة نفت تورطها. مع استمرار الائتلاف الحاكم في حملته لتجريم «حزب الشعوب الديمقراطي» المعارض الذي لديه ٥٦ مقعدا في

البرلمان، يتم احتجاز العشرات من أعضاء الحزب ورؤساء البلديات السابقين رهن الحبس الاحتياطي أو يقضون عقوبات بعد إدانتهم بارتكاب جرائم إرهابية بسبب أنشطتهم السياسية غير العنيفة المشروعة وخطبهم ومنشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. من بينهم الرئيس المشارك السابقان صلاح الدين دميرطاش وفيغن يوكسداغ المسجونان منذ ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، رغم حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٢٠ بإطلاق سراح دميرطاش فوراً. لا تزال قضية حلّ حزب الشعوب الديمقراطي معلقة أمام المحكمة الدستورية.

اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون

تواصل تركيا استضافة أكبر عدد من اللاجئين في العالم، حيث منحت حوالي ٣/٦ مليون سوريّ وضع الحماية المؤقتة، وأكثر من ٣٢٠ ألف شخص من أفغانستان والعراق ودول أخرى غير أوروبية، تعتبرهم الحكومة التركية في الغالب مهاجرين غير شرعيين وفي حالات قليلة نسبياً أشخاص يتمتعون بوضع «اللجوء المشروط».

مع قيام السياسيين المعارضين بتأجيج المشاعر المعادية للاجئين بشكل متزايد من خلال الدعوة إلى عودة السوريين إلى سوريا التي مزقتها الحرب، استجاب الرئيس أردوغان بتعهدات بإعادة توطين السوريين في المناطق التي تحتلها تركيا في شمال سوريا. رُحِّل مئات الرجال السوريين وبعض الفتيان بشكل غير قانوني إلى شمال سوريا، في كثير من الأحيان عبر احتجازهم وإجبارهم على التوقيع على استمارات العودة الطوعية.

غالبا ما كان الأفغان، الذين فز الكثيرون منهم من أفغانستان بعد استيلاء طالبان على السلطة في أغسطس/آب ٢٠٢١، غير قادرين على تسجيل طلبات اللجوء ويُرَحَّلون. وردت أيضاً أنباء عن عمليات صدّ للأفغان على الحدود التركية مع إيران.

التوجّه الجنسي والهوية الجندرية

أظهرت حكومة أردوغان استعداداً متزايداً لتأييد خطاب الكراهية للمثليين/ات، مزدوجي/ات التوجه الجنسي، ومتغيري/ات النوع الاجتماعي (مجتمع الميم) وهو أجاج الاستقطاب المجتمعي في العام السابق للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠٢٣. ألقى وزير الداخلية خطاباً عامة احتوت عبارات معادية لمجتمع الميم بشكل مباشر خمس مرات على الأقل. تزامن الحظر الثامن على التوالي لأحداث «أسبوع الفخر» في إسطنبول في يونيو/حزيران مع عدد غير مسبوق من اعتقالات الشرطة لمن حاولوا التجمع، حيث ظل ٣٧٢ شخصا رهن الاحتجاز لعدة ساعات قبل إطلاق سراحهم. في سبتمبر/أيلول، أقرت هيئة مراقبة البث الحكومية بثّ مقطع فيديو تم إنتاجه بشكل خاص للإعلان عن حدث يجري في إسطنبول لمنصة تناهض مجتمع الميم. وصف الفيديو أفراد مجتمع الميم بأنهم فيروس ويهدمون العائلات.

تغيّر المناخ والبيئة وحقوق الإنسان

تُعد تركيا مساهماً متزايداً في أزمة المناخ التي تُلحق خسائر متزايدة بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. في ٢٠٢١، صادقت تركيا على «اتفاقية باريس»، ومع ذلك فإن سياساتها والتزاماتها المناخية «غير كافية أبداً» لتحقيق

الأهداف العالمية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1/5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، وفقا لـ«متتبع العمل المناخي». التزمت الحكومة بالوصول إلى مستوى صاف صفري للانبعاثات بحلول ٢٠٥٣، لكن محطات توليد الطاقة الجديدة التي تعمل بالفحم تهدد هذا الهدف.

تركيا مستورد رئيسي للنفايات البلاستيكية من الاتحاد الأوروبي. يُصنع البلاستيك من الوقود الأحفوري والإضافات السامة وينبعث منه كميات كبيرة من غازات الدفيئة، مما يساهم في أزمة المناخ. تقاعست الحكومة عن التنفيذ الكافي لقوانينها ولوائحها البيئية والصحية المهنية، مما زاد من الآثار السلبية للتلوث الناجم عن إعادة تدوير البلاستيك على العمال والمجتمعات المحلية. تؤثر ملوثات الهواء والسموم المنبعثة من إعادة التدوير على العمال، والأشخاص الذين يعيشون بالقرب من مرافق إعادة التدوير، بمن فيهم الأطفال.

الأطراف الدولية الرئيسية

ساهم الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في فبراير/شباط في حدوث أزمة إنسانية وأزمة في مجال الطاقة والأمن الغذائي للمنطقة وبلدان في جميع أنحاء العالم تعتمد على الغاز والحبوب. زاد النزاع من مكانة تركيا الدولية. في يوليو/تموز، ساعدت تركيا الأمم المتحدة في التوسط في اتفاق مع روسيا وأوكرانيا لتوفير ممر لشحنات الحبوب عبر الموانئ الأوكرانية المحاصرة من قبل روسيا.

يكمن وراء تجدد التوترات مع اليونان التي تتمحور حول التسليح المزعوم للجزر اليونانية القريبة من تركيا، نزاع راسخ حول الحدود البحرية، ووضع قبرص، والوصول إلى احتياطات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط. يخدم الخلاف أيضا الأجندات السياسية القومية المحلية في العام السابق للانتخابات التركية. جدد المجلس الأوروبي المعني بصنع القرار في الاتحاد الأوروبي في ملاحظاته لشهر يونيو/حزيران دعوة تركيا إلى «الاحترام الكامل للقانون الدولي، وتهئية التوترات لصالح الاستقرار الإقليمي».

يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي لتركيا لاستضافة اللاجئين مقابل فرض قيود على دخول اللاجئين والمهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي. رغم أن تركيا لا تزال مرشحة رسميا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن العملية وصلت إلى طريق مسدود. أدرج الاتحاد الأوروبي تركيا في بيانه بشأن المواقف التي تتطلب اهتمام «مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة»، مؤكدا «استمرار التدهور في احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان».

شدت «المفوضية الأوروبية» في تقريرها عن تركيا في أكتوبر/تشرين الأول، على أنه «في غياب آلية فعالة للضوابط والتوازنات، لا تزال المساءلة الديمقراطية للسلطة التنفيذية مقصورة على الانتخابات»، وأشارت إلى استمرار «التدهور في حقوق الإنسان والحقوق الأساسية».

بصفتها عضوا في «حلف شمال الأطلسي» (الناتو)، هددت تركيا في مايو/أيار باستخدام حق النقض ضد محاولة السويد وفنلندا السريعة للانضمام إلى الناتو التي أعقبت الغزو الروسي لأوكرانيا. طالبت تركيا البلدين باتخاذ خطوات أكثر جرأة لمحاكمة الإرهاب، وإنهاء حظر الأسلحة المفروض على تركيا، وتسليم تركيا الأفراد المتهمين بموجب قانون مكافحة الإرهاب في البلاد. حتى وقت كتابة هذا الملخص، ورغم أن تركيا قد تخلت عن حق النقض، إلا أنها لم تصادق على عضوية البلدين.



الانتخابات الأهم في العالم.. والغرب يتمنى خسارة أردوغان

المعهد الملكي للخدمات المتحدة للدراسات الدفاعية والأمنية قوله: «ما يحدث في تركيا لا يبقى فقط في تركيا.. قد تكون تركيا قوة وسطى، لكن القوى العظمى لها مصلحة في الارتباط بتطوراتها».

ويشهد تأثير أنقرة في الشؤون العالمية على إنجازات «أردوغان» خلال الفترة الطويلة التي قضاها في القيادة، كما تقول الصحيفة، ومع ذلك، في الداخل والخارج، تثير آفاقه الانتخابية مشاعر مختلطة، وأولئك الذين يتمنون رحيله في 19 يونيو/حزيران لا يمكنهم أن يكونوا متفائلين بشأن من؟ أو ماذا سيأتي بعد ذلك؟

وأضاف التقرير: «سيكون القادة الغربيون سعداء

اعتبرت صحيفة «واشنطن بوست» أن الانتخابات التركية المقررة في يونيو/حزيران 2023 ستكون الأهم في العالم، مشيرة إلى أن أطرافاً دولية متعددة تنتظر نتائجها بشغف، وأن القادة الغربيين يمتنون النفس برؤية ظهر الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» وهو يغادر منصبه بعد خسارته لتلك الانتخابات.

وقالت الصحيفة الأمريكية، في تقرير، تضمن هجوماً على «أردوغان»، إن نتيجة تلك الانتخابات ستشكل الحسابات الجيوسياسية والاقتصادية في واشنطن وموسكو، فضلاً عن العواصم في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأفريقيا.

وينقل التقرير عن «ضياء ميرال»، الزميل الأول في

السياسة الخارجية، أكثر ارتياحاً لموقعها كدولة غربية». ولكن حتى لو حدث ذلك، فلا ينبغي لأحد أن يتوقع انعطافاً سريعاً بمقدار ١٨٠ درجة، يقول «سنان»، «حيث أمضى «أردوغان» ٢٠ عاماً في زرع المؤسسات التركية - الحكومة والجيش والأوساط الأكاديمية والمؤسسة الدينية ووسائل الإعلام - بنظرته المتطرفة للعالم، وإذا كان هناك رئيس جديد في ١٩ يونيو/حزيران، فسيحتاجون إلى تفكيك الصرح الذي بناه «أردوغان». وستكون المهمة أكثر صعوبة لأن حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه سيظل له حضور كبير في البرلمان، ومن المؤكد أنه سيقاوم التغيير بشراسة. وتجدر الإشارة

إلى أن الأمر استغرق من «أردوغان» أفضل جزء من عقد من الزمان لتقويض الدولة العلمانية العميقة التي بناها «كمال أتاتورك»، مؤسس تركيا الحديثة،

وكان لحزب «العدالة والتنمية» أغلبية مريحة في البرلمان طوال تلك الفترة.

وأشارت الصحيفة إلى أن الأتراك منقسمون في الرأي الآن حول «أردوغان»، حيث أظهر استطلاع أجرته شركة Metropoll أواخر أكتوبر أن نسبة تأييد «أردوغان» وصلت إلى ٤٧/٦٪، من حوالي ٣٩٪ قبل عام.

وتزعم «واشنطن بوست»، في معرض هجومها على «أردوغان» أنه تسبب في «فوضى اقتصادية» لتركيا، بسبب إصراره على خفض سعر الفائدة ما تسبب في «تضخم مذهل»، على حد وصف الصحيفة، وليرة ضعيفة، واستثمارات مترنحة، ولهذا السبب تظهر

برؤية ظهر أردوغان، لقد قوض أمن الناتو من خلال الحصول على أنظمة دفاع صاروخي من روسيا، وأحبط التحالف من خلال منع عضوية السويد وفنلندا، وهدد مراراً بإغراق أوروبا باللاجئين، وفي الأشهر الأخيرة، ألقى بخطاب عدواني بشكل متزايد تجاه اليونان، وقد بدت علاقات أنقرة مع واشنطن متوترة لدرجة أن كبار المسؤولين الأتراك يتهمون بشكل روتيني الولايات المتحدة بدعم انقلاب ضد أردوغان والتواطؤ مع الجماعات الإرهابية».

وتمضي الصحيفة بالقول: «ستكون الولايات المتحدة وأوروبا في وضع أفضل بدون تأثير أردوغان في الشؤون العالمية، خاصة مع اشتداد المواجهة مع فلاديمير بوتين، لقد اتضح أن فائده (أردوغان) كمحاور ووسيط محدودة، على الرغم من أنه ساعد في التوسط

في اتفاق لضمان استمرار تدفق الحبوب والزيوت من أوكرانيا الصيف الماضي، لكن لم يكن لأردوغان أي تأثير مقيد على صديقه العزيز فلاديمير».

وتنقل «واشنطن بوست» عن المحلل السياسي «سليم كورو» قوله إن نظرة «أردوغان» للعالم «أكثر راديكالية بكثير مما يعتقد معظم الغربيين وطموحاته في الجوار المباشر لتركيا، حيث يتزايد نفوذ أنقرة، ولا يتمثل في تكملة النفوذ الأمريكي والأوروبي بل يتمثل في استبدالهما ومواجهتهما».

ويقول «سنان أولجن»، مدير مركز الأبحاث EDAM في إسطنبول، إنه «في حال هزيمة أردوغان بالانتخابات المقبلة، «سيحول خليفته تركيا إلى ممثل مختلف في

نتيجتها ستشكل الحسابات الجيوسياسية والاقتصادية في واشنطن وموسكو

ورغم ذلك، تقول الصحيفة إن أرقام «أردوغان» التي لا تزال قوية تشير إلى أنه يمكن أن يصد أي منافس، خاصة إذا أظهر الاقتصاد علامات الانتعاش في الربيع. وأضافت: «يعتمد الرئيس على الاستثمارات والودائع المصرفية من الإمارات والسعودية، وعلى وعود بوتين بجعل تركيا مركزاً لصادرات الغاز الطبيعي الروسي»، كما تحدث «أردوغان» عن اكتشافات الغاز الطبيعي لتركيا في البحر الأسود، ما شجع التكهنات بتحقيق أرباح غير متوقعة.

وفي الشهر الماضي أعلن عن زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 5.00%. وفي الأسبوع الماضي رفع رواتب ومعايشات موظفي الخدمة المدنية.

واختتمت الصحيفة الأمريكية تقريرها بالعودة إلى مهاجمة الرئيس التركي بعنف: «من أجل الظهور بمظهر الجيد كان أردوغان

وحزبه يستحضرون البعبع القديم للإرهاب الكردي والغدر الغربي، فضلاً عن استعارات حرب الثقافة حول مخاطر الشذوذ الجنسي على الأسرة والقيم الإسلامية، علاوة على أن التهديدات الموجهة لليونان تستهدف بالأساس إثارة الحماسة القومية».

وتابعت: «ساعدت هذه التكتيكات أردوغان في الفوز بالانتخابات من قبل، ربما تساعده بالفوز مرة أخرى، وإلى أن يدلي الأتراك بأصواتهم، سيظل القادة الغربيون في حالة تأثر وترقب شديد».

*ترجمة: الخليج الجديد

استطلاعات رأي أخرى (لم تذكرها)، أن «غالبية الأتراك يشعرون أن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ». لماذا إذن لا يزال الكثيرون يتطلعون إلى «أردوغان» لتصحيح مسار تركيا؟.. تتساءل الصحيفة.

وتجيب: «يرجع ذلك جزئياً إلى أنهم لا يعرفون من سيتحدى قبضته على زمام الأمور، فقد شكلت أحزاب المعارضة الرئيسية جبهة موحدة تُعرف باسم الطاولة السداسية، لكن على بُعد أقل من 6 أشهر على يوم الانتخابات، لم يعلنوا بعد عن مرشحهم الرئاسي».

وتضيف: «المتنافسان الرئيسيان مع أردوغان هما من حزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، وهما رئيس بلدية

إسطنبول أكرم إمام أوغلو، وزعيم الحزب منذ فترة طويلة كمال كيلتشار أوغلو».

وانتقدت الصحيفة ما وصفته بتباطؤ تحالف المعارضة

«الطاولة السداسية» في صياغة استراتيجية واضحة لإصلاح الاقتصاد التركي.

وتضيف أنه في أوائل الشهر الماضي، كشف حزب «الشعب الجمهوري» أخيراً عن شيء يشبه جدول الأعمال، لكنه كان طويلاً بسبب وعود متجددة باستثمارات كبيرة وقصيرة في التفاصيل.

وتقول إن «كمال كيلتشار أوغلو»، الخصم الأبرز لـ «أردوغان» يبدو «محارباً قديماً ضعيفاً وعديم اللون»، لكن رئيس بلدية إسطنبول «أكرم إمام أوغلو» يبدو أنه سيكون خصماً قوياً، لاسيما أنه فاز بمنصب رئيس البلدية مرتين في الانتخابات التي أعيدت بعد إصرار من «أردوغان».



حسني محلي:

حسابات تركيا المعقدة.. ما هي مهمة داوود أوغلو؟

مذهبية لقيت الدعم الكبير من أنظمة الخليج وأسيادها في الغرب عندما كان وزيراً للخارجية ثم رئيساً للوزراء، إلى أن اضطر للاستقالة في ٥ أيار/مايو ٢٠١٦، وقيل آنذاك إن إردوغان طرده من زعامة الحزب ورئاسة الحكومة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ أعلن داوود أوغلو عن تأسيس حزب «المستقبل»، وأصبح زعيماً له ليبدأ حملة عنيفة ضد زعيمه السابق إردوغان متهماً إياه «بالاستبداد والديكتاتورية والفساد الخطير بأشكاله كافة». وهي الاتهامات التي لم يعد يتطرق إليها كثيراً بعد أن أصبح طرفاً فيما يسمى بالطاولة السادسة التي تضم ٥ أحزاب أخرى وهي «الشعب الجمهوري» و«الحزب الجيد» وحزب «الديمقراطية والتقدم» وحزب

قيل عن أحمد داوود أوغلو إنه «مهندس السياسة الخارجية التركية بعد استلام العدالة والتنمية للسلطة نهاية ٢٠٠٢» حيث عينه رئيس الوزراء عبد الله غول مستشاراً له وبقي هكذا بعد أن أصبح إردوغان رئيساً للوزراء في آذار/مارس ٢٠٠٣. وقيل عن داوود أوغلو أيضاً إنه صاحب مقولة «صفر مشاكل مع دول الجوار» إلى أن عمل مع أصدقائه في المنطقة وخارجها على تدمير هذه الدول وفي مقدمتها سوريا. وقال الإعلام الأمريكي-اليهودي عن داوود أوغلو «إنه كيسيونجر الشرق الأوسط» بعدما نسق مع حلفاء واشنطن إقليمياً ودولياً في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير ثم «الربيع العربي». وكان قد قام بذلك من منطلقات دينية

السياسية بين الأحزاب الستة وتاريخ زعمائها». فداوود وأوغلو وباباجان جاءا من العدالة والتنمية بعد خلاف شخصي مع إردوغان ولا يختلفان عنه كثيراً من حيث العقيدة والجذور الاجتماعية والثقافية والسياسية. أما تامل كاراموللا وأوغلو زعيم حزب «السعادة» فهو الأكثر إسلامية من الآخرين ومعروف عن زعيمة «الحزب الجيد» مارال اكشانا أنهما من أصول قومية وهي التي انشقت عن حزب الحركة القومية، شريك إردوغان في الحكم الآن.

ومع أن الشعب الجمهوري بزعامه كمال كليجدار وأوغلو هو الحزب الوحيد ذو النفس «اليساري المعتدل» فإن زعيم الحزب الديمقراطي جولتكين أوبصال هو الأكثر اعتدالاً مقارنة بزعماء الأحزاب اليمينية الأربعة الأخرى حتى إن لم تكن شعبيته عالية. فجميع استطلاعات الرأي تبين أن شعبية الأحزاب الأربعة باستثناء الشعب الجمهوري والجيد لا تتجاوز معاً نسبة 5-7% مقابل 27-28% للشعب الجمهوري و13-14% للحزب الجيد.

وتدفع هذه النسب الشارع المعارض إلى طرح سؤال مهم ألا وهو «لماذا يتحمل كليجدار وأوغلو كلاً من داوود وأوغلو وباباجان وشعبيتهما لا تتجاوز 2% فيما يتهرب من التحالف مع حزب الشعوب الديمقراطي وشعبيته لا تقل عن 10% وفق جميع استطلاعات الرأي. ويبدو واضحاً أن كليجدار وأوغلو لا يريد أن يقال عنه إنه متحالف مع الإرهاب باعتبار أن إردوغان وإعلامه يتهمون الشعوب الديمقراطي بالإرهاب ويقولون عنه إنه الذراع السياسي لحزب العمال الكردستاني، علماً أن الشعوب الديمقراطي هو ثالث حزب سياسي من حيث المقاعد (56 مقعداً) بعد العدالة والتنمية (286) والشعب الجمهوري (134).

«السعادة الإسلامي» والحزب «الديمقراطي». ويسعى زعماء الأحزاب الستة، وخمسة منها يمينية، إلى الاتفاق على مشروع مشترك يهدف للتخلص من إردوغان والعودة إلى النظام البرلماني الذي غيَّره إردوغان في استفتاء نيسان/أبريل 2017 ليصبح الحاكم المطلق للبلاد بعد أن سيطر على جميع أجهزة ومرافق ومؤسسات الدولة. وأهمها الجيش والمخابرات والأمن والقضاء والمال و90% من الإعلام الحكومي و90% من الإعلام الخاص.

وبعد سلسلة من اللقاءات السابقة اجتمع الزعماء الستة في الخامس من الشهر الجاري في مقر حزب المستقبل الذي يتزعمه داوود وأوغلو واتفقوا على أن يتم الإعلان نهاية الشهر الجاري عن مسودة الدستور الجديد، وربما عن اسم مرشح التحالف السداسي لانتخابات الرئاسة لينافس إردوغان، ومن المتوقع أن يكون زعيم «الشعب الجمهوري»، كليجدار وأوغلو هو هذا المرشح.

وجاءت المفاجأة

المثيرة بتصريحات داوود وأوغلو بعد يوم من الاجتماع المذكور ليقول «إن الزعماء الستة اتفقوا على أن يقوم الرئيس الجديد المنتخب بمناقشة أي موضوع كان مع زعماء الأحزاب وأن يحصل على موافقتهم مسبقاً». وهو ما أثار نقاشاً كبيراً في الشارع السياسي والإعلامي خاصة بعد أن أطلق زعيم حزب «الديمقراطية والتقدم»، علي باباجان، تصريحات مماثلة اعتبرها البعض محاولة من داوود وأوغلو وباباجان لنسف طاولة الحوار السداسي، باعتبار أن إردوغان وبوقه الإعلامي يشككان بجدية الطاولة السداسية ويقول «إن الزعماء الستة لن يتفقوا على أي شيء، وبفوز مرشحهم في الانتخابات سيدمرون تركيا داخلياً وخارجياً لأن الرئيس سيضطر للحصول على موافقة الزعماء الستة وهو ما لن يتحقق بسبب الخلافات

لا يختلف عن إردوغان كثيراً من حيث العقيدة والجذور الاجتماعية والثقافية والسياسية

جميع استطلاعات الرأي. وأياً كان هذا المرشح كمال كليجدار أوغلو أو مارال اكشانار أو رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو أو رئيس بلدية أنقرة منصور ياواش، وكل ذلك شريطة أن يحظى هذا المرشح بتأييد الناخبين الكرد وعددهم حوالي 6 ملايين ناخب.

في جميع الحالات وأياً كانت مواقف داوود أوغلو المحتملة قبل اجتماع الزعماء الستة نهاية الشهر الجاري أو بعده فقد بات واضحاً أن هذا التحالف لم يستخلص الدروس الكافية من تجربة التحالف السداسي في المجر (مقالي بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧ بعنوان: تركيا والمجر.. إن الطيور على أشكالها تقع) والذي يضم حزباً يسارياً واحداً و٥ أحزاب يمينية، لم يستطع أن يهزم رئيس الوزراء أوربان (وهو صديق حميم لإردوغان) في انتخابات نيسان/أبريل الماضي.

ويعرف الجميع أن إردوغان بعد أن يستنفر كل إمكانياته وإمكانيات الدولة سوف يشن هجوماً عنيفاً ضد تحالف الأمة وأحزابها بعد أن بات واضحاً أن هذا التحالف بتناقضاته

الحالية سيخسر ثقة الجماهير التي كانت ترى فيه أملاًها الوحيد للتخلص من إردوغان وسياساته الخطيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وتقول المعارضة إن هذه السياسات أوصلت البلاد إلى حافة الدمار بكل المعايير والمقاييس، ببقاء إردوغان في السلطة، ستزداد قساوة بعد أن يتخلص من أحزاب المعارضة ولن يبقى لديها بعد الآن ما ستقوله للشعب إذا لم تتفق فيما بينها على هدف واحد ألا وهو التخلص من إردوغان، هذا بالطبع إن كانت صادقة في مقولاتها حتى الآن!

*الميادين.نت

ومن دون أن يبالي داوود أوغلو بالانتقادات التي تعرّض لها بعد تصريحه الأخير عاد ليقول ليلة أمس «إن الرئيس المنتخب الجديد إذا استفرد بالسلطة ولم يسمع كلامهم فسوف يفجر أزمة سياسية»، متحدثاً عن صيغة جديدة للسلطة مفادها أن زعماء الأحزاب الستة سيكونون نواباً للرئيس كما سيكون لكل حزب مهما كانت شعبيته عالية أو متدنية حصة في الحكومة المقبلة والبرلمان.

واعتبر البعض موقف داوود أوغلو هذا «استفزازياً» ويهدف لمنع الرئيس الجديد من انتهاج أي سياسات خارجية لا تتفق ومزاجه الشخصي، ويعرف الجميع إنه لم يتغيّر خاصة في موضوع سوريا بعد أن انتقد إردوغان بسبب مساعيه للمصالحة مع الرئيس الأسد وتخليه عن المعارضة وكل القوى الإسلامية في المنطقة وفي مقدمتها الإخوان المسلمون في مصر وتونس وفلسطين. وهو ما يزعج الكثيرين داخل تحالف الأمة وقاعدته الشعبية التي لا تريد لداوود أوغلو أن يستلم أي منصب سياسي مهم بسبب ميوله الإخوانية

التي تزعم غالبية الذين سيصوتون لتحالف الأمة. ويتذكر الجميع كيف أن داوود أوغلو قال عن أنصار واتباع «داعش» «إنهم مجموعة من الشباب المتحمس»، كما أنه اعترف بعد العملية الانتحارية التي نفذها «داعش» في أنقرة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وأودت بحياة ١٠٩ من اليساريين بأن «شعبية حزب العدالة والتنمية تزداد بعد كل أول إرهابي».

ودفعت تصريحات داوود أوغلو الأخيرة العديد من المحللين السياسيين إلى مهاجمته وقال عنه البعض إنه «حصان طروادة» لإردوغان داخل تحالف الأمة المعارض بوضعه الحالي والمستقبلي. فبتصريحاته الأخيرة أدّى داوود أوغلو دوراً مهماً في زعزعة ثقة الناخبين بتحالف الأمة واحتمالات فوز مرشحه على إردوغان، وهو ما تبينه

المرصد السوري و الملف الكردي



المبعوث الأمريكي يلتقي بمسؤولي الإدارة الذاتية والمجلس الوطني الكردي

قبل بدران جيا كرد (الرئيس المشترك لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية) ونائبا الرئاسة (فخر الكعيط وروبيل بحو) وكليستان علي (عضوة الهيئة الإدارية). وقال البيان "خلال الاجتماع تم الحديث عن المستجدات الأخيرة على الساحة السورية بشكل عام وشمال وشرق سوريا بشكل خاص، والتطرق للتقارب

ألتقى المبعوث الأمريكي إلى شمال وشرق سوريا نيكولاس جرانجر، في مدينة قامشلو يوم الأربعاء ٢٠٢٣/١١/١١ بمسؤولي الإدارة الذاتية والمجلس الوطني الكردي. وذكر بيان للإدارة الذاتية أن جرانجر والوفد المرافق له، تم استقباله في مقر دائرة العلاقات الخارجية من

بشكل أشمل من مكافحة الإرهاب عسكرياً وأمنياً بل يجب أن يمتد إلى الجوانب السياسية والاقتصادية.“
وأكد المبعوث الأمريكي بأنه ”يجب البحث عن الحلول المستدامة في المنطقة ويجب توفير الأرضية اللازمة بين أطراف النزاع بعيداً عن الحلول العسكرية وأنا سنبذل قصارى جهدنا للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة لكي نتمكن من هزيمة داعش بشكل مستدام“.

وبحث الاجتماع آليات إدخال المساعدات الإنسانية إلى سوريا، وتسييس النظام السوري لقضية المساعدات المقدمة إلى الشعب السوري، عبر إقصاء مناطق من الجغرافية السورية.

كما أن استمرار إغلاق معبر تل كوجر يزيد من التبعات الاقتصادية والإنسانية، وهو إجحاف بحق الملايين الذين يعيشون في شمال

جياكرد: تركيا تعتقد ان أمنها مرتبط بعدم وجود مكونات أخرى

وشرق سوريا، بحسب البيان.
إلى ذلك أفادت وسائل إعلام تابعة للمجلس الوطني الكردي في سوريا أن نيكولاس جرانجر زار مقر المجلس الوطني الكردي في مدينة قامشلو.
واستقبل أعضاء هيئة رئاسة المجلس الوطني الكردي في سوريا المكون من محمد إسماعيل و سليمان أوسو و نعمت داوود وفيصل يوسف وفصلة يوسف، الوفد الأمريكي.
وخلال اللقاء تم مناقشة المستجدات السياسية في سوريا و المنطقة كما تبادل الجانبان الآراء حول العديد من القضايا وما يعاينيه أبناء الشعب الكردي وأبناء المنطقة.

السوري التركي بعد كل ما تسببت به تركيا من تحريض وحروب واحتلال وإرهاب“.

واكد جيا كرد على ”ضرورة الحل السياسي الشامل بتوافق سوري بكل أطرافه دون فرض أجندات سياسية خارجية تباعاً للمصالح لغير السوريين ولا يجوز لبعض القوى الإقليمية أن توجه الملف السوري حسب ما تراه بل يجب تشجيع المسار الأممي الشامل مع إعادة النظر في الآليات المتبعة حتى الآن التي وصلت إلى طريق مسدود“.

ومن جانبه شدد المبعوث الأمريكي نيكولاس على أن ”موقفهم واضح إزاء الحل السياسي الذي يتمثل باتفاق السوريين في ما بينهم والعمل وفق القرار الأممي ٢٢٥٤ وأنهم يشددون على التغيير السياسي في مواقف النظام السوري“.
وكماتناول الاجتماع التهديدات التركية باجتياح شمال وشرق سوريا تزامناً مع نشاط لداعش في المنطقة ستؤدي لكارثة إنسانية.

وقال جيا كرد بهذا الخصوص ”إن التهديد التركي مستمر وقصفه لاهداف مدنية مستمر وما تتحجج به تركيا بأنه هناك تهديد من قبل هذه المنطقة على أمننا القومي؛ هذا افتراء بعيد عن الحقيقة، قواتنا لم تقم يوماً بأي عمل عسكري داخل تركيا خلافاً لتركيا التي تقوم يومياً بتلك الانتهاكات، والحقيقة التي يجب قولها هي أن كسب الحقوق المشروعة للشعوب المنطقة ومنها الكرد هي التي تشكل تهديدا على أمن تركيا لأن أمنها مرتبط بعدم وجود مكونات أخرى في عقيدتها العنصرية، وكما يجب البحث عن الحلول والاستقرار



سوريا 2022 في تقرير هيومن رايتس ونش

نتهك تركيا والفصائل السورية المحلية حقوق المدنيين
وتقيّد حرياتهم دون محاسبة

*تيرانا حسن: المديرة التنفيذية بالإناثة للمنظمة الدولية

في ٢٠٢٢، واجه المدنيون في سوريا عاما آخر من الانتهاكات الجسيمة والمعاناة الشديدة على أيدي الحكومة السورية وأطراف أخرى في النزاع، وتفاقم ذلك بسبب أسوأ أزمة اقتصادية وإنسانية واجهتها البلاد منذ بدء النزاع في ٢٠١١. في سبتمبر/أيلول، حذر رئيس «لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا» من أن البلاد قد تعود مجددا إلى «القتال على نطاق أوسع».

في يونيو/حزيران، أعلنت «مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان» عن مقتل أكثر من ٣٠٦ آلاف مدني في سوريا بين ١ مارس/آذار ٢٠١١ و٣١ مارس/آذار ٢٠٢١. حتى أغسطس/آب، أعلنت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» أن حوالي ١١١ ألف شخص ما زالوا مخفيين، معظمهم على يد الحكومة السورية.

رغم أن سوريا ما تزال غير آمنة، بدأت الدول المضيقة للاجئين مثل تركيا ولبنان في ٢٠٢٢ تدعو إلى عودة اللاجئين السوريين على نطاق واسع.

المناطق التي تسيطر عليها الحكومة (وسط وغرب وجنوب غرب سوريا)

تواصل قوات الأمن السورية والمليشيات التابعة للحكومة تحتجز وتُخفي وتسيء معاملة الأشخاص تعسفا في جميع أنحاء البلاد، بما فيه الأطفال وذوو الإعاقة وكبار السن واللاجئون العائدون، والأفراد في المناطق المستعادة الذين وقّعوا ما يسمى باتفاقات المصالحة. واصلت السلطات أيضا، بشكل غير قانوني، مصادرة الممتلكات وتقييد عودة السوريين إلى مناطقهم الأصلية.

في ٣٠ مارس/آذار، أصدرت الحكومة السورية قانونا يُجرم التعذيب ويُحدد عقوبة تتراوح بين السجن ثلاث سنوات والإعدام حين يؤدي التعذيب إلى الموت أو يشمل الاغتصاب. حظر القانون أيضا على أي سلطة الأمر بالتعذيب وأبطل أي دليل يُجمع تحت التعذيب. مع ذلك، وفقا لتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢، «ظل التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز يمارسان بشكل منهجي، بما في ذلك في سجن صيدنايا وفي العديد من مراكز الاحتجاز التي تديرها المخابرات السورية».

في ١٨ أبريل/نيسان، أصدر الرئيس السوري بشار الأسد قانونا جديدا للجرائم الإلكترونية يهدف إلى كبح «إساءة استعمال الوسائل التقنية» ومكافحة «الجريمة المعلوماتية» في التقنيات الجديدة. أدخل القانون الجديد عقوبات قاسية على جرائم غامضة التعريف، بما فيها «الجرائم المعلوماتية» التي تستهدف المسؤولين الحكوميين والموظفين الحكوميين.

في ٣٠ نيسان/أبريل، أصدر الأسد عفوا عاما عن «الجرائم الإرهابية المرتبكة من السوريين» نُفذت عشوائيا ودون شفافية، وأدى إلى إطلاق السراح الموثق لعدد قليل فقط من المحتجزين. لا يزال الآلاف مختفين، كثير منهم منذ ٢٠١١ دون معلومات عن مكان وجودهم.

في ٢٧ أبريل/نيسان، نشرت وسائل الإعلام لقطات إعدامات نفذتها المخابرات العسكرية السورية لما لا يقل عن ٤١ شخصا في ٢٠١٣ في حي التضامن بدمشق. في ١٦ سبتمبر/أيلول، أفادت «وكالة الصحافة الفرنسية» بما أسماه سجناء سابقون «غرف الملح»، وهي مستودعات بدائية داخل السجون السورية لحفظ الجثث بسبب عدم وجود مشاريع مبردة.

شمال غرب سوريا

يعيش في شمال غرب سوريا أكثر من ٤/١ مليون مدني، نصفهم على الأقل نزحوا مرة واحدة على الأقل منذ بداية النزاع. المدنيون في هذه المناطق محاصرون فعليا، ويفتقرون إلى الموارد اللازمة للانتقال إلى منطقة أخرى، ولا يمكنهم العبور إلى تركيا، ويخشون الاضطهاد إذا حاولوا الانتقال إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

في إدلب وغرب حلب، استمرت الهجمات العشوائية للقوات العسكرية السورية الروسية على المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية في ٢٠٢٢. أسفرت إحدى الهجمات الجوية الروسية على إدلب في ٢٢ يوليو/تموز عن مقتل سبعة مدنيين، بينهم أربعة أطفال من عائلة واحدة، بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان. منذ بداية التدخل العسكري الروسي في سوريا في ٢٠١٥، وحتى مارس/آذار ٢٠٢٢، قُدّر مرصد مراقبة الأضرار المدنية «إيروورز» أن الأعمال الروسية في جميع أنحاء البلاد قتلت ما يقرب من ٢٥ ألف مدني.

في الوقت نفسه وبحسب لجنة التحقيق، واصلت جماعة «هيئة تحرير الشام» المسلحة المهيمنة المناهضة للحكومة، المداهمات والاحتجاز التعسفي للنشطاء والعاملين في المجال الإنساني والمدنيين الذين عبروا عن آراء انتقادية. وتقت التقرير أيضا استمرار احتكار سوق المحروقات وغيرها من الخدمات، ومصادرة الممتلكات على يد الجماعة المسلحة المرتبطة بـ «تنظيم القاعدة».

شمال شرق سوريا

في مايو/أيار، هدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشنّ ما سيكون رابع توغل عسكري لتركيا في شمال شرق سوريا منذ ٢٠١٦ بهدف طرد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) التي يقودها الكرد والمدعومة من الولايات المتحدة من المناطق التي تسيطر عليها جنوب الحدود التركية. حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يحدث غزو واسع النطاق للمناطق المستهدفة، لكن تصاعدت الغارات الجوية التركية والقصف المتبادل من قبل الجماعات المسلحة المحلية المدعومة من تركيا وفسد. صرحت إدارة بايدن أن ٩٠٠ جندي أمريكي في سوريا سيقفون في الوقت الحالي. بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان عام ٢٠٢١، يمثل هذا أحد أكبر عمليات نشر القوات الأمريكية في منطقة حرب نشطة.

آخر اجتياح واحتلال تركي لأجزاء من شمال شرق سوريا كانا في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، حيث ما تزال تركيا مسيطرة. في الأراضي الخاضعة للاحتلال التركي، تنتهك تركيا والفصائل السورية المحلية حقوق المدنيين وتقيّد حرياتهم دون محاسبة. لا يزال معظم شمال شرق سوريا تحت سيطرة «الإدارة الذاتية» التي يقودها الكرد.

بعد الهزيمة الإقليمية لـ «تنظيم الدولة الإسلامية» (المعروف أيضا بـ'داعش') في ٢٠١٩، ظل حوالي ٦٦ ألف رجل وامرأة وطفل (يُشبهه أنهم أعضاء سابقين في داعش وعائلاتهم) محتجزين تعسفا وبشكل غير قانوني في ظروف مهينة وقاسية وغير إنسانية في كثير من الأحيان من قبل قسد في شمال شرق سوريا. من بينهم ٤٣ ألف أجنبي تقريبا، نحو ٦٠٪ منهم أطفال، من حوالي ٦٠ دولة محتجزين منذ أكثر من ثلاثة أعوام دون المثل أمام محكمة في أي وقت من الأوقات. من المعروف أن أقل من ٢٥ دولة أعادت أو ساعدت في إعادة رعاياها، ومعظم هذه الدول سمحت فقط لعدد محدود بالعودة.

أطلق هجوم داعش على سجن الصناعة بمدينة الحسكة في ٢٠ يناير/كانون الثاني معركة استمرت ١٠ أيام، شاركت فيها القوات الأمريكية والبريطانية في القتال إلى جانب قسد، وخلفت أكثر من ٥٠٠ قتيل وشردت ٤٥ ألف من السكان على الأقل، بحسب «الأمم المتحدة». حتى كتابة هذا التقرير، لم تقدم السلطات في شمال شرق سوريا تفصيلا لعدد القتلى أو المفقودين في صفوف الفتيان الذين كانوا مسجونين في الصناعة. خلال العمليات العسكرية لإلقاء القبض على مهاجمي داعش والمحتجزين الذين فروا من السجن، دُمرت عشرات المباني الخاصة التي تأوي أكثر من ١٤٠ عائلة، على ما يبدو من قبل قسد. حتى كتابة هذا التقرير، لم تقدم قسد للسكان المتضررين أي تعويض أو خطط لإعادة الإعمار أو السكن البديل.

نفذت قسد أيضا حملات اعتقال جماعية ضد المدنيين من نشطاء وصحفيين ومدرسين. في أواخر يوليو/تموز ٢٠٢٢، وسط توترات متصاعدة مع تركيا، ورد أن قسد اعتقلت ما لا يقل عن ١٦ ناشطا وعاملا إعلاميا. بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تمت الاعتقالات بذريعة «التجسس».

الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الحقوق

واجه السوريون أسوأ أزمة اقتصادية منذ بداية النزاع في ٢٠١١ بسبب الطبيعة المطولة للنزاع المسلح والأزمات الاقتصادية في تركيا ولبنان المجاورتين، وجائحة «كوفيد-١٩»، والعقوبات، والجفاف الشديد، والتبعات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا.

في ٢٠٢٢، كان ٩٠٪ من السوريين يعيشون تحت خط الفقر وكان ما لا يقل عن ١٢ مليون سوري من أصل نحو ١٦ مليوناً من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، حسب «برنامج الأغذية العالمي». يعاني أكثر من ٦٠٠ ألف طفل

من سوء التغذية المزمن. ساءت فرص الحصول على المأوى والرعاية الصحية والكهرباء والتعليم والنقل العام والمياه والصرف الصحي بشكل كبير منذ بدء النزاع. كان الناس في جميع أنحاء البلاد يواجهون نقصاً في الوقود وارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية.

في فبراير/شباط، أعلنت الحكومة استبعاد نحو ٦٠٠ ألف أسرة من برنامج الدعم الذي يشمل الغاز ووقود التدفئة والخبز ووسلح أساسية أخرى مثل الطحين والسكر. أثارت هذه الخطوة احتجاجات في محافظة السويداء الجنوبية وانتقادات عامة على الإنترنت.

في سبتمبر/أيلول، تفشى وباء الكوليرا القاتل في جميع أنحاء شمال سوريا مما أدى إلى مخاوف من انتشاره إلى بقية سوريا والمنطقة على نطاق أوسع.

معوقات المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار

احتاج ١٤/٦ مليون سوري على الأقل إلى مساعدات إنسانية في جميع أنحاء سوريا عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ١/٢ مليون عن ٢٠٢١، حسب «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» (أوتشا).

يعتمد الملايين في شمال شرق وشمال غرب سوريا على تدفق الغذاء والدواء والمساعدات الأخرى الضرورية عبر الحدود، بما يشمل لقاح فيروس «كورونا». قال عمال إغاثة لـ هيومن رايتس ووتش إن قدرات الوكالات غير الأمم المتحدة على شراء الإمدادات ونقلها إلى الشمال الغربي لا تقارن بقدرات الأمم المتحدة. قالوا إن إنهاء إمدادات مساعدات الأمم المتحدة وتمويل الأمم المتحدة، مثلما هددت روسيا مراراً باستخدام حق النقض في «مجلس الأمن الأممي»، سيحرم ملايين الأشخاص من المساعدات.

قالت جماعات إغاثة غير تابعة للأمم المتحدة إنها عاجزة عن إدخال ما يكفي من المساعدات، لا سيما تلك المتعلقة بالرعاية الصحية، منذ أن اضطرت الأمم المتحدة إلى وقف عملياتها عبر الحدود بين العراق وسوريا في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠.

في يوليو/تموز ٢٠٢٢، استخدمت روسيا حق النقض ضد قرار في مجلس الأمن يدعو لتجديد التفويض لعام كامل لعملية المساعدة الإنسانية الوحيدة المتبقية عبر الحدود عبر معبر باب الهوى من تركيا إلى شمال غرب سوريا، دون دعم دمشق. بدلا من ذلك، وافق مجلس الأمن على تمديد شريان الحياة هذا لمدة ستة أشهر فقط، مما يعني أنه سينتهي في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣ في منتصف الشتاء، عندما تكون الاحتياجات أكبر. في وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن واضحا إذا كانت روسيا ستوافق على تجديد آخر للتفويض.

واصلت الحكومة السورية فرض قيود صارمة على إيصال المساعدات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها وأماكن أخرى من البلاد، كما واصلت تحويل وجهة المساعدات لمعاينة أولئك الذين يعبرون عن معارضتهم. أدى عدم وجود ضمانات كافية في ممارسات الشراء من قبل وكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة في سوريا إلى خطري جدي على صعيد تمويل الكيانات المسيئة.

حقوق المرأة

ما تزال المرأة تواجه التمييز فيما يتعلق بالزواج، والطلاق، وحضانة الأطفال، والميراث بموجب قانون الأحوال الشخصية. تفقد المرأة حقها في النفقة من زوجها إذا رفضت العيش معه في بيت الزوجية دون «عذر شرعي»، أو إذا عملت خارج منزل الزوجية بدون إذن زوجها. عدلت السلطات القانون مرتين في ٢٠١٩ بإزالة النصوص المتعلقة بـ «عدم

طاعة» النساء لأزواجهن، لكنه لا يزال يعاقب النساء على بعض أفعال العصيان المتعلقة بالتنقل. ألغت السلطات عام ٢٠٢٠ المادة ٥٤٨ من قانون العقوبات، التي كانت تسمح للرجال بالحصول على أحكام مخففة في حال قاموا بإيذاء أو قتل الزوجة أو القربيات إذا اكتشفوا قيامهن بفعل جنسي «غير شرعي». إلا أنه ما تزال توجد مواد أخرى يمكن أن تسمح للرجال بنيل أحكام مخففة عن العنف ضد المرأة. يُجرم قانون العقوبات أيضا الزنا على نحو يميّز ضد المرأة وينص على عقوبة بالسّجن لفترة أطول للنساء من الرجال في حالة الزنا.

التوجه الجنسي والهوية الجندرية

أخضعت الجهات الفاعلة السورية الحكومية وغير الحكومية الرجال، والفتيان والنساء متغيرات النوع الاجتماعي (الترانس) والأشخاص الذين لا يعرّفون أنفسهم ضمن الثنائية الجندرية للعنف الجنسي أثناء النزاع السوري، ما أدى إلى عواقب صحية بدنية ونفسية وخيمة. بموجب المادة ٥٢٠ من قانون العقوبات السوري، يعاقب على «المجاعة على خلاف الطبيعة» بالسّجن ثلاث سنوات.

أزمة النزوح

لا تزال أزمة النزوح السوري إحدى أكثر أشد العواقب الوخيمة والممتدة للحرب. منذ بداية النزاع المسلح في ٢٠١١، أُجبر ١٢/٣ مليون شخص على الفرار، وفقا لـ أوتشا، مع وجود ٦/٧ مليون نازح داخليا حاليا في جميع أنحاء البلاد. في تركيا، ألقى سياسيو المعارضة خطبا توجج المشاعر المعادية للاجئين وتقترح ضرورة إعادة اللاجئين إلى سوريا التي مزقتها الحرب. ردت حكومة الرئيس أردوغان الائتلافية بتعهدات بإعادة توطين السوريين في المناطق التي تحتلها تركيا في شمال سوريا. على خلفية المشاعر المعادية للاجئين، تُرحّل تركيا بشكل غير قانوني مئات الرجال السوريين وبعض الفتيان إلى شمال سوريا.

في لبنان، أعلن عصام شرف الدين، وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال، في يوليو/تموز عن خطة حكومية لبدء إعادة ١٥ ألف لاجئ سوري إلى سوريا شهريا. في سبتمبر/أيلول، كلف نجيب ميقاتي، رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان، عباس إبراهيم، مدير الأمن العام، الجهاز المسؤول عن خروج ودخول الأجانب والذي نقّض عمليات ترحيل قسري لسوريين في الماضي، بالتفاوض بشأن العودة «الطوعية والأمنة» للاجئين السوريين إلى دمشق. في يوليو/تموز، بدأ أن تحرك الدنمارك المثير للجدل لتصنيف أجزاء من سوريا على أنها «آمنة»، وبالتالي فتح الباب أمام عودة محتملة لمئات اللاجئين السوريين، فقد مصداقيته عندما قرر مجلس الدولة الهولندي أنه لا يمكن إعادة طالبي اللجوء السوريين في هولندا تلقائيا إلى الدنمارك. رغم تصنيف الدنمارك، تؤكد معظم الدول الأعضاء في «الاتحاد الأوروبي»، والاتحاد الأوروبي نفسه، والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن سوريا ليست آمنة لعودة اللاجئين.

لا يزال اللاجئون العائدون إلى سوريا يواجهون مجموعة من الانتهاكات الحقوقية، بما فيها الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والانتهاكات من قبل السلطات السورية. واجه اللاجئون العائدون أيضا صعوبات اقتصادية شديدة، حيث لم يتمكنوا من تحمل تكاليف المواد الغذائية الأساسية. كما وجد معظمهم منازلهم مدمرة كلياً أو جزئياً ولم يتمكنوا من تحمل تكاليف التجديد. لا تقدم الحكومة السورية أي مساعدة في ترميم المنازل.

٢/٤ مليون طفل على الأقل من أصل ٦/١ مليون طفل في سن الدراسة في سوريا خارج المدرسة، وتضررت مدرسة واحدة من كل ثلاث مدارس أو دمرت أو استخدمت لأغراض عسكرية أو غيرها. واجه الأطفال ذوو الإعاقة في جميع أنحاء

سوريا مجموعة من الانتهاكات، مثل المخاطر الأكبر أثناء الهجمات ونقص الوصول إلى خدمات الدعم الأساسية التي يحتاجون إليها، بما فيها الرعاية الصحية والأجهزة المساعدة والتعليم. رغم تقديم مليارات الدولارات من المساعدات، لم تحدد أو تعالج العمليات الإنسانية في سوريا حقوق واحتياجات الأطفال الذين لديهم أنواع مختلفة من الإعاقة بشكل مناسب.

جهود المساءلة الدولية

في ١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢، أدانت محكمة ألمانية وحكمت على أنور ر، العضو السابق في مديرية المخابرات العامة السورية، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. أنور ر أكبر مسؤول سابق في الحكومة السورية يحاسب على جرائم خطيرة في سوريا.

في فبراير/شباط ٢٠٢١، حكمت المحكمة نفسها على إياد ا.، مسؤول مخابرات سوري سابق، بالسجن أربع سنوات ونصف بتهمة المساعدة والتحريض على جرائم ضد الإنسانية.

بدأت محاكمة ثانية في ألمانيا في ١٩ يناير/كانون الثاني، متضمنة مزاعم ارتكاب عناصر حكوميين التعذيب والقتل خلال النزاع المسلح الوحشي الذي دام عقدا في سوريا.

استمرت «الآلية الدولية المحايدة والمستقلة»، وهي هيئة لجمع الأدلة أنشأتها «الجمعية العامة للأمم المتحدة» في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، بجمع الأدلة وحفظها من أجل الملاحقات الجنائية المستقبلية.

يواصل «فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق وتحديد الهوية» في لاهاي التحقيق في المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع السوري. أكد الفريق أن القوات الحكومية السورية استخدمت أسلحة كيميائية مرات عديدة.

الأطراف الدولية الرئيسية

لم تُحرز عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، بما فيها «اللجنة الدستورية»، أي تقدم في ٢٠٢٢. تواصل روسيا وتركيا وإيران تقديم الدعم العسكري والمالي للفصائل المتحاربة وحمائتها من المساءلة.

شنت إسرائيل غارات جوية بشكل متزايد ومتكرر في سوريا، بما فيه على أهداف عسكرية لحلفاء الحكومة السورية إيران و«حزب الله»، وهو حزب سياسي شيعي قوي وجماعة مسلحة. استهدفت الضربات مطاري حلب ودمشق في ٢٠٢٢. قالت الأمم المتحدة إن هجوما إسرائيليا على مطار دمشق الدولي في ١٠ يونيو/حزيران أدى إلى تعطيل تسليم إمدادات مساعدات الأمم المتحدة لنحو أسبوعين. يواصل «التحالف الدولي لهزيمة داعش» بقيادة الولايات المتحدة تمويل قسد ودعم عملياتها ضد داعش.

في مجلس الأمن الدولي، ضغطت الولايات المتحدة وبعض أعضاء «المجلس الأوروبي» لإعادة آلية العمل الإنساني عبر الحدود بشكل كامل. واصلت روسيا استخدام الفيتو لمنع توسيع تفويض المساعدات عبر الحدود إلى نقاط العبور الأربعة الأصلية. وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن هناك سوى معبر واحد مصرح به من قبل مجلس الأمن.

لا يزال الأفراد المتورطون بشكل موثق في جرائم فظيعة، والكيانات داخل الحكومة السورية أو التابعة لها، وداعش يخضعون لعقوبات صارمة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى بعض العقوبات على مستوى القطاعات التي ربما كان لها تأثير سلبي مباشر أو غير مباشر على حقوق الناس، وخاصة أولئك الأكثر ضعفا.



فتح الله حسيني:

التطبيع بين دمشق وأنقرة، لن تكون مصالحة بل خصومة جديدة

الخارجية التركي مولود شاويس أوغلو عن قرب لقاءه مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، لوضع خطة دبلوماسية للتقارب مع دمشق على الصعيد السياسي تمهيدا للقاء مزعم بين نظامي دمشق وأنقرة، ولكنها تستلزم خطوات كثيرة ربما قل عقد مثل هكذا لقاء.

في توصيف آخر، فإن هذه اللقاءات المفاجئة، بعد خوض تركيا حروب كثيرة

على ما يبدو أن الاجتماع العسكري السوري التركي الروسي في موسكو خلص إلى موافقة أنقرة على الانسحاب الكامل من شمال سوريا، بعد مقايضات عسكرية محدودة، تمهيداً لإعلان الرئيس التركي كمنتصر في كل تلك المعارك التي خاضها في سوريا، وذلك بحسب وسائل الاعلام السورية المقربة من النظام .

يأتي ذلك، بالتزامن مع اعلان وزير

الأجدر بدمشق التطبيع مع القوى التي دافعت عن ال خارطة السورية وحماتها وبناتها

في سوريا وتمدمير مدن كبرى، وتهجير السكان الأمنيين، فجرت احتجاجات جماهيرية غاضبة في شمال شرق وشمال غرب سوريا كلها، ضد هذا التطبيع العسكري والسياسي مع العدو التقليدي لسوريا بعد العام ٢٠١١، حيث تظاهر آلاف السوريين، منددين بالتقارب التركي السوري، مناهضين للتطبيع مع تركيا، لأن أردوغان نفسه دعا الأسد مراراً إلى التنحي عند اندلاع النزاع ووصفه بالقاتل.

بحسب الاعلام الرسمي التركي فإن اللقاء الوزاري بين وزير الدفاع التركي ونظيره السوري بوساطة روسية، نقطة تحول في العلاقات بين تركيا والنظام السوري، الا أنه ما زالت هنالك جولات كثيرة للتوصل الى تفاهات لأن تراكمات التدخل التركي لم تكن عابرة، بل كانت مدمرة ومستفحلة للأزمة السورية، وكل ذلك يأتي في سياق الرفض الأمريكي والروسي للعملية العسكرية البرية التركية المحتملة في شمال وشرق سوريا، مما حدا بتركيا الى الحل الأقرب الى التطبيع وهو التصالح مع الأسد ذاته.

مع اعلان الرئيس التركي في خطابه الأخير بانه سيستهدف كل البنى التحتية في روجآفا لتجفيف مصادر الحياة في مناطق الادارة الذاتية على مرآى ومسمع العالم، فإنه بذلك يجدد عدائه بأن الهجمة الخامسة المحتملة ما زالت في مخططه رغم تقربه للتطبيع مع دمشق.

الأجدر بخطوة دمشق اعلان المصالحة الداخلية لا الخارجية، والتطبيع مع القوى التي دافعت عن الخارطة السورية وحماتها وبناتها لا دمرتها، لأن أسس المصالحة إن لم تكن متينة داخليا، فلن تستطيع الوصول الى الأمن والاستقرار في سوريا، لأن أهم مطالب الشعب السوري حالياً السلام والحرية، وبناء سوريا تعددية بعيدة عن أهواء الرجل الأوحد والحزب الواحد، ويبعدها كل البعد عن الأجندات الطائفية التي تمررها الدولة «الجارة» تركيا، ومررتها على مدى أكثر من ١١ عاماً من عمر الأزمة / الكارثة.

رؤى و قضايا عالمية



www.alaraby.co.uk f AIA

المؤشر العربي 2022 ... الاقتصاد أسوأ ولا ديمقراطية حقيقية

عام ٢٠١١. وبالتالي يعتبر المؤشر مادة علمية موثوقة للمهتمين في معرفة آراء الجمهور العربي تجاه القضايا السياسية والاقتصادية الراهنة، بما يسمح لهم بتعيين مستوى الوعي الجمعي العربي تجاه هذه القضايا، وإدراك المتغيرات الحاصلة في الوعي الجمعي بشكل مستمر. ما يميز المؤشر العربي، وأشرف عليه المدير التنفيذي

حسين عبد العزيز: المؤشر العربي، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، منجز بالغ الأهمية على صعيد معرفة اتجاهات الرأي العام العربي معرفة علمية نحو مواضيع اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة، بما في ذلك اتجاهاته نحو قضايا الديمقراطية، وقيم المواطنة والمساواة، والمشاركة المدنية والسياسية، والمتغيرات التي تمر بها البلدان التي شهدت ثورات منذ

ولذلك، تهتم هذه المطالعة بالمجالين السياسي والاقتصادي، بوصفهما المسببين للثورات العربية من جهة، وبوصفهما المجالين الرئيسيين اللذين يعاني منهما المواطن العربي.

تقييم الأوضاع العامة

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام: الوضع الأمني، الاقتصادي، السياسي.

وستهمل السطور التالية الوضع الأمني، لأن معظم المستطلعة آراؤهم أشاروا بالإيجاب إلى حالة الأمان التي يعيشونها، وهذا طبيعي في ظل تحقق الاستقرار الأمني في البلدان التي جرى فيها الاستطلاع.

فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، أفادت المسوحات الميدانية بأن 17% قيموا الوضع الاقتصادي بأنه جيد جدا، و 49% قيموه بال جيد، فيما قيم 22% الوضع الاقتصادي بالسيئ، و 12% بالسيئ جدا.

وإذا استثنيا دول الخليج العربي التي جرت فيها المسوحات (السعودية، الكويت، قطر)، قيم 35% من المصريين أوضاعهم الاقتصادية بالسيئ والسيئ جدا، ثم العراق بنسبة 37%، وموريتانيا والمغرب بنسبة 40%، وفلسطين بنسبة 41%، والأردن بنسبة 52%، وتونس بنسبة 54%، ولبنان بنسبة 68%، وأخيرا السودان بنسبة 70%.

وتبين النتائج أن 25% من مستجبي البلدان المُستطلعة يرون أن دخل أسرهم يؤمن احتياجاتهم الأساسية على نحو جيد، وأنهم يستطيعوا الادّخار (الوفر)، في حين أن 42% أفادوا بأن دخل أسرهم يفي باحتياجاتهم ولا يستطيعون الادّخار (كفاف).

أما 28% فقد قالوا إن دخل أسرهم لا يغطي نفقات احتياجاتهم (عوز)، وحالة العوز الأخيرة هذه كانت بنسبة 51% في تونس، و 56% في لبنان، و 59% في الأردن، و 35%

للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، محمد المصري، في نسخته الثامنة لعام 2022 أنه أولا، حصل في 14 بلدا عربيا (موريتانيا، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، السودان، الجزائر، فلسطين، لبنان، الأردن، العراق، السعودية، الكويت، قطر)، أي أن المجتمعات التي نُفّذ فيها الاستطلاع تعادل نحو 85% من عدد السكان الإجمالي لمجتمعات المنطقة العربية.

وثانيا، اعتماده الأسلوب الميداني المباشر في طرح الأسئلة.

وثالثا في عدد المستجيبين للاستطلاع الذي بلغ أكثر من 33 ألف مستجيب ومستجيبة.

ورابعا، في اعتماده العينة العنقودية الطبقية (في المستويات) متعدّدة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتيا

والمثلثة مع الحجم، في جميع الاستطلاعات التي نُفّذت في البلدان المشمولة بالاستطلاع. وخامسا أنه شمل 472 متغيرا في عملية الاستطلاع.

وقد استبعد السوريين، سواء داخل

المناطق المحررة من سورية أو خارجه لصعوبات عملية الاستطلاع، حيث ينتشر السوريون في بلدان عديدة.

ينقسم المؤشر العربي إلى ستة أقسام: تقييم الأوضاع العامة، الثقة بالمؤسسات الرئيسية، الرأي العام والديمقراطية، المشاركة السياسية والمدنية، دور الدين في الحياة العامة والحياة السياسية، اتجاهات الرأي العام العربي نحو محيطه.

ولم تكشف المعطيات الميدانية للمؤشر العربي حالة الانقسام في العينة المستجيبة حيال القضايا المطروحة فحسب، بل والأهم غياب الوعي لدى عينة ليست قليلة حيال أسباب حالة التردّي السياسية والاقتصادية في العالم العربي، وفق ما ظهر في ملف الأوضاع العامة، والمؤسّسات الحاكمة، والديمقراطية.

17% قيموا الوضع الاقتصادي بأنه جيد جدا، و 49% قيموه بال جيد

(٤٢٪)، ومرّد ذلك إلى العامل الاقتصادي لا السياسي، ففي جميع هذه الدول أو معظمها، لا وجود لديمقراطية حقيقية، ولا لحكومة رشيدة إلا في الحدود الدنيا، أي أن الوضع الاقتصادي للمستجيبين هو العامل الحاسم في تقييمهم سير الأمور بصفة عامة.

ويمكن وضع عامل الأمان بعد سنوات من عدم الاستقرار، لكن العامل السياسي يبدو أنه ضعيف في توجيه مواقفهم.

ويلاحظ ذلك أيضا في البلدان التي أجمع فيها المستجيبون على أن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ، ففي لبنان والسودان وفلسطين والعراق والأردن وليبيا، ثمة وضع اقتصادي صعب، وجميع أو هذه البلدان أو غالبيتها لم تحقق المعايير الديمقراطية الجديّة، ولا الحدود المقبولة من الحكم الرشيد وحوكمة المؤسسات.

يؤكّد ذلك نتائج المسوحات، فقد بلغت نسبة الذين اعتبروا أن الوضع الاقتصادي هو السبب في سير الأمور بالاتجاه الخاطئ ٤٠٪، في حين أرجع ١٤٪ ذلك إلى

**40%، نسبة الذين اعتبروا أن
الوضع الاقتصادي هو السبب
في سير الأمور بالاتجاه الخاطئ**

أسباب سياسية.

ومن مؤشرات ذلك أن الوعي السياسي لدى الجمهور العربي ما يزال في حدوده الدنيا، على الرغم من مرور أكثر من عشرة أعوام على الثورات المندادية بإسقاط الأنظمة الاستبدادية وإحلال الديمقراطية حلا رئيسا لمشكلات البلدان العربية.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي، انقسمت الآراء بين الجيد جدا والجيد والسيئ والسيئ جدا، وفيما كان التقييم جيد جدا في بلدان الخليج العربي الثلاثة، أفاد ٥٥٪ من المصريين و٥٠٪ من الأردنيين بأن الوضع السياسي في بلدانهم يتراوح بين الجيد والجيد جدا، مقابل أغلبية المستجيبين في البلدان الأخرى الذين قيّموا الوضع السياسي بالسيئ والسيئ جدا: العراق ٨٦٪،

في إقليم وادي النيل.

ولا توضح هذه النسب في ذاتها إلا أمرا واحدا، وهو استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية في جميع البلدان العربية المُستطلعة، باستثناء دول الخليج العربي الثلاث. في عام ٢٠١١، كانت نسبة الذين وصفوا مستوى أسرههم المعيشي (أسر الوفر) ١٥٪، وتبدو هذه النسبة الأقرب إلى الواقع مقارنة باستطلاع المؤشّر لأعوام ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، بسبب انضمام الكويت والسعودية وقطر في هذه الأعوام للاستطلاع.

وانخفضت نسبة الذين أفادوا أن مستوى أسرههم المعيشي في حالة كفاف أو حالة عوز، من ٨٣٪ في استطلاع عام ٢٠١١ إلى ٧٠٪ في استطلاع عام ٢٠٢٢. وسبب هذا الانخفاض ضم ثلاث دول خليجية ذات وضعية اقتصادية

مختلفة تماما عن البلدان العربية الأخرى خارج منطقة الخليج العربي، إلى الاستطلاع.

على صعيد سير الأمور بصفة عامة، هناك انقسام في التقييم، فقد أفاد ٥٢٪ بأن الأمور تسير

في الاتجاه الخاطئ في بلدانهم، بينما يراها ٤٢٪ في الاتجاه الصحيح.

ومرّد هذا الانقسام إلى اختلاف الأوضاع بين بلدان الخليج الثلاثة وباقي البلدان، ولكن إذا أمعنا النظر في النتائج في غير دول الخليج، سنجد أيضا تباينا في التقييم: في موريتانيا أجاب ٥٢٪ أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، بينما قال ٤٥٪ إن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ، وفي مصر ٤٩٪ مقابل ٤٥٪، والمغرب ٤٦٪ مقابل ٤٦٪، وتونس ٣٧٪ مقابل ٥٦٪، والجزائر ٤٥٪ مقابل ١٩٪، أما في لبنان والسودان وفلسطين والعراق والأردن وليبيا، فهناك إجماع على أن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ.

وما يلفت الانتباه في هذه النتائج وجود نسبة ليست قليلة من الذين قالوا إن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح

ثقة الغالبية بالأداء الحكومي، إذ عبر ٥٥% عن ثقتهم بمؤسسة الحكومة، مقابل ٤٣% عدم ثقتهم بها. وتجدر الإشارة إلى التفاوت الملحوظ بين البلدان العربية، ففي السعودية والكويت وقطر والجزائر ومصر، كانت نسبة الثقة بالحكومة تتجاوز الثلثين بالمتة، تليها تونس بأكثر من نصف المستجيبين.

أما لبنان والعراق، فكانت نسبة الثقة بالحكومة منخفضة، ٢٤% و٢٢% على التوالي، فيما كانت نسبة انعدام الثقة مرتفعة في هذين البلدين، ٧٥% و٧٧% على التوالي. وفي السودان والأردن كانت نسبة عدم الثقة بالحكومة تبلغ ٦٠%، وفي المغرب ٥٩%، وفي فلسطين ٥٣%، وفي ليبيا ٥٢%، وفي موريتانيا ٥١%. تلفت الانتباه في هذه النتائج حالتا الجزائر ومصر، ففي الأولى كانت نتائج الاستطلاع في كل المجالات إيجابية، وهذا استثناء عربيا، وفي الثانية، يبدو تفسير هذه الثقة أمرا صعبا.

وبالانتقال إلى الثقة بالمجالس التشريعية، تأتي النتائج على غير المتوقع، فقد كانت نسبة الثقة بالمجالس التشريعية عالية في بعض البلدان: قطر ٩٢%، السعودية ٨٢%، الكويت ٧٩%، الجزائر ٧٥%، مصر ٥٨%، ولا يظهر في المؤشر الأسباب الدافعة لهذه الثقة. وبلغت نسبة عدم الثقة بالمجالس التشريعية مستوى عاليا في العراق ٨٢%، وتونس والأردن ٨٠%، ولبنان ٧٨%، وليبيا ٦٤%، وموريتانيا ٥٤%، والمغرب ٥٣%. وتبدو هذه النسب طبيعية ومعبرة عن الواقع السياسي والمؤسساتي في هذه البلدان.

اتجاهات الرأي العام نحو الديمقراطية

من أهداف المؤشر العربي التعرف على مفهوم المواطنين العرب للديمقراطية، وخلصت النتائج إلى أن الأغلبية العظمى قادرة على تقديم تعريف ذي دلالة

لبنان ٨٤%، السودان ٨٣%، فلسطين ٨٠%، تونس ٦٣%. وفيما يتعلق بأولويات المواطنين، فقد انحصرت في ثلاثة محاور: اقتصادي، حيث أورد نحو ٦٠% أن المشكلات الرئيسية تتعلق بالبطالة وارتفاع الأسعار والفقر. وأمني، إذ أورد ١٢% مشكلات الأمن والأمان وخطر الإرهاب والانقسام الجهوي والإثني وعدم الاستقرار السياسي.

وفي المحور الثالث، أورد ١٦% أن المشكلات الأساسية تكمن في الخدمات العامة والفساد الإداري والحكم وسياساته والانتقال الديمقراطي. وتفيد نتائج الاستطلاعات بضعف الثقافة الديمقراطية في العالم العربي، وعدم إدراك الجزء الأكبر من الجمهور أن المشكلة الرئيسية للبلدان العربية هي الأنظمة الاستبدادية وغياب الديمقراطية نظاما يلعب دورا رئيسا في تجاوز المشكلات الاقتصادية والإدارية والسياسية.

المواطن ينظر بإيجابية إلى الديمقراطية باعتبارها نظام الحكم السليم

تقييم

مؤسسات الدول

هناك شبه إجماع بين مواطني البلدان المستطلعة على الثقة بمؤسسة الجيش، باستثناء السودان وليبيا، حيث أفاد ٤٢% من السودانيين وثلث الليبيين المستطلعة آراؤهم أنهم لا يثقون بالجيش، ومرد ذلك إلى عدم تسليم الجيش السلطة للقوى السياسية في السودان، وحالة الانقسام في ليبيا. وفيما يتعلق بأجهزة أمن الدولة (المخابرات، المباحث، الاستخبارات)، فقد عبر ٦٧% عن ثقتهم بهذه المؤسسات في السعودية والكويت وقطر وليبيا، في حين انخفضت النسبة إلى ٤٥% في فلسطين والسودان.

وربما يمكن تفسير النسبة العالية للثقة بالجيش إلى الاستقرار الأمني الذي تشهده معظم البلدان المدرجة في المؤشر.

وبالانتقال إلى أداء الحكومات، بيّنت نتائج الاستطلاع

أما شرط تحسين الأوضاع الاقتصادية، فقد كانت نسبتها عالية في تونس ومصر والمغرب.

وهنا يُلاحظ، بناء على هذه المعطيات، أن تركيز إقليمي الخليج العربي والمشرق وإقليم وادي النيل كان على ضمان الحريات المدنية والسياسية، في حين ركّز مستجيبو إقليم المغرب العربي على شرطي المساواة والعدل، وكان مستجيبو المشرق العربي أكثر تركيزاً على شرط توافر الأمن والاستقرار.

وفيما يتعلق بالموقف من الديمقراطية، هدف المؤسّر العربي إلى التعرف على قبول المواطنين للنظام السياسي الديمقراطي، لإظهار مدى حقيقة مقولة إن الديمقراطية لا تتلاءم مع قيم المجتمعات العربية وثقافتها.

وقد استخدم عبارات معينة لمعرفة موقف المستجيبين

من النظام الديمقراطي:

الأداء الاقتصادي يسير

بصورة سيئة في النظام

الديمقراطي، النظام

الديمقراطي يتسم

بأنه غير حاسم وحافل

بالمشاحنات، النظام

الديمقراطي غير جيد

في الحفاظ على النظام

العام، النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام، مجتمعنا

غير مهياً لممارسة النظام الديمقراطي.

وعارض 58% من المستجيبين مقولة إن الأداء

الاقتصادي يسير بطريقة خاطئة في النظام الديمقراطي،

مقابل موافقة 33%، في حين عارض 56% مقولة إن

النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على النظام،

مقابل موافقة 35% عليها، وعارض 49% مقولة إن النظام

الديمقراطي يتسم بأنه غير حاسم وحافل بالمشاحنات،

مقابل موافقة 41% عليها، وعارض 66% مقولة إن النظام

الديمقراطي يتعارض مع الإسلام، مقابل موافقة 24%

عليها.

وعلى صعيد موقف المستجيبين من مقولة إن

مجتمعاتهم غير مهياً لممارسة النظام الديمقراطي،

لمفهوم الديمقراطية، إذ قدم 85% من المستجيبين إجابة ذات محتوى ودلالة.

ووفقاً لنتائج الاستطلاع، اعتبر 34% أن ضمان الحريات

والحقوق المدنية والسياسية هي شروط الديمقراطية،

فيما اعتبر 20% أن العدل والمساواة هو أساس

الديمقراطية. وعن اعتبار العامل الاقتصادي وتحسينه

شرطاً للديمقراطية، أجاب 5% بنعم، في حين اعتبر 6% أن

الأمن هو شرط الديمقراطية.

تدل الشروط التي أوردتها المستجيبون بوصفها شروطاً

يجب توفرها في بلد ما ليعد ديمقراطياً، على عدم وجود

اختلافات بين مواطني المنطقة في تعريفهم وفهمهم

للمفهوم الديمقراطي، ويعني هذا التطابق في الفهم وجود

تماثل في الإطار المعرفي للمواطنين العرب نحو مفهوم

الديمقراطية، وتشابه

واقعهما الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ومع ذلك، تظهر

التباينات الطفيفة بين

المستجيبين باختلاف

البلدان، ففي الأردن

وقطر ولبنان والسودان

والكويت والعراق والجزائر

وفلسطين، جرى التركيز على الحقوق والحريات المدنية

بوصفها شروطاً للديمقراطية، وكانت هذه النسب أقلّ في

تونس والمغرب وليبيا.

ومرد ذلك أن هذه البلدان الثلاثة تشهد مستوى

حريات عالية إلى حد ما، بسبب المناخ الديمقراطي السائد

منذ عام 2011 (تونس)، وبسبب الديمقراطية والليبرالية

المستقرة المقبولة (المغرب)، وبسبب حالة الفلتان

وغياب مؤسسات الدولة والانقسام السياسي الحاد (ليبيا).

وفيما يتعلق بالعدل والمساواة شرطين للديمقراطية،

فقد عبر 46% من الموريتانيين عن هذا الشرط، يليهم

مستجيبو تونس ومصر. وفيما يتعلق بالأمن والاستقرار،

شرطاً للديمقراطية، كانت النتائج: العراق 19%، فلسطين

13%، السودان 12%، ليبيا 10%.

شبه توافق على رفض استخدام الدين للحصول على تأييد المواطنين

تونس ٦٨٪، ليبيا ٦٢٪، فلسطين ٥٨٪، الأردن ٥٥٪، لبنان ٥٤٪، السودان ٥٢٪. ولم يكن مستغرباً أن تكون النسب المؤيدة لمقولة «إن مجتمعنا غير مهياً لممارسة النظام الديمقراطي»، كانت في العراق وتونس وليبيا وفلسطين والأردن ولبنان والسودان، فباستثناء الأردن، تعاني كل البلدان الأخرى انقساماً سياسياً حاداً بسبب الديمقراطية الوليدة أو المشوهة.

لم يقتصر المؤشر العربي على المقولات الخمس الماضية لمعرفة تأييد الجمهور العربي الديمقراطية فحسب، بل لجأ إلى استخدام معايير تقيس تأييد المواطنين النظام الديمقراطي. وأظهر أن توجهات الرأي نحو مقولة «إن النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته، فهو أفضل من غيره من الأنظمة»، إيجابية، حيث صوت

٧٢٪ بنعم في كل البلدان مع اختلاف بسيط في النسب. ومع مقارنة هذه النتيجة بنتيجة استطلاع عام ٢٠١١، يظهر أن استطلاع عام ٢٠٢٢ أعلى بست نقاط مئوية عن عام ٢٠١١. ومن المهم الإشارة إلى أن القبول ببعض

المقولات السلبية حول الديمقراطية في تونس والعراق، لم يترجم إلى رفض للنظام الديمقراطي. تغيّرت مواقف الرأي العام العربي نحو مدى ملاءمة النظام السياسي السلطوي عند مقارنتها باستطلاعات السنوات السابقة، فقد ارتفعت نسبة الذين أفادوا بعدم ملاءمة هذا النظام من ٦٢٪ في استطلاع ٢٠١٢ - ٢٠١٣ إلى ٦٨٪ في استطلاع ٢٠٢٢، وانخفضت نسبة الذين أفادوا أنه ملائم من ٢٥٪ في استطلاع ٢٠١٢ - ٢٠١٣ إلى ٢٢٪ في استطلاع ٢٠٢٢.

الدين والحياة السياسية

جرى اختبار أثر الدين في الحياة السياسية، من خلال قياس اتجاهات الرأي العام نحو ستة مؤشرات، هي

أظهرت النتائج انقساماً في الرأي العام العربي، إذ عارض هذه العبارة ما نسبته ٤٥٪، مقابل موافقة ٤٧٪ عليها.

وما يلفت الانتباه في نتائج عام ٢٠٢٢، أن نسبة المعارضين لمقولة «إن الأداء الاقتصادي يسير بصورة سيئة في النظام الديمقراطي» بلغت ٥٨٪ في الأردن والسودان والعراق وتونس ولبنان وموريتانيا وفلسطين، وهي النسبة الأقل منذ عام ٢٠١٢، كما أن النسبة التي وافقت على هذه المقولة في عام ٢٠٢٢ هي الأعلى مقارنة بالاستطلاعات السابقة. وتظهر هذه النتائج أن المواطن العربي ينظر بإيجابية إلى الديمقراطية باعتبارها نظام الحكم السليم، ولكن عند الوقوف على أولويات المواطن العربي، يظهر أن الوضع الاقتصادي يحتل المرتبة الأولى. ويفيد ذلك بأنه، وعلى الرغم من أهمية الديمقراطية في

تأسيس نظام الحكم السليم، إلا أن ثقل الضغوط الاقتصادية ما تزال الشاغل لمعظم العينة المستجيبة للاستطلاع.

وبالنسبة إلى مقولة «إن النظام الديمقراطي غير جيد في الحفاظ على

النظام العام»، كانت النتائج ملفتة في العراق وتونس، حيث وافق ٦٤٪ على ذلك في العراق و٥٨٪ في تونس، ومؤشّر ذلك أن الديمقراطية غير المستقرة في البلدين أدّت إلى تدهور في أداء مؤسسات الدولة. وحقق الاستطلاع في العراق وتونس النسبة الأقل لجهة رفض مقولة «إن النظام الديمقراطي يتسم بأنه غير حاسم وحافل بالمشاحنات، فجاءت النسب متدنية، ٢٧٪ في العراق و٢٩٪ في تونس، في حين كانت النسب المعارضة لهذه المقولة أعلى في باقي البلدان. وفيما يتعلق بمقولة «إن مجتمعنا غير مهياً لممارسة النظام الديمقراطي»، انقسم الرأي العربي، وجاءت النسب الأكثر رفضاً لهذه المقولة في الجزائر ٧٧٪، المغرب ٦٥٪، موريتانيا ٦٤٪، الكويت ٥٩٪، مصر ٥٢٪، بينما أيدت هذه المقولة الأغلبية في العراق ٧٣٪،

يشكل المؤشر العربي أداة مهمة من أجل وضع خطط أو استراتيجيات بديلة للتعامل مع القضايا والأزمات

نحو عملية الفصل بين الدين والسياسة، لكنه معارض في غالبته لتأثير رجال الدين، سواء في كيفية تصويت الناخبين أو التأثير في القرارات الحكومية، خصوصا في البلدان التي تشهد موزاييكا طائفيا أو ديمقراطية ناشئة.

خاتمة

انطلق المؤشر العربي من أن لدى المواطن العربي رأيا وموقفا من القضايا التي يعيشها. وبالتالي، من المهم سبر آراء المواطنين للتعرف عليها، ومعرفة المزاج الشعبي تجاه القضايا الرئيسية الراهنة، ومن هنا أهمية استطلاع الآراء بشكل دوري. وتتمثل أهمية استطلاعات الرأي في أنها تمكن الباحث من التنبؤ بما سيحدث في المستقبل من خلال إجراء اختبارات على فئة معينة من جمهور معين. ومع أن الاستفادة من المؤشر العربي لا تزال محصورة في النخب الفكرية، إلا أن من شأن الاستمرار في هذا المؤشر أن يوسع دائرة الاهتمام باستطلاعات الرأي، خصوصا لدى النخب الحاكمة، ثم إلى الجمهور العربي ذاته، فلأول مرة يوجد مؤشر عربي لاستطلاع الرأي مستمر منذ نحو عشر سنوات.

يشكل المؤشر العربي أداة مهمة، ليس فقط من أجل التعرف على مختلف القيم السائدة في المجتمعات، وتطوير تلك القيم ومعرفة مستقبلها، بل والأهم من ذلك، من أجل وضع خطط أو استراتيجيات بديلة للتعامل مع القضايا والأزمات وتعديل السلوك بخصوصها. كما لا تقتصر أهمية المؤشر العربي على استطلاعات الرأي فحسب، بل أيضا على تطوير الخبرة الميدانية التي ما تزال ضعيفة عربيا في عمليات الاستقصاء.

*العربي الجديد

مدى قبول أو معارضة: أن يؤثر رجال الدين في تصويت الناخبين، أن يؤثر رجال الدين في قرارات الحكومة، أن تستخدم الحكومة الدين للحصول على تأييد الناس لسياستها، أن يحق لمرشحي الانتخابات استخدام الدين من أجل كسب أصوات الناخبين، أن يتولى المتدينون المناصب العامة، أن يجري فصل الدين عن السياسة.

ينحاز الرأي العام إلى مقولة إنه «يجب ألا يؤثر رجال الدين في كيفية تصويت الناخبين بنسبة 75% مقابل 19%. وعلى صعيد اتجاهات الرأي نحو مقولة «لا يحق للحكومة استخدام الدين للحصول على تأييد الناس لسياستها»، الرأي العام شبه متوافق على رفض استخدام الدين للحصول على تأييد المواطنين لسياستها بنسبة 72% مقابل 22% أيدوا ذلك.

وأيا ترفض أكثرية الرأي العام العربي مقولة «استخدام مرشحي الانتخابات الدين من أجل كسب أصوات الناخبين» بنسبة 73% مقابل موافقة 23%. وعلى صعيد اتجاهات المواطنين نحو تولي

المتدينين مناصب حكومية، فقد انقسم الرأي العام نحو مقولة إنه «من الأفضل أن يتولى المتدينون مناصب عامة في الدولة»، إذ وافق 46%، مقابل معارضة 48%.

وفيما يتعلق بمقولة «فصل الدين عن السياسة»، انقسمت الآراء على نحو متقارب، بين مؤيد للفصل 47%، ومعارض 48%. وتفيد النتائج بأن أكثرية الرأي العام، اللبناني والعراقي والمصري والتونسي والكويتي، توافق على أنه من الأفضل فصل الدين عن السياسة، بنسب تتراوح بين 52% - 80%. وفي المقابل، أكثرية الأردنيين والسودانيين والمغربيين والفلسطينيين والموريتانيين والقطريين والسعوديين، تعارض مقولة فصل الدين عن السياسة.

تظهر النتائج السابقة أن الرأي العام العربي متحفظ



إيشان ثارور

بؤر الصراع العالمية في 2023

في العالم. وفي هذا الصدد، توضح دراستان حديثتان - واحدة أنجزها مركز أبحاث، والأخرى صدرت عن منظمة دولية إنسانية - التحديات التي يفترض أن تثير قلق صناع السياسات العالميين في 2023. «تقرير الأولويات الوقائية» السنوي، الذي نشره «مجلس العلاقات الخارجية»، استطلع آراء أكثر من 500 من الموظفين الحكوميين وصناع السياسات والأكاديميين الأمريكيين بشأن احتمالات حدوث بعض الأحداث هذا العام وكيف سيكون تأثيرها على المصالح الأمريكية. وصنّف حالات الطوارئ هذه إلى ثلاثة مستويات من

بالنسبة للعديد من صناع السياسات الغربيين، تعد الحرب الروسية الأوكرانية الأزمة الأولى والأبرز في الوقت الراهن. وهذا أمر يمكن تفهمه. فحرب مفتوحة في أوروبا بهذا الحجم شكّلت لحظة كبيرة في القارة، إذ أعادت رسم الاستراتيجية الكبرى في كبريات العواصم الأوروبية ونشّطت التحالف العابر للأطلسي. وفي غضون ذلك، غدّت تداعيات الحرب - الصدمات التي طالت سلاسل التوريد، وأسواق الطاقة، وأنظمة الغذاء العالمية - أزمات أخرى في أماكن بعيدة، من غرب أفريقيا إلى جنوب آسيا. ولكن هناك أكثر من ذلك بكثير مما يدعو للقلق

تعد الحرب الروسية الأوكرانية الأزمة الأولى والأبرز في الوقت الراهن

النووية والصواريخ الباليستية طويلة المدى. مع وصول المساعي الدبلوماسية بشأن قدرات طهران النووية إلى طريق مسدود، وإمكانية حدوث كارثة طبيعية أو اضطرابات اجتماعية في أمريكا الوسطى تتسبب في ارتفاع جديد في الهجرة إلى الولايات المتحدة.

وتقول سوزان مالوني، نائبة الرئيس ومديرة السياسة الخارجية بـ«مؤسسة بروكينجز»، وهي مركز أبحاث بارز في واشنطن: «إن كل حوار أجريته حول أوكرانيا خلال السنة كان ينتقل في لحظة ما إلى تايوان». وأشارت مالوني، التي كانت تتحدث خلال الإحاطة نفسها التي عقدها «مجلس العلاقات الخارجية»، إلى شعور عام بالقلق في واشنطن تجاه تايوان.

بيد أن هذا الجرد لأكثر ما يثير قلق صناع السياسات الأمريكيين يغفل مع ذلك عدداً مهماً من الأزمات في العالم.

فالشهر الماضي، كشفت «لجنة الإنقاذ الدولية» عن قائمتها السنوية بحالات الطوارئ التي ينبغي مراقبتها والتي تضم البلدان الـ ٢٠ الأكثر عرضة لخطر كارثة إنسانية. أوكرانيا، وعلى الرغم من أنها تخوض حرباً مدمرة، إلا أنها حلت في المركز العاشر فقط في تصنيف «لجنة الإنقاذ الدولية».

الأزمات والنقاط الساخنة أو بؤر الصراع – على الأقل من وجهة نظر واشنطن.

وعلى نحو مثير للاهتمام، لفت التقرير إلى أنه لأول مرة منذ ٢٠٠٨، حين سُرع في إنجاز مسح نخب السياسة الخارجية، «لم تتم الإشارة إلى تسبب تنظيم إرهابي أجنبي في هجوم يخلف إصابات جماعية كبيرة في الولايات المتحدة أو دولة حليفة لها كحالة طوارئ محتملة».

بعبارة أخرى، «إن حقبة ١١ سبتمبر انتهت، من وجهة نظر الأشخاص المجهين»، كما قال بول ستيرز، رئيس «مركز العمل الوقائي» في «مجلس العلاقات الخارجية» في إحاطة يوم الثلاثاء الماضي.

التحديات السبعة الأكثر إلحاحاً في ٢٠٢٣ التي عددها المسح هي كما يلي: ظهور «أزمة شديدة عبر المضيق» تجر الولايات المتحدة إلى مواجهة مع الصين بسبب تايوان، وتصعيد في حرب أوكرانيا يعرف «امتداد أسلحة غير تقليدية إلى بلدان مجاورة»، وهجوم سيبراني يضرب البنية التحتية الأساسية، وانهيار اقتصادي واضطرابات اجتماعية داخل روسيا بسبب تأثيرات الحرب، مما يؤدي إلى دوامة مزعجة للاستقرار، وتكثيف كوريا الشمالية لاختبارات الأسلحة

يتحدث المسح عن التحديات السبعة الأكثر إلحاحاً في 2023

تمثل نحو ٩٠ في المئة من الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في العالم، و٨١ في المئة من الأشخاص الذي أُجبروا على النزوح من منازلهم، و٨٠ في المئة من الذين يعانون انعدام أمن غذائي حاد في الغذاء، و١,٦ في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وأوضاعها الصعبة والهشة، هي في حد ذاتها، انعكاسٌ لأوجه عدم المساواة الكبيرة التي تميز النظام العالمي.

رئيس «لجنة الإنقاذ الدولية» ومديرها التنفيذي ديفيد ميليباند كتب في كلمة افتتاحية للتقرير السنوي يقول: «إن معظم الأزمات في بلدان القائمة ليست جديدة»، مضيفاً «ولكن ملاحظة هذه الأزمات لا تجعلها أقل إلحاحاً واستعجالاً».

والسبب الرئيسي لرؤية مستويات قياسية جديدة ومثيرة للقلق من الفاقة والعوز هو أن ثلاث مسرعات رئيسية للأزمة -- النزاع المسلح، وتغير المناخ، والاضطرابات الاقتصادية - باتت تدفع أزمات قديمة إلى حدود متطرفة جديدة، وفي بعض الحالات، تفجر أزمات جديدة أيضاً».

*«واشنطن بوست لايسنسينج أند سينديكيت»

وهناك بلدان تعيش ظروفًا أسوأ وأصعب: إذ تصدر القائمة دولتا منطقة «القرن الأفريقي» الصومال وإثيوبيا، اللتان تعانيان من الجفاف والحرب. ذلك أن مئات الآلاف من الأشخاص يعيشون في ظروف المجاعة في هذين البلدين، في وقت تحذر فيه وكالات الإغاثة الإنسانية من تدهور أكبر للأوضاع في المستقبل. وفي الصومال، بات ما يناهز نصف السكان في حاجة إلى مساعدات إنسانية.

ثم هناك أفغانستان، التي لم تراجع عن صدارة القائمة إلا بسبب حدة الأزمات في شرق أفريقيا. الانهيار الاقتصادي الذي فاقمه استيلاء «طالبان» على السلطة أدى إلى إفقار معظم البلاد، والجمود السياسي حول كابول لا يزيد الأمور إلا سوء.

ولفت تقرير «لجنة الإنقاذ الدولية» إلى أنه «على الرغم من الجهود الرامية إلى الحوار مع (حكومة طالبان)، إلا أنه لم يتسن الاتفاق حول مخطط لمعالجة انهيار أفغانستان الاقتصادي»، مضيفاً «ومع عيش كل سكان البلاد تقريباً الآن تحت خط الفقر والاستعداد لشتاء طويل آخر، يمثل تفاقم الاحتياجات الإنسانية خطراً في ٢٠٢٣».

البلدان العشرة على قائمة «لجنة الإنقاذ الدولية»



د. نور جومر:

بحر الصين الجنوبي والصراع الجيواستراتيجي

السكانية أو انخفاضها تبعاً لمظاهرها الطبيعية. يرى "روبرت غالبن" أحد رواد النظرية الواقعية أن ما كان يجعل الدول تتجه نحو الصراع هو الموقع الجيوبولتيكي لها الذي كان يدفع بالوحدات السياسية لزيادة قوتها، ذلك أن النظريات الجيوبولتيكية قد أعطت الشرعية لتوسع بعض الدول على حساب البعض الأخرى والتي كانت في مقدمتها نظرية (المجال الحيوي) لفريدريك راتزل، التي بررت لهتلر التوسع لضم الدول المجاورة لألمانيا بذريعة أن الدولة تنمو مثل الكائن الحي. فهل عادت النزاعات الحالية لتكون ذات دوافع جيوبولتيكية؟ الجواب هو : بالتأكيد نعم، فرغم اختلاف و تنوع

منذ القرن التاسع عشر كان الموقع الجغرافي محدداً للسلوك السياسي للدول و توجهاتها الخارجية و الذي كانت الدول تزيد من قدراتها العسكرية في سبيل السيطرة على ما يشكل بالنسبة لها موقعاً استراتيجياً يضمن لها الاستمرار في قوتها. وهنا فليس الموقع هو العامل الحاسم في هذه المسألة وحسب بل ما يوفّره هذا الموقع من موارد وثروات وكذلك جعل الدول دولاً مطلة على البحار المفتوحة والملاحة وأيضاً طرق المواصلات الدولية كقناة السويس مثلاً، ومن ناحية ثانية يحدد الموقع شكل الدولة، ويرسم لها حدودها بين جيرانها، و هو الذي يحدد العوامل البيئية و ما تسمح به بعض الأقاليم في الدولة من ارتفاع الكثافة

الجمركية.

فمنذ تسجيلها أرقام مخيفة في معدلات النمو الاقتصادي، و اكتساحها لأسواق العالم، لم تكن تتطلع الولايات المتحدة في السابق إلى أن التنين الصيني قد يكبر ويهدد مصالحها بشكل مباشر عدا عن أن الصين كانت تبتعد عن بؤر التوتر التي تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فيها، إضافةً إلى سيطرة الاعتمادية المتبادلة على العلاقات بينهما ويعتبر هذا الاعتماد تجربة تاريخية فريدة، جعلت الولايات المتحدة تبعد أنظارها عن النمو الصيني لأن الاعتبارات و المصالح الاقتصادية الأمريكية ذات أولوية عند العم سام.

اليوم نرى أن النظام الدولي يشهد وقائع غير مسبوقه

في تاريخ علاقات الدول يجعلنا نعود للخلف إلى أوضاع الدول قبل الحرب العالمية الأولى .

فمن جهة تعاضم القدرات العسكرية و الاقتصادية للصين و سلوكها السياسي في بحر الصين، ونجاح

الدبلوماسية الصينية في جذب أحلاف جدد .

و من جهة أخرى إقدام روسيا على تنفيذ عملية عسكرية في أوكرانيا و تحول هذه العملية إلى بؤرة صراع جديد في أوروبا، إضافةً إلى الخوف الأوروبي من مسألة الطاقة التي استطاعت روسيا التحكم بها.

فهل تغير الصراعات الجيوبولتيكية النظام الدولي القائم؟

هذا ما ستعرفه في الأعوام القليلة القادمة.

*كاتبة ومهتمة بالشأن السياسي
*صحيفة«الراي اليوم»اللندنية

المبررات حول النزاعات منذ العام (م٢٠٠٠) إلا أن هذه الأسباب لا تنفك عن أنها ذات مضمون استراتيجي و جيوسياسي، لكن الأمر مختلف قليلاً بالنسبة لبحر الصين الجنوبي الذي يعد مجالاً حيويًا خصباً للكثير من الدول لموقعه الاستراتيجي الجامع لعدد من الجزر المطلة على المحيط الهادي، والذي يضم تجمعا سيادياً للدول المطلة عليه ومنها الصين وتايوان وفيتنام وبروناي، والأكثر من ذلك أنه يحوي وبحسب التقديرات على قرابة (١١) مليار برميل من النفط الخام وقرابة (١٩٠) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

وهو الأمر الذي دفع الصين إلى تغيير سياساتها تجاه هذا البحر، لا سيما بعد زيادة القدرات الاقتصادية التي

جعلت الصين تتبع سياسة توسعية لتفرض سيطرتها على هذا البحر من خلال نشر و زيادة قواعدها العسكرية و فرض نظام الدفاع الجوي الذي قد يحدث تغييراً جذرياً في الوضع القائم في المنطقة، هذا إلى

جانب عدم اعترافها بتايوان كدولة، بل كجزء منتزع من الصين.

لكن ما الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية قلقةً من السلوك الصيني؟

حقيقة الأمر ورغم ما صرّح به الرئيس باراك أوباما بأن الولايات المتحدة تحتفظ بالقدرة على ردع السلوك الصيني إلا أن الرئيس دونالد ترامب كانت نظرتة مغايرة تماماً لذلك، فقد رأى أن الصين أصبحت تشكل خطراً لمصالحها و تهديداً لحلفائها عبر قاعدة الصين الاقتصادية العملاقة، و هو ما جعله وبشكل غير مسبوق وفي عدة مناسبات يهاجم الصين علانية إضافة إلى اتخاذة جملة من الاجراءات الاقتصادية حيالها، كان آخرها رفع الرسوم

المركز AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي



marsaddaily.com



[marsaddaily](https://www.facebook.com/marsaddaily)



[almrsd1994](https://twitter.com/almrsd1994)



[marsad daily](https://www.youtube.com/marsad daily)



[marsaddaily](https://www.telegram.com/marsaddaily)